الهدى

فكرية إسلامية جامعة

العدد 22 — ربيع 1410 / 1990 الثمن: 8 دراهم

ملف العدد
الاقتصاد والتنمية من منظور إسلامي

ضمن مواد العدد

حَصِّنْهَا بالعَدْل، فَإنَّهُ مَرَمَّتُهَا، وَالسَّلَام

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ
مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ
أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ
مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (120) سورة البقرة

الاشتراكات

عن أربعة أعداد

- **في دول المغرب العربي:**
  - العادي : 30 درهما
  - المؤسسات: 50 درهما
  - التشجيعي: 100 درهم
- **في الأقطار الأخرى:**
  - العادي: 10 دولار أمريكي
  - التشجيعي: 20 دولارا أمريكيا

يرسل الاشتراك باسم مدير المجلة
على شكل حوالة بريدية
أو على الحساب البريدي
P 67 ـ 22 ـ الرباط.

المحتويات

الهدى

مجلة

إسلامية جامعة تصدرها جمعية

جماعة الدعوة الإسلامية بفاس

المدير المسؤول: المفضل فلواتي

العنوان: حي عز الله - زنقة 2

رقم 1 - شارع الموحدين - فاس

العدد الثاني والعشرون

ربيع 1410 / 1990

الثمن : 8 دراهم

رقم الإيداع القانوني : 26 - 82

مطبعة فضالة . المحمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

اشتدّ اهتمام العالم منذ سنوات قليلة بمصير الإنسانية. وازدادت الشدّة حين تفاقمت المديونية واتسعت الهوة بين الدول الفقيرة والغنية بصفة خاصة، وبين الفقير والغني من الناس بصفة عامة.

وتوالت أزمات الاقتصاد، وتراكمت تحاليلها، وتعددت الدراسات المتعلقة بها، وبدا للعيان أن الربا الفاحش وتكديس الأموال هما العاملان الأساسيان وراء هذه الأزمات واستفحالها.

أضف إلى ذلك أن السعي وراء الكسب بغية تنمية رأس المال واكتساب القوة دون مراعاة لدين أو فطرة قد عرض خيرات الأرض لاستهلاك مخرّب، ينبأ بندرة في الموارد اللازمة للحياة، ومجاعة كاسحة تعم شعوب الأرض الفقيرة.

وتراكمت مشاكل الأمم نتيجة لذلك بشكل أصبح ينذر بالخطر الشديد، تصدعت معه أغلال الديكتاتوريات وقيود الجبابرة الذين استنزفوا خيرات بلادهم، وعرضوا للاستعباد بتفاقم الديون واستنزاف خيرات البلاد ومواردها الأجيال المقبلة من أبنائهم.

وتحركت شعوب أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، وإفريقيا الوسطى، و... مطالبة لتدارك الوضع أمام فشل الحكومات بإقرار الحرية في الرأي، وإخضاع القرارات للشورى، وإلزام المسؤولين بنهج سبل القانون والديموقراطية،...

وبرزت للعيان عنصرية بلدان الكفر وحقدها الدفين للإسلام، وعانت الجاليات الإسلامية القاطنة ببلدانها وما زالت من القتل قنصاً واغتيالاً ما تأبى صحف الغرب وتابعاتها الكلام عنه.

وتآمراً وكيداً، يكاد العالم الإسلامي يشكل استثناءاً من هذه الحركة الحثيثة حول التغيير وإبادة الديكتاتوريات، وما زالت العديد من شعوبه تئن تحت سيطرة الحكم الفرد والحزب الوحيد، والشورى ببلدانها كلمة لاتكاد تستساغ لا معنىً ولا مضموناً،...

لكن سنن الله تأبى إلا أن تنبذ التبديل، وتمضي في صيرورتها رافضة كل ما يدعوها إلى التحويل، والتغيير سائر حيث قدر الله،... والإسلام قادم كما وعد الله،... ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله...

في هذا البحر الهائج الدافع لليقظة، وفي نفس الوقت المولّد للآراء المتضاربة، والأفكار المتناقضة، نقدم في هذا العدد مجموعة من الدراسات تتميز إلى جانب الدراسات الجامعة بملف يضم 3 دراسات حول الاقتصاد والتنمية من منظور إسلامي، وحلقة ثانية من الدراسة المستفيضة حول علوم المستقبل، والتي بدأ نشرها انطلاقاً من العدد الماضي.

ويسرنا أن نلاحظ بداية اهتمام المسلمين بعلوم المستقبل بعد أن كانت حكراً على الغرب، حيث ستعقد في هذا الصدد بعد شهر رمضان المبارك ندوة هامة بالجزائر لتدارس مستقبل العالم الإسلامي.

والعزم حثيث في أن تضم الأعداد المقبلة من المجلة بعض الدراسات المقدمة لهذه الندوة إن شاء الله.

الهدى

حَصِّنْهَا بِالعَدْلِ، فَإِنَّهُ مَرَمَّتُهَا، وَالسَّلام

ذكر ابن إسحاق أن أبا العاص بن الربيع ـ صهر رسول الله ﷺ ـ خرج تاجرا إلى الشام فلما فرغ من تجارته، وأقبل قافلا، لقيته سرية لرسول الله ﷺ، فأصابوا ما معه، وأعجزهم هاربا، فلما قدمت السرية بما أصابوا من ماله، أقبل أبو العاص تحت الليل حتى دخل على زينب بنت رسول الله ﷺ، فاستجار بها، فأجارتْهُ، وجاء في طلب ماله، فلما خرج رسول الله ﷺ إلى الصبح، فكبَّر، وكبَّر الناس معه، صرخت زينب من صُفَّة النساء : أيها الناس، إني قد أجرت أبا العاص بن الربيع. فلما سلَّم رسولُ الله ﷺ من الصلاة أقبل على الناس فقال : أيها الناس هل سمعتم ما سمعت ؟ قالوا : نعم. قال : أمَا والذي نفس محمد بيده ماعلمتُ بشيء من ذلك حتى سمعت ما سمعتم، إنه يجير على المسلمين أدناهم. ثم انصرف رسول الله ﷺ، فدخل على ابنته، فقال : أي بنية، أكرمي مثواه، ولا يَخْلُصَنَّ إليك، فإنك لا تحِلِّي له. ثم بعث رسول الله ﷺ إلى السَّريَّة الذين أصابوا من مال أبي العاص، فقال لهم : إنَّ هذا الرجل منا حيث قد علمتم، وقد أصبتم له مالا، فإنْ تحْسِنُوا وترُدُّوا عليه الذي له، فإنا نحب ذلك، وإن أبيتم فهو فيءُ الله الذي أفاء عليكم، فأنتم أحَقّ به، فقالوا : بل نرده عليه يارسول الله، فردوه عليه. حتى أن الرجل ليأتي بالدّلو، ويأتي الرجل بالشَّنَّة ـ القربة البالية ـ وبالاداوة ـ وعاء صغير من جلد ـ، حتى إن أحدهم ليأتي بالشّظاظ ـ عود معقوف يستعمل في الرحل ـ، حتى ردُّوا عليه ماله بأسره، ثم احتمل إلى مكة، فأدى إلى كل ذي مال ماله، ثم قال : يامعشر قريش، هل بقي لأحد منكم عندي مال ؟ قالوا : لا. فجزاك الله خيرا، فقد وجدناك وفياً كريماً. قال : أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ووالله ما منعني من الإسلام عنده إلا تخوّف أن تظنوا أني إنما أردت أن آكل أموالكم. فلما أدَّاها الله إليكم وفرَغت منها أسلمت اهـ ابن هشام 657/1 ـ 658.

اثبتنا هذا النص ـ عَلى طوله ـ لما يحمله في طياته من عبر ودلالات، وتسجيلات لعدة مبادئ في مقدمتها :

أولاً : الالتزام بمبدإ الحرية الدينية التي كلفها الله تعالى لكل إنسان، ليقررمصيرهُ بحرية كيف شاء، ويتحمل نتيجة الاختيار، تكريماً للإنسان عن العبودية لغير الله، وممارسة الطغيان والعدوان عليه. فلم يساومه الرسول ﷺ على تجارته ترغيباً ولا ترهيباً.

ثانياً : لم يكن الحصول على المال هو الهدف من وراء السرايا المبعوثة، وإن كان يحلو للبعض أن يسمي هذا نهباً وغصباً وإرهاباً وتطرفا،(1) أما إخراج الرسول والمهاجرين من أوطانهم بغير حق، ثم ملاحقتهم بالعدوان من ملجئهم، فهو عين الاعتدال.(2) تماماً كالاعتدال الذي ينهجه المهدمون بطائراتهم البيوت على أصحابها، والساعون إلى إذلال الشعوب وتركيع رؤسائها تحت شعار الحرية والديمقراطية.(3)

ثالثاً : هذا التكريم للمرأة التي يقال لها : إن الإسلام أهانها، ويرددون على مسمعها بدون ملل : إن الإسلام قد عبّدها للرجل، وحطّ من قدرها ! (إنه يجير على المسلمين أدناهم).

رابعاً : هذه التربية الأبوية الرفيقة الحانية «أكرمي مثواه، ولا يخلصن إليك...).

خامساً : هذه الثمار السريعة التي أثمرها غرس الإحسان (فلما أداها الله إليكم... أسلمت).

أما بيت القصيد فشيء آخر أكبر من كل ما تقدم !

إن بنت النبي الكريم قطعاً لم تخبر أباها، والرسول ﷺ عند المسلمين هو الصادق المصدوق. بدون أن يحتاج إلى القسَم لتأكيد مفاجأته بموضوع (الإجارة) من أوله إلى آخره، كما فوجئ به المسلمون السامعون تماماً.

لكن السؤال الكبير : لماذا لم يطلعه ربه على هذا الموضوع بالذات، وقد وقع داخل الأُسرة، ومع أقرب الناس إليه ؟! مع العلم المتواتر أن الله تعالى أخبره بما هو أبعد من هذا، وأغرب، وأدق، ففاجأ بنبوته المسلمين والمشركين على السواء ؟!

أكان ذلك لبساطة الموضوع، وضآلة أهميته ؟!

كلاً ! إن الأمر كان لحكمة عالية لايفقهها إلا المتبصرون الناهلون من حياض الهدي النبوي العظيم !

ثم لماذا لم يأمرهم برد الأموال لصاحبها، وهو النبي المطاع في المنشط والمكره ؟!

إن الأمر تُرك هكذا للرسول ﷺ - فيما نظن والله أعلم - ليعطي للإنسانية جمعاء درساً عظيماً فريداً في فن القيادة والسياسة للجماهير من جهة، وليعلّم من جهة أُخرى الجماهير كيف تمارس حقوقها السياسية، وكيف تتعامل مع قادتها وحكامها بكرامة، وعزة، وعفة، وسماحة نفس ونقاوة ضمير، وطلاقة فكر، وحرية بيان، دون خشية من سطوة، أو قهر متكبر معتز بالإثم.

لقد عانت الإنسانية كثيراً من العنت والظلم على يد جبابرة الفرس والروم، وغيرهما ممن سبقهما في الطريق، فكانت بحاجة إلى رسالة تخلصها، وإلى رسول يأسو جراحها، ويعلّمها كيف ترفع رأسها.

وهذه هي روعة الدرس النبوي للناس عامة، وللمسلمين خاصة، وللقادة بالأخص، كي يعرف كل واحد ماله وما عليه، ويساهم الكل في البناء الحضاري بعزيمة صادقة، وحماسة متقدة.

فالرسول ﷺ يُقسم، وما كان أغناه عن القسم !، ولكنه الاحتياط النبوي لإزالة الشكوك والوساوس التي لا يُعصم منها أحد (والذي نفس محمد بيده).

والرسول يلتمس في تودد وتحبب (هذا الرجل من حيث علمتم... فإن تحسنوا... فإنا نحب ذلك...) مجرد إحسان فقط، ومن أراد ألا يحسن فلا ضير عليه.

والرسول يبين للجماهير حقوقهم المشروعة، وأن لهم الحق الكامل في الرفض وعدم التنازل عنها بدون رضى، (وإن أَبَيْتُمْ... فأنتم أحق به).

وماذا كانت النتيجة ؟!

كانت نتيجة هذا الأُسلوب التربوي الحكيم الفريد : أن سجل التاريخ على المسلمين أنهم لم يحسنوا فقط : بل بالغوا في الإحسان، فردوا حتى التوافه من الأشياء التي لاقيمة لها (قِرب، اداوة).

أنعجب بعد هذا المشهد، وغيره كثير، إذا رأينا الصحابة رضوان الله عليهم، يتسابقون إلى افتداء هذا الرسول العظيم بأنفسهم وأرواحهم، ويسجل التاريخ لهم أنهم كانوا في بعض الغزوات يترسون عليه بأجسامهم ويحملونه على ظهورهم، ويقول له أحدهم - عند تتابع سهام الأعداء وتهاطلها : (نفسي لنفسك الفداء يارسول الله، لا تشرف برأسك كي لايصيبك سهم يارسول الله) إنه الالتحام الجماهيري بالقيادة في غير تكلف ولا تصنع، إلى درجة أن يقول أحدهم - عندما أشيع قتله دعاية - : ماذا تفعلون بالحياة بعده ؟ موتوا على مامات عليه !

هذا هو الالتحام الحقيقي، وهذا هو التحرير العميق للإنسان من أسار الأهواء والشهوات، ولكننا ننسى الدروس لعدم المراجعة المستمرة المتأنية المتعلقة لأُصولنا وحضارتنا وتاريخنا، فأُصبنا بالخواء الروحي والعقلي والفكري، وحوّلنا قبلتنا، فصرنا نحتقر أنفسنا، ونعجب بكل وافد علينا، كأننا وُلدنا من جديد لقطاء لا يُعرف لنا أب ولا نسب في التاريخ !!

إن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم بكثافة وسرعة مذهلة، أكثر منها كان يحدث عند انطلاق الرسالة الإسلامية مع فرق في الوسائل والغايات فقط، ألم تتهاو قصور الظالمين على أصحابها في أقل من نصف قرن ؟! ألم تتغير صورته ؟ وتتعدّلْ خريطته السياسية في زمن يسير ؟!

إن أُوروبا اليوم تسلخ جلدها، وتبني نفسها على أساس مخطط جديد، سِرُّهُ في رؤوس كبارهم، وأغبى الناس من يظن أن الشرارة انطلقت بدون حساب ولا تقدير لمداها، وأنه قد تُرك لنارها الحبل على الغارب عن عجز في التحكم وتطويق الحريق ! إنما المؤكد - فيما يظهر - أن الغرب عاش مدة بشلل نصفي، وهذا الشلل النصفي كان يقعده عن الحركة الموزونة الهادفة إلى أحكام القبضة،

وتغليظ العصا، وتناغم الاستغلال والتحكم، فقد جرب عقوداً من الحروب الباردة والدافئة، فلم تجده نفعاً. فخطَّطَ لقلب الوجهة، وتبديل النغمة، وحبك الخطة، حتى يسرى التيار السيادي والقيادي في كل جسد الغرب شرقيه وغربيّه.

شيء جميل جداً أن تتهاوى الأصنام الفرعونية واحداً تلو الآخر، في وقت بلغ الغاية في السرعة، إنما الشيء القبيح أن يكره الغربيون لغيرهم مايحبونه لأنفسهم من الحرية والكرامة والتقدم، كيف يمكن أن يفسر نجاح ثورة على أعتى ديكتاتور، وإهالة التراب عليه وعلى تاريخه في ظرف أسبوع واحد لا غير ؟! كله تهليل، وتأييد، وتمجيد، وانشغال، واهتمام، وتتبع للشاذة والفاذة من الحركات، وانهيال للمساعدات المادية والمعنوية من كل جهة ؟!

بينما الشعب الفلسطيني، يصرخ أطفاله، ونساؤه، وشيوخه، وعجزته، منذ سنتين، وكل يوم يقدم فيه شهداء من الأطفال والرضع، وتنسف في أرضه البيوت والدور نسفاً، ومع ذلك فإن ضمير الغرب في إجازة مفتوحة، ومجلس الظلم (الأمن) أماتت ضميرهُ كثرة الاعتراضات (الڤيتو) المنهالة بسخاء وبدون تردد لترسيخ الظلم والعبودية لهذا الشعب الذي لم يذق طعم الراحة والاستقرار منذ أكثر من نصف قرن، وإطعامه الذل والهوان بدون مبالاة بإنسانيته المعذبة!!!

إن العيب ليس في الغرب الذي يسير وفق تقاليده، وآدابه، وتوجهاته الفكرية بما لها وما عليها، ولا يلام على انحيازه لهذه الجهة أو تلك، ولا نأسف على ديكتاتوريات أقبرت إلى الأبد، وشارك في إقبارها كل المتعشقين للحرية، فديننا ما جاء إلا لتحرير الإنسان، في ظل عدالة اجتماعية شاملة، لا فضل فيها لأحد على أحد عند الله تعالى إلا بالتقوى والعمل الصالح.

ولكن التأسف علينا، إن بقينا هكذا - قادة وشعوباً وزعماء وحكاماً ومفكرين - متفرجين جامدين، غير مبالين ولا معتبرين، كأننا غير معنيين بقوله تعالى : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ - الحشر - بعد أن عرض الله تعالى علينا مشهداً لِصُورَة قوم عَتَوْا وطغوا وغدروا وتكبروا وشاقوا الله ورسوله، فأنزل بهم ما يستحقونه من النكال والعذاب : ونحن نرى تاريخاً حياًمثيراً موقظاً متلاحقاً، ممسكة أحداثه برقاب بعضها بعضاً، ومع ذلك لايظهر من الآفاق ما يوحي بالمراجعة والتغيير العقلي والفكري، والتفاعل مع الأحداث وملاحقتها بالفعل الجاد المُنمّ عن الشعور بالمعاصرة، والمراجعة قبل فوات الأوان، وانفلات الزمام، والغرق في طوفان فتنة تترك الحليم حيران، لا يدري أين تتوجه بها الرياح والعواصف الدائمة ؟!

وأجهل الناس من يأخذ العبرة من رومانيا - بلد فرعون العصر - مقلوبة، فيظن أنه أذكى وأعمى على الأحداث من رجل قالت عنه بعض وسائل الإعلام : إنه عُثر على ثمانية وأربعين مخبأ ومخزنا للسلاح في حي واحد !! وإذا به بدل أن ينزل للجماهير بعدله، وعطفه، وإحسانه، ومحبته، وصدقه، وإخلاصه، وتوفير الأمن والحرية والرخاء لهم، وإيقاد نور الأمل والطموح والمشروع في قلوبهم. بدلاً من كل ذلك، يعاملهم كعدوّ له، يكيد له، ويتربص به، فيزداد إذْلالاً لهم وافتراساً، وانتهاكاً لحقوقهم وكرامتهم وحريتهم !

إن ذلك ليس طريق العقلاء، ولا سبيل الرشداء ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تصيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الأنفال.

وأفضل وقاية للأمة الإسلامية من زلازل الفتن العمياء السوداء المتفاعلة في الأحشاء، هو تطعيمها بحُقن الحرية الحقيقية، المصَنَّعة في مختبرات العدل الإلهية، تحت إشراف وتوجيهات الحكمة النبوية.

إن العدل من الحكم، وفي الشهادة، وفي القول، وفي توزيع الثروة، وفي تكافؤ الفرص، وفي إسناد المناصب، وفي توفير التعليم والعلاج والكفاية لكل إنسان، وفي النظرة بعدل لكل الفئات والهيئات والأحزاب، وفي التمكين لحرية التعبير والاجتهاد... هو :

1) أساس التلاحم بين القمة والقاعدة على هدى من الله وتسديد وتوفيق لما يسعد دنيا وأخرى.

2) أساس المحبة الصادقة الخالية من الزيف والنفاق الذي يدفع الكثير من الناس إلى التصفيق باليد واللعن بالقلب.

3) أساس الطاعة المبصرة التي تجعل طاعة الولي من طاعة الله تعالى، فتخلص الشعوب للقائد، وتدعو له سراً وعلناً، وتقدم نفسها فداء له، محتسبة أجرها عند الله تعالى الذي يكرم شهيد

الحق بما لم يخطر على قلب بشر، وأي حق أكبر من حماية رمزه وإمامه الذي يوطد أركانه.

4) أســـاس الأمن الفردي، والجمـــاعي، والنفسي، والأسرى، والـدولى، والاجتمـاعي. لقـد ذكرت الإذاعة الفرنسية في إحدى نشراتها الإخبارية أن رئيس فرنسا رئى ذات يوم في الشـارع بـدون حـارس ولا خفير، فرآه النـاس، فمنهم المحيي والمصفق، ومنهم المصفّر والصارخ، ولا شيء بعد ذلـك، فـلا الرئيس بـالى بـالمصفّر عليـه، ولا المصفّر خـاف من زوار الليل غير البررة الكرام، وما نقص ذلك التصفير قيمة الرئيس شيئاً.

بل لم يزده ذلك إلا شعبية والتحاماً بالجماهير.

وما أظن أن الذين سمعوا هذا - من المستضعفين - إلا تملكتهم الدهشة، متناسين أن في تراثنا الحضاري ما هو أعجب منه وأغرب، ولكن الأيام دول، فـإن مـا نعجب منه اليوم، قد كان أجدادهم يعجبون مما عندنا أشد من عجبنا مـا عنـدهم، يـوم كـان عـدل السمـاء بـاسطـاً جنحتـه على ربوعنا.

إن أطفالنا كانوا يحفظون إلى عهد قريب ما قاله أحد قادة تلك الديار يوم وجَد الخليفة (عمر) نـائمـاً تحت ظل شجرة وقت القيلولة، فقال متعجباً : «عَدَلت فنمت».

5) أساس خلود الذكر الطيب، فمـاذا سيقول التـاريخ عن دكتـاتـور رومـانيـا الـذي هَـوَى بين عشيـة وضحاها في مستنقع لعنات العالم المتحضر - بعد أن كانت كلماته ترتعد لها الفرائص..؟!

دعنا من هذا كلـه، فقـد طويت صفحتـه، وأفضى إلى ربه !! فإن مجرد ذكره يثير الغثيان !!

ولكن تعـالى نعطِّرْ قلـوبنـــا ببعض الصـــالحين المصلحين الذين انتزعوا الإعجاب من الأعداء الأحرار، قبل الأولياء الأبرار، وزرعوا الخوف - أحياء وأمواتاً - في قلوب الحاسدين الفجار.

إن المشهور - تاريخياً - عن أحد قـادة المستعمرين، أنـه عنـدمـا دخل الشـام، وقف على قبر صلاح الـدين الأيوبي، وعندما داسه بقديمـه، أراد أن يسجل للتـاريخ - في دفتر الحقد الأسود - بعض الكلمات، فقال : الآن انتهت الحروب الصليبية ياصلاح الدين !

إلي هـذه الـدرجـة يخيف !! ومـاذا فعل ؟ حرر بيت المقـدس ؟ نعم. ولكنـه لم يـأخـذ إلا حقـاً من حقـوق المسلمين ! ألم يشفع له - لدى أعدائـه - أنـه أكرم أسراهم، وساعد ضعافهم، وحمل عجزتهم، وحقن دماء ملوكهم، وقد كان قادراً على الانتقام من المذابح البربرية الهمجية التي اقترفتها أيديهم ؟!

يظهر أن الخوف ليس من صلاح الدين الميت، ولكنـه من (صلاح الدين) الجديـد، الـذي مـا زال في عـالم الغيب، أفصح عن هذا غايـة الإفصـاح أحد المستشرقين المنظرين للاستعمـار العـالمي، حيث قـال في أحد كتبـه وتقريراتـه المرفـوعـة إلى الـدوائر العليـا : «إن الحركـات الإسلاميـة لاينقصهـا إلا وجود الزعـامـة، لاينقصهـا إلا ظهـور صـلاح الدين جديد» - الاتجاهات الوطنية 220/2.

بم اكتسب صلاح الدين هذه الهيبـة ؟ وهـذا الخلود ؟ وهذا الذكر الطيب في القلوب المومنة المترضّيـة عنـه في كل زمان ؟!

بـالسـوط ؟ بتلفيـق التهم ؟ بـالمنـع من المـدارسـة لكتـاب الله وسنـة نبيـه إلا برخصـة ؟ بصفـع الخـدود والـوجـوه المبيضّـة بـالصلاة ؟ بتشـويـه سمعـة المسلمين ونعتهم بالمتطرفين ؟ بـإطلاق يـد الفجـار تعبث بـالأموال والأعراض ؟ بتكـديس الأمـوال والتهـافت على جمعهـا من حلها وحرامها ؟ بتشجيع النساء على التعري وخلع عـذار الحياء ؟ بمنع العلماء والدعـاة من الجهر بكلمـة الحق ولو كانت مرة ؟

كلا : كل ذلك لم يكن ! ولكن اكتسبه بشيء واحد هو إحياء النفوس بالعدل الإسلامي والزهـد في الـدنيـا، وفيمـا عند الناس، فأحبه الله تعالى، وأحبه الناس الصحالون.

أحصى التاريخ ممتلكـاتـه بعد موتـه - رحمـه اللـه - فوجد في تركتـه المـاديـة «لأُمَـةَ الحرب، وفَرَسـاً، ودينـاراً واحداً، وستةَ وثلاثين درهمـاً» - تـاريخ الخلفـاء للسيوطي 418 - أما تركته المعنوية فحدث ولا حرج.

إن قراءة هـذه التركـة (الصغيرة) (الكبيرة) في آن، كافيةٌ لمعرفة أين كانت همة الرجل متجهة !!

فهـل كـان هـذا الرجـل (العَلم) فرداً في تـاريخ الأُمـة الطويل العريض ؟! كلاً !! لقد سبقه رجال غُرَرٌ في جبين الزمـان. إلا أنـنـا سنقتصر على قبسـة من رجل واحد كـان لايشق لـه غبـارٌ في زمـانـه ورجـالـه، وإن كـان الأجـل لم

يمهله حتى يُتمَّ الشوط، ويُقيم العوج، إنه عمرُ بنُ عبد العزيز.

فما كان أفقهه - رحمه الله - بسياسة الأُمة الإسلامية !! وما كان أَبْحَرَهُ بأدوائها التي كادت تهلكها في عز شبابها !! عندما كتب إليه أحد ولاته يقول :

«إن مدينتنا قد خَرِبَتْ، فإن رأَى أَميرُ المومنين أن يقطعَ لنا مالاً نَرُمُّهَا بِهِ، فَعَلَ».

فكان الجواب :

«إذا قرأت كتابي هذا، فَحصِّنْها بالعَدْل، ونَقِّ طُرقَهَا منَ الظُّلْم، فإنَّهُ مَرَمَّتُهَا. والسلام». - المرجع السابق 216.

إن هذه الومضة القصيرة، ومثلُها كثيرٌ لا يتسع المقام لذكره - هي التي جعلت المسلمين يكادون لا يختلفون في جعل عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وليس ذلك فقط، بل إن الفقيه العالم الورع «الزهري» كتب إليه يقول : «إن عملت بمثل عَمَلِ عمر بن الخطاب في زمانه ورجاله، في مثل زمنك ورجالك كنت عند الله خيراً من عمر».

وما نظن أن الزهري أطلق الكلام على عواهنه، فالرجل أرفع قدراً من ذلك، ولكنه يستقي من الهدي القرآني الذي يجعل الخير في هذه الأُمة حبلاً ممدوداً إلى يوم القيامة. ﴿والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِين والأَنصارِ والذينَ اتبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنَ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبداً ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ﴾ - التوبة 100 -

لقد قرأ عمر «والأنصارُ» - بالرفع - وبإسقاط الواو من «الذين»، فراجعه زيد بن ثابت، فسأل عمرُ أُبَيَّ بنَ كعب، فصدَّق زيداً، فرجع إليه عمر. وقال : «مَا كنا نرى إلا أنا رُفِعْنَا رِفعةً لايَنَالُهَا مَعَنَا أَحَدٌ» فقال أبيٌّ : إني أجد مصداق ذلك في قوله تعالى : ﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾ - الجمعة - ﴿والذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ الحشر - فثبتت القراءة بالواو في «والذين الجامع لأحكام القرآن 238/8.

بل ويغترف من الهدي النبوي أيضاً، فقد قال رسول الله ﷺ : «أُمَّتِي كَالمَطَرِ لايُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ» روح المعاني 9/11 - وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ خرج إلى المقبرة فقال : «السلام عليكم دَارَ قومٍ مُومِنِين، وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُون، وَدِدْتُ أَنْ رَأَيْتُ - أو أَنا رأَيْنَا - إِخْوَانَنَا» قالوا : يارسول الله، ألسنا بإخوانك ؟ فقال : «بَل أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الذِين لَمْ يَأْتُو بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الحَوْضِ» الجامع لأحكام القرآن 32/18.

فكيف إذن يكون أَجْرُ من يعملُ بمثل عَمَلِ عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، وصلاح الدين، وغيرهم في مثل زمنناهذا، ورجالنا هؤلاء ؟؟

إنه أجر لايقدر، وفوز لا يوصف.

فما على قادتنا، ومسؤولي أُمتنا إلا أن يتوحدوا على كتاب الله تعالى، وسنة نبيه عليه السلام، ويرفعوا الراية ويتقدموا، لفتح أوطاننا من جديد، وغزو قلوبها بالخير والعدل والأَمن والكرامة، ولسوف يجدون بإذن الله تعالى شعوبهم من ورائهم وأَمامهم، وعن أَيمانهم وشمائلهم، يتسابقون إلى المكرمات والمفاخر.

فلم يجعل الله تعالى أرحام هذه الأُمة عقيمة عن ولادة عظماء التاريخ، وأَبطال المجد الذين يبهرون العالم بإنسانيتهم وقيمهم الحضارية الرائعة.

6) وأخيرا إن العدل أَساس التقدم، والرخاء، والاحترام، والهيبة الداخلية والخارجية، لأن في ظل العدل تبرز الكفاءات، وتتفتق العبقريات، وتمتلئ النفوس عزة وأنفة وشعوراً بالذات فتصبح كخلايا النحل، الكل يسعى إلى الرفع من شأن وطنه المعتز به أَيما اعتزاز، فيجد نفسه وهويته، ويهيىء نفسه للأَخذ والعطاء، بدون شعور بالدونية التي تعاون على غرسها في نفوسنا الجهل والظلم، وتعهَّدَهَا المستعمرُ بالسقي والتسميد، وبذلك نكسب احتراما بين الأُمم التي تعيش تحت ضوء الشمس الساطعة.

فهل نحن فاعلون ؟! ذلك هو الظن بالعقلاء ! ونعوذ بالله تعالى من أن نقع تحت هذا التهديد والوعيد ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ الملك.

بك آمنا ياربنا، وبحديثك صدَّقْنا، فلا تجعلْنا من المستدرجين، ولا من الضالين المضلين.

بين فتوى الفقه وفتوى القلب

للأستاذ المفضل فلواتــي

عن النواس بن سمعان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
«البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه النـاس» رواه الإمام مسلم
وعن وابصة بن معبد رضي الله عنه قال :
«أتيت رسـول اللـه ﷺ فقـال : جئت تسـأل عن البر والإثم ؟ قلت : نعم. قـال : استفت قلبك : البر ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم : ما حـاك في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك النـاس وأفتوك» حـديث حسن، رويناه في مسندي الإمـامين : أحمد بن حنبل والدارمي بإسناد حسن.

أ ـ في رحاب الدلالات اللغوية والاصطلاحية :

البر : اسم جامع لكل خير يـزكي النفس ويطهرهـا من الآثام سواء كان عقيدة أو قولاً حسناً أو فعلاً مرضياً حميداً.

حسن الخلق : التخلق بالأخلاق والآداب الإسلامية المصاحبة لكل نشاط أو حركة يقوم بها المسلم.

من أمر بـالمعروف ونهي عن المنكر، وكف لـلأذى، وعفـــة، وطلاقة وجه، وإنصاف في المعاملة، وإيثار....

مـا حـاك في نفسـك : أحدث فيهـا أثراً من قلق أو ضيـق واضطراب، أو تندم ومراجعة داخلية.

وكرهت أن يطلع عليه النـاس : لأن النفس بطبعهـا تحب اطلاع النـاس على خيرهـا وبرهـا، وتكره تعرية معـايبهـا وافتضـاح مساوئها، فلها في أصل فطرتها شعور بما يُحْمَدُ ويُذَمّ.

النـاس : المقصود بـالنـاس إذا كانت معرَّفـة في الغـالب : وجوه النـاس وأمَاثِلهمْ وأخيـارهم، ومن لرأيهم قَـدْرٌ وَوَزْن واعتبـار بـالميزان الإسلامي. أما رعـاعهم ورغـامهم وسفلتهم الـذين قـد يعتبرون المنكر معروفـاً، فهؤلاء ليسـوا من هـذا القبيـل، ولا مبـالاة بهم إلا من بـاب المحافظة على الرأي العام تجنباً للفتنة، ولحكمة تقدر بقـدرهـا. كما أشـار إلى ذلك الشبرخيتي 229.

استفت قلبـك : اطلب فتـواه، وعـوّل على حكمـه الفصـل فيما بينك وبين ربك، لأن العلمـاء وإن أفتوا في أي مسـألـة فـإنما يفتون بحسب الظـاهـر، والقضـاة إن حكموا فـإنمـا يحكمون بحسب القرائن والملابسـات والظواهر والحجج المرشـدة لهم، لا بحسب الـدوافع والنوايـا التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

ب ـ في رحاب المعنى :

1) اهتمام الصحابة بالسؤال عما يحفظ عليهم دينهم :

إن «البر» كما تقدم هو جمـاع الخير الـذي يشمل المعـاني النفسيـة، والأخلاق الحسنة، وما ينشأ عنهما من أعمال طيبة صـالحـة يتقرب بهـا العبد إلى ربه.

وقد كان العرب يفهمون البر على هذا الوجه، ويدركون أن كل عمل صالح، أونية طيبة، أو خلق مرْضيّ هو شعبة من شعب «البر» غير أنهم كانوا يخطئـون التطبيـق أحيـانـاً، فينشأ لـديهم الاشتبـاه ـ أثنـاء الممارسـة المحكومـة بـالتوجـه الإسـلامي ـ في شيء هـل هـو من البر أو الإثم ؟[1] بمقتضى التـوجـه الجـديـد الـذي كانت نفـوسهم تتشكل على أساسه، وتتفاعل مع قيمه وأخلاقيـاتـه لترتفع إلى المستوى المطلوب من جيل فريد متميز، اجتباه الله تعالى ليكون خير أمة أخرجت للناس.

وبهذه الرغبة، وهذه الدوافع، كانت التساؤلات الكثيرة من الصحابة لرسول الله ﷺ عن البر والإثم، لإماطة اللثام عن كل شبهة أو اشتباه، حتى يسيروا في حياتهم الجديدة على بينة من أمرهم، يدل على ذلك حديث وابصة الذي ورد في بعض رواياته أنه قال: «أتيت رسول الله ﷺ، وأنا أريد أن لا أدعَ شيئاً من البر والإثم إلا سألته عنه، فقال لي: أدنُ يا وابصة، فدنوتُ منه حتى مست ركبتي ركبته - أو رُكْبَتايَ رُكْبَتَيْه - فقال: أخبرك ما جئت تسأل عنه؟ قلت: يارسول الله أخبرني، قال: جئت تسألني عن البر والإثم؟ قلت: نعم. فجمع أصابعه الثلاثة فجعل ينكت بها في صدري ويقول: يا وابصة، استفت نفسك. البر... الحديث».[2]

فقول وابصة في الرواية الثانية «وأنا لا أريد أن لا أدع شيئاً من البر والإثم إلا سألته عنه» يدل دلالة كبيرة على التحرز والاحتياط الشديدين، وعلى الخوف من الوقوع في المهالك بحسن نية أو بدون شعور، كما يدل من جهة أخرى على الشجاعة الأدبية والانفتاح الفطري المنطلق للتعلم والتفقه بعفوية لايقف في طريقها عائق نفسي، من الحياء، أو التحرج، أو أدنى تكلف أو شعور بمركب نقص... إنها الحياة المتفاعلة مع الإسلام ونبي الإسلام في شوق غامر، واحتضان دافئ متدفق.

فكان جواب الرسول ﷺ - الذي أوتي جوامع الكلم - في غاية الدقة والوضوح والكمال والاختصار حتى إن السائل الواعي ليستطيع أن يحفظه من ساعته ولا ينساه، وإن اختلفت ألفاظه فالمضمون يبقى دائماً واحداً، وكل رواية لاتتعدى تأكيد هذا المضمون وترسيخه مع بعض التوضيحات التي لاتخلو من زيادة فائدة.

2 - جولات في مشمولات البر:

إذا كان البر في الحديث هو «حسن الخلق» وكان في الشرح شبه المتعارف عليه هو جماع كل خير، فقد ذكره القرآن الكريم في عدة مواضع تتناول العقيدة، ومختلف أنواع العبادات والأعمال الصالحة، كما تتناول الأقوال والأخلاق والأوصاف الملازمة لكل من رسخت قدمه في شعب «البر» وارتوى من معينها.

وان أجمع آية في القرآن الكريم تناولت البر بمجموع شعبه هي قوله تعالى: **﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنِ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الاخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيئِينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾** سورة البقرة 177.

فقد تضمنت العقيدة **﴿من آمن بالله واليوم الآخر...﴾** والعبادة المفروضة **﴿وأقام الصلاة وآتى الزكاة﴾** والجانب الاستحبابي من الطاعات والقربات **﴿وآتى المال على حبه..﴾** والجانب الأخلاقي **﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا...﴾** وكان ختام الآية شهادة من الله تعالى بالصدق والتقوىلكل من استجمع شعبها، **الإيمانية، والإنسانيَّة، والنَّفْسِيَّة ﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾** وصفهم الله تعالى بالصدق والتقوى في أمورهم والوفاء بها، وبأنهم كانوا جادين في الدين وهذا غاية الثناء.[3]

وإذا كانت هذه الآية العظيمة تعتبر - عند العلماء - من أمهات الأحكام لما تضمنته من معاني البر وقواعده وأخلاقياته، فقد ورد ذكر «البر» أيضاً في القرآن الكريم كتفصيل لما أجمل في هذه الآية العظيمة المحكمة. من ذلك مثلاً:

﴿وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾ البقرة - لتعديل سلوك كان متعارفاً عليه في الجاهلية وهو إتيان البيوت من ظهورها حال الإحرام بالحج على أنه بر يرضى الله تعالى.

﴿وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا﴾ المجادلة - تعليماً للمومين آداب التناجي وموضوعه - إن كانت له ضرورة - كستر عورة، أو تذكير بموضوع أو معروف ينبغي أن يُفعل، أو تنبيه إلى خطأ لا يحسن إشهاره... إلى غير ذلك مما لا يدخل الريب والشكوك في نفوس الحاضرين، ولا يسبب الحزن للمسلمين بصفة عامة، كما كان يفعل اليهود والمنافقون الذين كانوا يتناجون بالإثم والعدوان ليوهموا المسلمين أنهم يتآمرون على الرسول ﷺ. فقد كان هذا المسلك لديهم نوعاً من الحرب النفسية المفتوحة على الدعوة، الأمر الذي كان يحزن المسلمين ويدعوهم إلى شدة الاحتياط، ومداومة الحراسة للرسول ﷺ.

فالتناجي بالإثم والعدوان منهي عنه، أما التناجي بالبر والتقوى فمحدود بحدود عدم زعزعة الثقة بين المسلمين، وعدم إثارة البلبلة في صفوفهم وصدورهم، ولذلك نجد الرسول ﷺ يؤصل قواعده العاصمة من مخاطره «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما فإن ذلك يحزنه» - رواه البخاري ومسلم.[4]

﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ المائدة - إرشاد إلى ميدان التعاون وموضوعه، وهو «البر والتقوى» أي كل ما ينفع الناس ويرضي الله تعالى.

﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ آل عمران - أي لن تنالوا صفة «الأبرار» المشتقة من «البر» وتستحقوا منزلتهم ومكانتهم ومستقرهم في كَنَف «البر الرحيم»: **﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾** حتى تبذلوا لله من مال الله أحبَّه إلى نفوسكم، وأعلَقه بقلوبكم.

قة سامقة، ومسافة طويلة في أعماق النفوس، ولكنها أمام عزمات [الرجال] الذين باعوا واشتروا في سوق التجارة الرابحة ما أهون تسلقها، وأيسر قطعها، وإذا تشوقت نفسك إلى معرفة بعض أمثال هؤلاء [الرجال] فإلَيك هذين النموذجين الغنيين بالكثير من الدلالات.

أ ـ روىٰ الإمام أحمد بسنده أن أبا إسحاق سمع أنس بن مالك يقول :

«كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً، وكان أحب أمواله إليه «بَيْرُحَاء» ـ اسم لبستان ـ وكانت مستقبلة المسجد، وكان النبي ﷺ يدخلها، ويشرب من ماء فيها طيب. قال أنس : فلما نزلت ﴿**لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون**﴾ قال أبو طلحة : يارسول الله. إن الله يقول : ﴿**لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون**﴾ وإن أحب أموالي إلي «بَيْرُحَاء»، وانها صدقه لله تعالى، أرجو برّها وذخرها عند الله تعالى فضعْها يارسول الله حيث أراك الله. فقال النبي ﷺ : «بخ، بخ، ذاك مال رابح، ذاك مال رابح، وقد سمعت، وأنا أرى أن تجعلها في الأقربين» فقال أبو طلحة : أفعل يارسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.[5]

ب ـ وفي الصحيحين أن عمر قال : [يارسول الله لم أُحِبَّ مالاً قَطُّ هو أنْفَسُ عندي من سهمي الذي هو بخَيْبر، فما تأمُرُني به ؟ قال : «حَبِّسْ الأصْلَ وسَبِّل الثَّمَرَة»].[6]

الصور كثيرة، ولكن المومن الواعي حسبهُ هاتان الصورتان المرآتان ليرى فيها نفسه على حقيقتها، ويعرف أين موقعه من البر الذي تطمئن إليه النفس، ويسأل نفسه ـ بإخلاص ـ هل سبق له أن خطا ذات يوم خطوة عملاقة يرجو بها أن يرفع اللهُ بها مكانته إلَى أعْلَى عليين مع الأبرار الصادقين ؟!

3) **بين فتوى الفقه وفتوى القلب :**

جعل الرسول ﷺ السائل الكريم أمام قلبه المتعامل مع ربه مباشرة في كل ما اشتبه عليه من الأُمور ذات الأشكال والصور الشرعية ظاهرياً، ولكنها باطنياً قد تكون وفق الشرع، وقد تكون معارضة له وهادمة، لأنها تحمل في طياتها خداعاً لله تعالى، وتحايلاً على شرعه، وإخراجاً للإسلام من وضاءة المبادئ، وطهارة الغايات والوسائل إلى جعله ستاراً وشعاراً ترتكب باسمه أبشع الموبقات، وأفظع المعاطب والمهالك.

في هذا الوقت لا يسع المسلم الجاد إلا الالتجاء إلى قلبه، والاعتصام بفتواه في كل ما اشتبه عليه، فَكُلُّ مارضيه قلبه المطمئن بذكر الله، المقشعر من غضب الله، المستضئ بهدى رسول الله، هو البِرُّ، وهو الحقُّ، الذي ينبغي أن يختاره ليريح نفسه من قلق الضمير، وعذاب الوخز النفسي المؤلم. وكل ما شعر به في داخل نفسه أنه يؤرقه، ويزعجه، ويجعله مهتماً بالتستُّر عليه، ومحاولة تبريره أمام الناس بالكثير من الأصباغ والتلوينات الشرعية الزائفة، فذلك هو الإثم، وذلك هو الظلم والعدوان، وذلك هو الباطل المتزين المتقنع بالحق زوراً وبهتاناً ﴿**ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون**﴾ (البقرة).

ذلك أن الفتوى الفقهية تعتمد على الصور الظاهرية أو المحكيَّة للفقيه، ولا شأن له بما وراء ذلك، لأنه لا سلطان له على القلوب، ليكتشف مابداخلها من النوايا والقصود والأغراض التي لايعلمها إلا الله تعالى المطلع على السرائر والضمائر. فمثلاً :

الفقيه قد يفتي بأن الصلاة صحيحة لمن أتى بها تامة الأركان والواجبات، ولكن أي صلاة لمن كان يرائي بها ؟!

وقد يفتي بعد وجوب الزكاة على من دار عليه الحول ولم يكمل نصابه، ولكن أي مهرب من هذا الواجب لمن سعى قصداً إلى تنقيص النصاب بتسليف قدر من المال تهرُّباً من الزكاة ؟!

وقد يُفتي بأن الزواج صحيح بتكامل أركانه وشروطه، ولكن أي زواج هذا لمن كان قصده تحليل المرأة المبتوتة لصاحبها الذي طلقها ثلاثاً ؟!

وقد يفتي بأن البيع صحيح بتوفر شروطه، ولكن أي بيع هذا الذي إن عجلت الدفع كان ثمن، وإن قسطته كان ثمن آخر. أليس هذا هو الربا بعينه ؟!

وقد يفتي بصحة الطلاق، ولكن أيُّ طلاق لمن كان قصده حرمان المطلقة من حقوقها ؟!

إلى غير ذلك من الصور التي عليها مسحة الشرع ظاهراً، وهي عارية عنه في الباطن. أليس هذا هو الخداع بعينه الذي قال الله تعالى فيه : ﴿**يخادعون الله وهو خادعهم**﴾ النساء.

وبما أن الخداع من صفات المنافقين، فإن الرسول ﷺ كان في حديثه هذا يؤسس المنهج الإسلامي في قلوب ﴿**الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذ تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً**﴾ الأنفال ـ بل وأكثر من ذلك إذا سمعوا أحسن الحديث المنزل من الملأ الأعلى ﴿**تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ الله ذَلِكَ هُدَى الله يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾ ـ الزمر ـ

فليس كل قلب مؤهلاً للإفتاء، وإنما هي قلوب ذات أوصاف خاصة حتى لاتفلت الأُمور من قبضة الشرع، وتصبح فوضوية تتلاعب بها الأهواء والمذاقات المنبعثة من مختلف الأمزجة والإلهامات التي لا ضابط لها ولا عاصم.

فالقلوب البصيرة هي التي عليها المعوَّل في معرفة الحق بنوره، والباطل بظلمته.

وسيراً على هذا المنهج الذي كان يرسخه الرسول ﷺ في قلوب المومنين كلما واتت المناسبة التوجيهيهة أو القضائية، نجده ﷺ يُذَكِّرُ به، ويدُقّ عليه، ليحرر المسلم من كل قيد وسلطة وهيمنة إلا قيد الشرع، وسلطة الوازع، وهيمنة الرقيب، وبذلك يصبح أهلاً لقيادة نفسه بنفسه، والحكم على نفسه بنفسه، والافتاء لنفسه بنفسه. وذلك - لعمر الحق - هو التكريم الذي ليس فوقهُ تكريم !!

تأمل هذه النماذج لترى التربية الحكيمة - على هذا المنهج - التي أخرجت رجالاً، جعلوا القاضي عمر بن الخطاب في خلافة أبي بكر - رضي الله عنهما - عاطلاً عن العمل، فلم يسعه إلا أن يقدم استقالته لعدم احتياج الأمة إلى منصب القضاء !!

تأمل بقلبك الفقيه :

أ - عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ سَمِعَ خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال :

«إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق، فأقضي له بذلك، فمن قضَيْتُ له بحق مسلم، فإنما هي **قطعة من النار**، فليأخذها أو ليتركها» [**فَبَكَى الرجلان** وقال كلٌ منهما لصحابه : **حَقّي لَكَ**. فقال لهما النبي ﷺ أَمَّا إذ فَعَلْتُمَا، فاقتسِمَا، وتوخَّيَا الحَقَّ، ثُمَّ اسْتَهِمَا، ثم تَحَالَلاَ».[7]

ب - قال ﷺ : «من حلف على يمين صَبْرٍ - أو يمين كاذبة - ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان - وفي رواية فليتبوأ مقعده من النار - فأنزل الله تصديق ذلك ﴿**إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة...**﴾ الآية فدخل الأشعث بن قيس فقال : ماحدثكم أبو عبد الرحمان ؟! فقالوا : كذا، وكذا. قال : فِيَّ أُنزلت كان لي بئر في أرض ابن عم لي فجحدني،فقدمته إلى رسول الله ﷺ، فقال : [بينتك أو يمينه] فقلت : مالي شهود. قال [فيمينه] فقلت : إذن يحلفَ ويذهبَ بمالي !! فقال رسول الله ﷺ : «من حلف على يمين صبر وهو فيها فاجر... الحديث».[8]

ج) - وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ، فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال : «ياحكيم إن هذا المال خَضِر حُلو، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشرافِ نفس لَمْ يُبَارك له فيه، وكان كالذي يأكُلُ ولا يشبع، واليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُّفْلَى» قال حكيم : فقلت : يارسول الله، والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا - فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً ليعطيه، فيأبى أن يقبَلَ منه شيئاً. ثم أن عمر رضي الله عنه دعاه ليعطيه، فأبى أن يقبله. فقال : يامعشر المسلمين، أشهدكم على حكيم أني أعرض عليه حقه الذي قسمه الله له في هذا الفيئ فيأبى أن يأخذه. فلم يَرْزَأْ حكيم أحداً من الناس بعد النبي ﷺ حتى توفي. متفق عليه.[9]

كلمة توجيهية رقيقة حانية موقظة منبهة من النبي الكريم، والمربي الحكيم، مسحت في لحظة كل ما كان بالنفس من أطماع، وتطلع للمتاجرة بالدين، وإذا بالقلب المُجْخِي المنكوس يعود إلى وضعه الطبيعي الذي أراد الله لِلإنسان أن يكون عليه !! وإذا بالرجل الذي علم أن طبيب القلوب وضع يده على مكمن الداء يصعد إلى القمة، فيربي نفسه المستشرفة بحرمانها حتى من حقها الذي لاشبهة عليه، ليلزمها الحدود فقط، ولكن ليعلمها كيف ينبغي أن يكون السمو والتحليق في أجواء التعفف والترفع. سبحان من بيده القلوب يصرفها كيف شاء، وسبحان من آتى أنبياءه ورسله وأولياءه الحكمة ليقودوا بها عباده إلى مدارج الرقي والكمال في رفق وأناة وتلطف ﴿**وَمَنْ يُوتِ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إلاَّ أُولُو الاَلْبَابِ**﴾ البقرة.

ج - في رحاب الاستفادات :

1) حصر الرسول ﷺ «البر» في «حسن الخلق» وقد بيَّن ﷺ في أحاديث أُخَرَ مَا يَنَالُهُ المومن بحسن خلقه، فقال : «إن المومن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم» رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها. وقال : «أنا زعيم ببيت في رَبَضِ الجنة لمن ترك المراء - وإن كان محقاً - وببيت في وسط الجنة لمن تَرَكَ الكَذِبَ - وإنْ كَانَ مَازِحاً - وبِبَيْتٍ في أَعْلَى الجَنَّةِ لمن حَسُنَ خلقه» حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح.[10]

2) في الحديث معجزة باهرة، حيث أن الرسول ﷺ هو الذي أخبر وابصة بما جاء يسأل عنه.

3) وفي الحديث ترفق كبير بالمتعلم وحنو عليه، حيث أدناه منه ﷺ حتى مست ركبةُ المتعلم ركبةَ الرسول.

4)الكنايات والمعاريض التي لا مندوحة عنها في بعض المواقف الحرجة ليست من هذا القبيل، بل هي جائزة، لأنها لا تكون إلا للتخلص من ظالم، أو نَصْر حق، أو إبطال باطل، فهذا إبراهيم الخليل عليه السلام يقول «هذه أختي» و«إِنِّي سقيم» و«بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذا». وهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول : «هذا هادٍ يهديني» لمن سأله عن الرسول ﷺ في طريق الهجرة. وهذا الرسول ﷺ يقول : «نَحْنُ مِنْ مَاء» لِمَنْ سألهُ مِمَّن القوم في غزوة بدر، إلى غير ذلك مما يدخل في باب الصلح بين المسلمين أو تعمية الأخبار عن عدو وتضليله، فهذه كلها وجهة أخرى غير وجهة التحايل على الشرع للإساءة إلى مبادئه، وتحطيم معالمه.[11]

5) لا عبرة بكراهة بعض الجهال رخص الشرع، كالتقصير في الصلاة، والمسح على الخفين، والإفطار للمريض مرضاً مزمناً...

6) ليس كل ما يكره المسلم اطلاع الناس عليه إثماً، فقد تدفع المسلمَ قوةُ الإخلاص إلى إخفاء معروف جليل تجنباً للرياء، كأداء أمانة، أو تقديم صدقة، أو بذل تضحية لله تعالى.

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزاة، ونحن ستة نفر بيننا بعيرٌ نعتقبه، فَنَقِبَتْ أقدامُنا، ونَقِبتْ قَدَمِي، وسقطت أظفاري، فكُنا نَلُفُّ على أرجُلنا الخِرَق، فسُميت غزوة ذاتِ الرِّقاع، لما كنا نَعْصِبُ على أرْجُلنا من الخِرق، قال أبو بردة : فحَدَّث أبو موسى بهذا الحديث، ثم كَرِه ذلك. وقال : ما كنتُ أَصْنَعُ بأن أذْكُرَهُ !! قال : كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئاً من عمله أَفْشَاهُ. متفق عليه.(12)

وحاصر «مسلمة بن عبد الملك» حِصْناً، فندَبَ الناسَ إلى نَقْبٍ منه، فما دَخَلَهُ أحد. فجاء رَجلٌ من عرض الجيش، فدخله، فَفَتَحَهُ الله عليهم، فنادى «مسلمة» أين صاحب النقب ؟ فما جاء أحد. فنادى : إني أمرت الآذن بإدخاله ساعة يأتي، فَعَزَمْتُ عليه إلاّ جَاءَ. فجاء رجل، فقال : استأذن لي على الأمير، فقال له : أنت صاحب النقب ؟ قال : أنا أُخبركُمْ عنه، فأتى «مسلمة» فأخبره عنه، فأَذِنَ لَهُ، فقال : إن صاحب ٱلنَّقْب يأخُذُ عَلَيْكُمْ ثلاثاً :

1) ألا تُسوِّدُوا ٱسمه في صحيفة إلى الخليفة.

2) ولا تَأْمُرُوا لَهُ بشيءٍ.

3) ولا تسْأَلُوهُ مِمَّنْ هُوَ.

قال «مسلمة» : فذاك له.

قال : أنا هو.

فكان «مسلمة» لا يصلي بعدها صلاة إلا قال : «ٱللَّهُمّ ٱجْعَلْنِي مَعَ صَاحِبِ النَّقْبِ» فَاللَّهُمّ ٱجْعَلْنَا بِفَضْلِكَ مِنَ ٱلأَبْرَارِ، وَبِرَحْمَتِكَ مَعَ عِبَادِكَ ٱلْمُصْطَفِينَ ٱلأَخْيَارِ.(13)

1) انظر تفسير القرآن لمحمود شلتوت 80 ـ 90.
2) جامع العلوم والحكم 219.
3) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 343/2.
4) تفسير ابن كثير 325/4 والظلال 18/8 وروح المعاني 48/2.
5) ابن كثير 381/1.
6) نفس المرجع.
7) رواه البخاري ومسلم وأبو داود. الأدب النبوي 70 ـ 73.
8) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم بألفاظ متقاربة. الأدب النبوي 91.
9) رياض الصالحين 218.
10) نفس المرجع 252.
11) انظر أعلام الموقعين لابن القيم 1/ من 223 ـ 241.
12) رياض الصالحين 219.
13) مع الله لمحمد الغزالي 208.

هوامش الدراسة بعنوان : «أهمية الحوار في الدرس الأدبي»

1) التأكيد على أهمية الحوار في درس الأدب خاصة راجع إلى هيمنته وتحكمه في باقي مواد العلوم الإنسانية المدرّسة (تاريخ ـ فلسفة ـ فكر إسلامي). إذ متى كان إقبال التلميذ جيداً على درس الأدب وروافده وملحقاته (نحو، صرف، بلاغة، عروض، نقد، تاريخ الأدب...) كلما كان تفاعله مع المواد المعرّبة إيجابياً، وبذلك يكون درس الأدب محور البرنامج التعليمي ـ على الأقل ـ في شعبة اللغة العربية وآدابها.
2) الفيرزابادي ـ القاموس المحيط، ج.2 ص : 15. دار الفكر، بيروت.
3) جبور عبد النور ـ المعجم الأدبي. ص : 100، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، مارس 1979.
4) أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، شرح المعلقات السبع ص : 27 ـ مطبعة البابي الحلبي. ط.3 ـ 1959م.
5) المصدر السابق. ص : 165.
6) أبو حيان التوحيدي ـ الإمتاع والمؤانسة ج. 1 ص : 26 ـ تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ـ دار مكتبة الحياة، بيروت.
7) محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص.220، دار إحياء التراث العربي. بيروت.
8) الدكتور محمود السيد : تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية بين الواقع والطموح، مجلة المعرفة (دمشق) العدد : 1984/270، ص : 39.
9) المرجع السابق. ص : 33.
10) الدكتور محمود أحمد السيد : التعليم الجيد، شروطه ومكوناته ـ مجلة المعلم العربي، دمشق العدد : 2 ـ 1983 ـ ص : 25.
11) الدكتور جودت أحمد سعادة : أهداف ومنهجية الدراسات الاجتماعية، مجلة الباحث، لبنان. العدد : 44 ـ 1986 ـ ص : 115.
12) الدكتور عز الدين اسماعيل، الأدب وفنونه، ص : 239 ـ دار الفكر ـ 1976.
13) ميخائل باختين ـ الخطاب الروائي، ترجمة وتقديم محمد برادة (فصل المتكلم في الرواية) دار الأمان، الطبعة الثانية ـ 1987.
14) Tzvetan Todorov : les catégories du récit littéraire, p : 147-148, Communication, 8 – collection N° 129.
15) حميد لحمداني، من أجل تحليل «سوسيوبنائي» للرواية (رواية المعلم علي نموذجا) ص : 33 منشورات الجامعة، السلسلة الأدبية 3 فبراير 1984.
16) يؤكد د. مصطفى المصمودي بأنه من الضروري على البلدان النامية أن تضع «سياستها التربوية بالاعتماد على وسيلتي تعليم المدرسة ووسائل الاتصال» النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة ص : 192 ـ العدد : 1985/94.

غزوات الرسول ﷺ في القرآن الكريم

للأستاذ عبد الرحمان عالم

عني القرآن الكريم بالحديث عن الغزوات التي خاضها المسلمون بقيادة الرسول ﷺ ضد قوى البغي والشرك والضلال. وطريقة القرآن في عرضه لهذه الغزوات تختلف باختلاف أسباب الغزوة ووقائعها ونتائجها. ومن ثم كانت طريقة وأسلوب التناول مناسبتين تماماً لمقتضيات كل غزوة، ومحققَيْن للأهداف والغايات المتوخاة من وراء تلك العروض.

وهذه الغزوات تجمعها ثوابت لا تتغير وتخالف بينها بعض الجزئيات والتفاصيل الخاصة بكل غزوة، وإن كانت في واقع الأمر تندرج ضمن هذه القضايا الكبرىالثابتة، وتؤول إليها. وسنحاول في هذه السلسلة ـ بعون الله تعالى ـ تجلية تلك القضايا ودراسة ذلك الأسلوب المتبع في القرآن الكريم، والوقوف عند هذه المضامين المكونة للنصوص القرآنية المراد دراستها.

والغزوات التي عالجها القرآن وفصل الحديث فيها هي :

بدر، وأحد، وبنو النضير، والأحزاب، وبنو قريظة، وصلح الحديبية، (ويندرج ضمنه فتح مكة)، وتبوك، أما حنين فلم ترد فيها إلا إشارة مقتضبة في سورة التوبة.

وأول دراسة نشرع فيها هي غزوة بدر في القرآن الكريم، ولكن قبل الخوض في هذه الدراسة المستخلصة من القرآن يحسن بنا أن نقدم للقارئ لمحة تاريخية عن هذه الغزوة المباركة من خلال السيرة النبوية وكتب التاريخ.

قضى الرسول ﷺ عشر سنوات في مكة وهو يدعو أهلها إلى الله تعالى وخلع ما دونه من الأنداد والشركاء، وإلى الإيمان بالرسول ورسالته. فأثمرت دعوته الكريمة ثماراً طيبة، ولقيت آذاناً صاغية من فئة قليلة من الذين صفت نفوسهم وزكت فطرهم ولم تعقهم عن اتباع الحق أهواؤهم ولا تقاليدهم ولا مصالحهم الاقتصادية أو الطبقية ولا عنجهيتهم الجاهلية. وأعرض عن هذه الدعوة طائفة أُخرى لم تر فيها إلا خروجاً عن أعرافها وتقاليدها ونقضاً لعقائدها ودينها. ولم تكتف هذه الطائفة بالإعراض بل نددت وقاومت ووقفت في سبيل الدعوة بكل ما تستطيع وبجميع الأساليب، من المفاوضة والمساومة إلى التشهير والإشاعات الكاذبة، ومن التعذيب والطرد والإكراه على ترك الدين الجديد إلى التجويع والحصار الاقتصادي والاجتماعي.

فلما يئس الرسول ﷺ من قريش بدأ يفكر في عرض دعوته على القبائل التي تفد على مكة في موسم الحج. وبعد طواف صبور دؤوب التقى الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه بنفر من الخزرج فعرض عليهم الإسلام وتلا عليهم القرآن فأسلموا في مجلسهم ذاك. ولما عاد هؤلاء النفر إلى المدينة (يثرب) دعوا قومهم إلى الإسلام، فأسلم عدد لا بأس به منهم. وفي العام القابل وافى الموسم إثنا عشر رجلاً من الأنصار فبايعواالرسول ﷺ بيعة العقبة الأُولى المعروفة ببيعة النساء لخلوها من فرض القتال. وأرسل الرسول ﷺ مع هؤلاء مص ـب بن عمير رضي الله عنه لتعليمهم القرآن والإسلام، ودعوة من بقي على الشرك من سكان المدينة إلى الدين الجديد. ونجح مصعب في مهمته غاية النجاح حيث أسلم على يديه سيدا الأوس : سعد بن معاذ وأسيد بن حضين. وبإسلامها أسلمت الأوس رجالاً ونساء. وبعد مرورالعام جاء إلى الموسم عدد منهم لمبايعة الرسول ﷺ، وكانوا ثلاثة وسبعين رجلاً وامرأتين. وتمت البيعة المعروفة ببيعة العقبة الثانية.

وبعد استتباب الأمر للمسلمين بالمدينة أذن الرسول ﷺ لأصحابه بالهجرة إليها ثم لحق بهم بعد ذلك. وإثر وصوله أسس المسجد النبوي، وآخى بين المهاجرين والأنصار وعقد معاهدة مع اليهود.[1]

أما مشركو مكة فقد حاولوا منع المسلمين من الهجرة بكل الوسائل، كما حاولوا اغتيال الرسول ﷺ فلم يفلحوا، ولما نجا الرسول من كيدهم وتأسست الدولة الإسلامية بقيادته في المدينة بدأوا يخططون للإيقاع بالمسلمين، لكن الرسول ﷺ كان يقظاً سباقاً إلى اتخاذ القرارات الحاسمة والمبادرات الناجحة، ولهذا فبعد نزول الإذن بالقتال شرع الرسول ﷺ في توجيه البعوث والسرايا إلى مناطق مختلفة لاعتراض قوافل قريش الذاهبة إلى الشام، وخرج بنفسه في بعض الغزوات قبل بدر، وكان ذلك في غزوة ودان وبواط والعشيرة، وخرج في بدر الأولى لمطاردة كرز بن جابر الفهري الذي أغار على المدينة.[2]

سرية عبد الله بن جحش[3]

بعث رسول الله , عبد الله بن جحش الأسدي في رجب مع ثمانية من المهاجرين، وكتب له كتاباً وأمره أن لاينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه، فيمضي لما أمره به، ولا يستكره من أصحابه أحداً، مضى عبد الله بن جحش إلى مهمته، وبعد مضي يومين فتح الكتاب فنظر فيه فإذا فيه : «إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة، بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم». فأخبر عبد الله أصحابه بمضون الكتاب فرغب سائرهم في مرافقته والمضي معه في المهمة التي وكلت إليهم. ومرت بهم وهم بنخلة قافلة تجارية لقريش لا يحرسها إلا أربعة رجال، وكان ذلك في آخر يوم من رجب - وهو شهر حرام لا يحل فيه القتال، فتشاور هؤلاء الصحابة في أمرها هل يهاجمونها ؟ فإن فعلوا خرقوا حرمة الشهر الحرام، أم يتركونها حتى ينقضي الشهر ؟ وهنا أيضاً إن فعلوا أفلتت منهم ودخلت حرم مكة وهو مكان لا يحل فيه أيضا قتال، بالإضافة إلى كونها ستكون قريبة من مكة. وبعد هذا التردد في الإقدام أو الإحجام، أجمعوا أمرهم على مهاجمتها. فقتل المسلمون واحداً وفر الثاني واستأسر الرجلان الآخران، فلما قدموا إلى المدينة عاتبهم الرسول ﷺ قائلاً : «ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام» ووقف العير والأسيرين، وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً. فسقط في أيدي القوم، وأشاعت قريش أن محمداً وأصحابه قد استحلوا الشهر الحرام وانتهكوا حرمته وسفكوا فيه الدماء. ولما أكثر الناس في ذلك أنزل الله تعالى آيات بينات توضح الإشكال، وترد على المشركين وتسري عن المسلمين؛ قال تعالى : **﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه. قل قتالٌ فيه كبير. وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به والمسجدِ الحرامِ وإخراجُ أهلِه منه أكبرُ عند الله، والفتنةُ أكبرُ من القتل، ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا...﴾**[4]

ويستخلص من هذه الآيات الكريمات ما يلي :

1 - أن الإشاعات التي أرسلها المشركون في الناس كان لها أثر كبير في النفوس، حتى في نفوس المسلمين أنفسهم، مما حدا بهم إلى سؤال الرسول ﷺ عن القتال في الشهر الحرام.

2 - إن المسلمين أنفسهم كانوا يعتقدون حرمة القتال في الشهر الحرام ولذلك فإنهم عنفوا أفراد السرية على إقدامهم على القتل بل حتى الرسول ﷺ نفسه لم يأمرهم بالقتال وأبى أن يأخذ من الغنيمة شيئاً حتى يحكم الله في ذلك.

3 - إن المسلمين بالرغم من اعتقادهم حرمة القتال في ذلك الشهر، بناء على التقاليد الموروثة منذ إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، قد بدأ الشك يساورهم بشأن هذا القتال، خاصة وأن قريشاً قد صادرت أموالهم ودورهم وانتهكت جميع الحرمات، واضطهدتهم في دينهم وعذبتهم داخل الحرم نفسه، ولم تراع في ذلك حرمة شيء مقدس، فلم لا يكون للمسلمين بعض العذر فيما فعلوا ؟

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مجيء الإسلام بتصوراته الجديدة وأسسه التي تغاير أسس عقائد المشركين وتصوراتهم وأوضاعهم، جعلتهم ينظرون بعين الريبة إلى كل ما يمت إلى موروثات المشركين بسبب، ولم يمنعهم من نبذ كثير منها إلا لأن الرسول ﷺ لم ينههم عن شيء من ذلك. فيبدو - والله أعلم - أن هذه الهواجس كانت من بين الأسباب التي دفعت المسلمين إلى استفسار الرسول ﷺ واستفتائه عن القتال في الشهر الحرام.

4 - إن الله تعالى، قطعاً لدابر القيل والقال، وحسماً لداء الحيرة التي استبدت بقلوب كثير من المسلمين، ورداً على مزاعم المشركين، تولى بنفسه بيان حقيقة الأمر. ومعنى ذلك أن بعض الأمور الخطيرة التي قد يستغلها العدو لزعزعة نفوس المسلمين، وتأليب الأعداء عليهم، وتشويه صورتهم أمام الرأي العام، ينبغي الحسم فيها بوضوح، واتخاذ موقف صريح مع بيان وجه الحق والصواب في القضية المثيرة للجدل، وعليه فلا ينبغي ترك الحبل على الغارب، وتعليق الجواب عما هو ملح، وترك المجال للعدو يصول ويجول كما يحب ويشتهي، ويبني من الأحكام والأوهام والتأويلات مالا يحصى.

5 - انه ينبغي الاعتراف بالخطأ وعدم المكابرة في الحق الواضح الجلي، ولذلك فالله تعالى قال : **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل : قتال فيه كبير﴾** فهنا بين تعالى أن القتال

في الشهر الحرام كبير، ومعنى ذلك أن ما فعله المسلمون من قتل هو انتهاك لحرمة شهر رجب الحرام، وأن الله تعالى لم ينسخ حرمة هذا الشهر ولا أقر القتال فيه..

6 - أن الله تعالى بعد أن بين أن ما وقع فيه المسلمون خطأ، انتقل إلى موازنة هذا الخطأ بجرائم قريش المتعددة وهي : الصد عن سبيل الله، والكفر به، والصد عن المسجد الحرام بمنع المسلمين من زيارته، وإخراج سكان الحرام المسلمين منه. هذه الجرائم إذا وضعت في كفة ووضع خطأ المسلمين في كفة أخرى رجحت كفة جرائم قريش. وبما أن جرائم قريش هي السابقة على ما وقع فيه المسلمون فإنها تبدو في هذا السياق من الموازنة كأنها هي الأسباب الدافعة إلى أن يفعل المسلمون ما فعلوا، وهنا يعطي القرآن للسلمين منهجاً قوياً في نقد العدو ورد كيده في نحره؛ هذا المنهج مؤسس على المقارنة والموزانة، ومبني على العدد والنوع في تفاصيل هذه الموازنة. وأقصد بالعدد تعداد جرائم العدو الكافر، ويستفاد من هذا التعداد شيء مهم وهو أن القرآن يحث المسلم على أن يكون ملماً بسجل جرائم عدوه على مدى التاريخ وبالأخص جرائم الحقبة التي يعاصرها. وأقصد بالنوع بيان نوعية الجرائم المرتكبة بتقديم تفاصيل عنها تبين خطرها وعظمها وآثارها لكي تتميز أمام الخطأ الذي وقع فيه المسلمون. ولذلك نجد القرآن يذكر إحدى جرائم المشركين وهي فتنة المسلم عن دينه ويضعها بموازاة القتل الذي اقترفه المسلمون، ثم يبين أن هذه الفتنة أكبر من القتل؛ فجريمة واحدة يقترفها المشركون تفوق ما فعله المسلمون فكيف بالجرائم الأخرى ! خاصة وأن المشركين في ذلك الوقت كانوا يفتنون المسلمين المستضعفين في مكة عن دينهم كما كانوا يفتنون إخوانهم من قبل أن يجدوا ملجأ لهم بالمدينة. أما انتهاك حرمة الشهر الحرام فتربوا عليها انتهاكات المشركين المتعددة : الصد عن سبيل الله، والكفر به، والصد عن المسجد الحرام، وإخراج أهله منه، فالشهور الحرام ما كانت حراماً إلا لأن الله تعالى جعلها كذلك، والله الذي حرمها كفروا به وصدوا عن سبيله، والمسجد الحرام الذي من أجله حرم القتال في الأشهر الحرم ليحج الناس إليه آمنين، قد صدوا عنه من أراد الحج إليه وأخرجوا منه أهله. فالله الذي هو الغاية من وضع المسجد الحرام كفروا به وصدوا عن سبيله، والمسجدَ الحرام الذي هو الغاية من تحريم القتال في الأشهر الحرم قد صدوا عنه وأخرجوا منه أهله، فأي منطق هذا الذي يتحدث به المشركون إذن ؟ هكذا نرى القرآن العظيم قد سد على المشركين جميع المنافذ وأغلق أبواب الشر لئلا ينفذ منها ما يبلبل النفوس، وطوق الأعداء من جميع الجهات وألجأهم إلى الصت.

7 - إن المشركين عاقدون العزم على مواصلة قتالهم للمسلمين إلى أن يرتد المسلمون عن دينهم. ومعنى ذلك أن القعود عن الاستعداد لهؤلاءفساد في الرأي وخطل في التفكير ودخل في العقيدة ودجل أي دجل !

هكذا بدأ فتيل الصراع يشتعل بين المعسكرين : معسكر الشرك ومعسكر الإيمان، وبدأت تلوح في الأفق نذر حرب طاحنة، توشك أن تنفجر. وشرع كل فريق يتحين الفرصة المواتية لينقض على عدوه. فكان ذلك لما خرجت قافلة قرشية تريد الشام فتعرض لها المسلمون بقيادة الرسول ﷺ فأفلتت ثم لما علموا برجوعها ندب الرسول إليها المسلمين مما سينتج عنه غزوة بدر الكبرى التي نرجىء الحديث عنها إلى حلقة قادمة بحول الله.

---

1) انظر سيرة ابن هشام 2 : 106 - 108. ط. دار الجيل 1975 بيروت، تعليق طه عبد الرؤوف سعد.

2) انظر ابن هشام : 2 : 170 - 178.

3) نفس المصدر : 2 : 178 - 181.

4) سورة البقرة الآية : 215.

الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام

الحلقة المفقودة في تاريخ الفكر الاقتصادي

للأستاذ يوعلا علي

بادئ ذي بدء أود أن أزيل لبساً يكتنف صيغة الموضوع، إذ أن اهتمامي لا ينصرف إلى عرض «الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام» بقدر ما ينصرف إلى المطالبة باكتشاف هذا الفكر وتقديره حق قدره ونشره بين الباحثين والطلبة، وهذا المطلب ليس نابعاً من شعور عابر أو من عاطفة جياشة بقدر ما يقره المنطق ويفرضه الواقع. إذ لا مبرر منطقي يدل على التخلي عنه لأن التجربة التربوية والإبداعية في العالم الإسلامي الحديث لم تأت بالثمار المرتقبة، ولذا يكون رد الاعتبار إلى الرصيد الفكري والثقافي الكامن في تركة أسلافنا بمثابة تدعيم الفكر الاقتصادي عالمياً وتزويد العقل المسلم بحلقة مفقودة في تكوينه طالما أحدثت فيه تصدعاً وانفصاماً يصدانه على المبادرة والانطلاق.

إن هذه الحلقة المفقودة تتبادر إلى الأذهان على ثلاثة مستويات :

أولاً : لسان حال برامجنا المدرسية ومقرراتنا الجامعية ومناهجنا ومراجعنا وهموم باحثينا ومنهجية بحوثهم، وغياب مادة الاقتصاد الإسلامي في كلياتنا ومؤسساتنا العليا والدنيا.

ثانياً : النتيجة الطبيعية لغياب الفكر الاقتصادي على هذه المستويات يؤدي حتْماً إلى الاعتماد على الاجترار الفكري الذي تنتج عنه دوامة «المديونية الفكرية».

ثالثاً : نتيجة لفراغ الفضاء الفكري لدينا من رصيدنا التاريخي في ميدان الفكر الاقتصادي وما ترتب عليه من مديونية فكرية ظن البعض أن الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام إنما هو من الدين، والدين ينافي العلم والعقل، وإذا لا وجود لفكر اقتصادي لدى علماء الإسلام، وهؤلاء لم يرددوا في الحقيقة إلا ما قاله من يدينون لهم بالتبعية الفكرية، ذلك أن المنافاة بين العقل والدين لا تنطبق على الإسلام، وإنما هي فكرة مستوردة قيلت في حق ديانات أخرى، وليس هنا مجال لبسط هذا الجانب إلا بالقدر الذي يوضح لنا كيف أهملنا الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام، ومن أجل إقامة الدليل على أن وجوده ليس فكراً عابراً وسط علوم اللاهوت والميتافزقا كما يتوهم البعض، وإنما يتمثل وجوده في تحليلات علمية قائمة على المنهج الإسلامي الأصيل الذي لا يتنافى والمناهج الحديثة إلا في الجانب المذهبي.

ولذلك تكون خطوات هذا العرض كالآتي :

أولاً : الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام لا وجود له في الفضاء الفكري للتكون العلمي.

ثانياً : تغييب الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام دعم للتخلف الحضاري.

ثالثاً : **الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام غائب في أذهاننا، مطلوب في وجداننا، موجود في كتب تراثنا.**

أولاً : الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام لا وجود له في الفضاء الفكري لتكويننا العلمي.

إن محتويات الأدوات البيداغوجية والتكوينية المعتمدة في مؤسساتنا التربوية والعلمية لا تزال تفتقر إلى المنهاج الذي ينطلق صراحة من جذور ذاتنا ومقومات أصالتنا، وإذا كانت هذه القاعدة عامة فإنها تزداد مصداقية عندما يتعلق الأمر بتكويننا في المجال الاقتصادي حيث تم إهمال الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام إطلاقاً، ولم يعبأ بوجوده طوال عمر الاقتصاد السياسي إلا في السنين الأخيرة. وهذا لم يحدث إلا في عدد قليل من البلدان الإسلامية بينما يظل الحال في بقية البلدان كما كان من ذي قبل، ومن أجل إدراك هذه الظاهرة، يكفينا أن نستعرض مكانة مادة الاقتصاد الإسلامي في البرامج والمقررات الجامعية سواء في الصنف الأول أو الصنف الثاني من هذه البلدان.

أ ـ الصنف الأول من البلاد الإسلامية :

إن إدراج مادة الاقتصاد الإسلامي في البرامج الجامعية بالنسبة لهذا الصنف من البلاد الإسلامية أمر حديث العهد إذ ترجع بدايته إلى أوائل الستينات حينما نصت القوانين المصرية على تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في كليتين من كليات جامعة الأزهر[1] ولم تتعد هذه المبادرة حدود مصر إلى غيرها من البلاد الإسلامية طوال عقد من الزمن إذا استثنينا كلية الاقتصاد والإدارةبجامعة الملك عبد العزيز بجدة التي تلت الأزهر ابتداء من 1964، وبعد ذلك ظهر بعض الاهتمام بالمادة في بلاد إسلامية أخرى لتنال حقها في الوجود في الجامعة الإسلامية بباكستان، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة وجامعة محمد سعود بالرياض، وجامعة الإمارات العربية بالإضافة إلى كلية الاقتصاد بالجامعة الإسلامية العالمية وجامعة ماليزيا الوطنية وجامعة الملايا بماليزيا وجامعة سكوتو وجامعة كانوا بنيجيريا وجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.[2] [3]

ولم ينل الاقتصاد الإسلامي حظه من الدراسات العليا إلا في جامعة الأزهر التي يوجد بها معهد للدراسات التجارية الإسلامية وتعطي دبلوماً في الأعمال المصرفية الإسلامية، وفي معهد الدراسات الإسلامية باالقاهرة حيث يوجد قسم خاص بدرجة الماجستر في الاقتصاد الإسلامي.[4]

والذي يمكن استخلاصه من هذا السرد أمران :

أولاهما : **هو أن عدد البلدان التي فتحت أبواب بعض جامعاتها ومعاهدها في وجه الاقتصاد الإسلامي لا يتعدى سبع (7) دول منها أربع (4) عربية وثلاث (3) غير عربية وأن عدد هذه الجامعات والمعاهد لا يتعدى ثلاثة عشر (13) جامعة ومعهداً منها سبعة (7) في العالم العربي وستة (6) خارجه** وهذه الأعداد تفقد وزنها إذا قيست على التوالي بعدد الدول التي يتألف منها العالم الإسلامي وبعدد الجامعات التي يأويها هذا العالم.

وثانيهما : هو أن الاقتصاد الإسلامي تقوقع في المؤسسات التي تحمل في اسمها نعت الإسلام كما هو الحال في مصر والسودان وباكستان، بينما ينتشر في أكثر من جامعة في بلاد أخرى كالمملكة العربية السعودية وماليزيا ونيجيريا في الوقت الذي عملت فيه الإمارات على إدخاله في جامعتها إلى خمسة أقسام من كلياتها وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي بقي محدود الانتشار حتى في هذه البلدان إذ تظل بقية جامعاتها مغلقة الأبواب في وجهه حيث يكون حظ الخريجين منها من هذه المادة هو نفس حظ أقرانهم في كليات ومعاهد الصنف الثاني من البلاد الإسلامية.

ب - الصنف الثاني من البلاد الإسلامية :

إذا كان غياب الإقتصاد الإسلامي من جامعات هذه البلدان ومعاهدها العليا التي تتولى الدراسات الاقتصادية لايحتاج إلى أي استطراد فإنه يمكن لمس هذه الحقيقة من لائحة المواد المقررة في كليات الحقوق ـ شعبة الاقتصاد ببلادنا ذلك على مستوى الطورين الأول والثاني للإجازة كما هو مبين أدناه :[5]

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة تخصص المحاسبة
الاقتصاد السياسي	ـ الاقتصاد السياسي	ـ المشاكل البنيوية للتنمية	ـ تسيير المقاولات
الرياضيات	ـ الرياضيات	ـ المالية العامة	ـ قانون الأعمال
مدخل إلى المحاسبة	ـ الإحصائيات	ـ تاريخ الفكر الاقتصادي	ـ القانون الجبائي
الإحصائيات	ـ المحاسبة التحليلية والتدبير المستقبلي	ـ المحاسبة الوطنية	ـ الاقتصاد الجزئي
الجغرافيا الاقتصادية		ـ الإحصائيات الاقتصادية	ـ الاقتصاد الكلي
الابستمولوجيا والمنهجية الاقتصادية	ـ تاريخ الأحداث	ـ الرياضيات	ـ العلاقات الاقتصادية الدولية
مدخل لدراسة القانون	ـ علم السكان	ـ القانون التجاري	ـ اقتصاديات العالم العربي
المصطلحات الاقتصادية	ـ المؤسسات السياسية	ـ المصطلحات الاقتصادية	ـ المصطلحات الاقتصادية
	ـ المصطلحات الاقتصادية		ـ البحوث

وفيما عدا هذا الاستثناء لانجد أثراً لتراثنا الاقتصادي إطلاقاً، نلمس هذه الحقيقة من فحص عابر لتصاميم المواد المذكورة في هذا الجدول. هذا الفحص يدلنا على أن الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام وما يتصل بالاقتصاد الإسلامي جملة فكرة مطرودة من أذهان واضعي هذه التصاميم، إذ لايشيرون إليه لا من قريب ولا من بعيد حتى ولو في المقدمات التي تتناول عادة سرداً تاريخياً للفكر الاقتصادي عامة، فعند البعض الفكر الاقتصادي ظهر مع الميركو نتيليين واكتملت معالمه مع المدرسة التقليدية وعند البعض الآخر ابتدأ مع الحضارة البابلية واحتل مكانه في الحضارات : الفرعونية والإغريقية والرومانية لينتقل إلى المدرسية ثم إلى الميركونتيلية ولو لم يكن هذا التسلسل مقتبساً من تصميم مادة إمكانية تنظيم «عروض ومناقشات» بدلاً عن البحث في مجال الثقافة الإسلامية وهنا أيضاً لايوجد مانع يحول دون إدخال الاقتصاد الإسلامي ضمن هذه الثقافة.[6]

تتمة لهذه اللائحة تجدر الإشارة إلى أن مستوى السنة الرابعة يتوزع فيه الطلبة على أكثر من تخصص : المحاسبة، الاقتصاد القياسي، الاقتصاد العمومي... الخ. إلا أن هذه التخصصات لا ينص في موادها على أي إشارة تستوجب تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي. وهذا يصدق على بقية المواد التي يتلقى الطالب محتوياتها من السنة الأولى إلى أن يتخرج بالإجازة اللهم إذا استثنينا بحوث الطلبة في السنة الرابعة التي تخول لهم اختيار موضوع البحث حيث لا شيء يمنعهم من أن يجعلوا من الاقتصاد الإسلامي مجالاً لبحوثهم : كما ينص القانون الجاري به العمل على تحمل عنوان تاريخ الفكر الاقتصادي (السنة الثالثة من الإجازة) لهان الأمر، أما وأن تكون هذه المادة التي لا مانع إطلاقاً من تخصيص جزء منها للفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام فتلك هي المعضلة ذلك أن طلبتنا الحاملين لشهادة الإجازة يتخرجون وهم يجهلون حتى وجود هذا الفكر وأحرى أن يكون لهم اطلاع يليق بانتمائهم إلى الحضارة الإسلامية.

ثانيا : غياب الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام دعم للتخلف الحضاري :

إن إهمالنا للفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام خصوصاً والثقافة الإسلامية عموماً في تكويننا وثقافتنا المعاصرة أدى بنا إلى :

أ) القطيعة بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.

ب) الاعتماد على ثقافة الغير وما يترتب عليه من التبعية الفكرية.

ج) فقدان شخصيتنا الحضارية.

أ - الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام صلة بين الماضي والحاضر والمستقبل.

إن أي دراسة للفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام تقتضي جرداً تقييمياً لما ذهب إليه هؤلاء العلماء، وتقتضي أيضاً العمل على إبراز ما في عطاءاتهم من ذهنية خلاقة، ربطا بين الفضاء الفكري لتاريخ الأمة بحاضرنا من أجل تنقيته من مثالب التشردم الفكري والاستهلاك السلبي للنظريات الاقتصادية الوافدة علينا.

وعمل كهذا لا وجود له في جامعاتنا ولا في هموم باحثينا ولا في مؤسسات تكون ثقافتنا وتربية أجيالنا، وهو عمل يمثل الحلقة المفقودةبين ماضينا وحاضرنا، الحلقة التي تحدث قطيعة بين واقعنا ومستقبلنا، فالأجدر بنا إذاً أن نطالب بإعادة الاعتبار لعلماء الإسلام في كافة الميادين ومنها الميدان الاقتصادي كي نوفر شرط الإبداع الفكري، ونأخذ بأسباب الاستقلال الحقيقي[7] كشرط أولي لأي تحرر سياسي أو اقتصادي أو مالي.

إن الرصيد الفكري في تاريخ أمتنا يمثل الأرضية التي بدونها يعتبر أي تطلع لنا إلى مستقبل أفضل إنما هو بمثابة القفز في الفراغ، لاندري لا القليل ولا الكثير عن المحطة التي تأوينا بعد حين من الدهر، وتجارب التنمية لدى شعوب عالمنا الإسلامي خير شاهد على ذلك حيث أدى بها أخذها بالنماذج المستوردة شرقيها وغربيها[8] إلى نفس النتيجة : التخبط. في وحل التخلف والمديونية، وطابع الحتمية الذي توحي به هذه النتيجة إنما هو راجع إلى سبب واحد هو عدم الربط بين ماضي الأمة وحاضرها من أجل الانطلاق السليم نحو المستقبل الأفضل، وبالمقابل يؤدي ربط مصيرنا بمقومات حضارتنا ورصيدها الفكري في كافة المجالات بما فيها المجال الاقتصادي إلى ما يعصمنا من التبعية الفكرية.

ب - الاعتناء بالفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام يساهم في عصمتنا من التبعية الفكرية.

إن فراغ بنياتنا الفكرية من رصيد تاريخنا الفكري يؤدي بنا إلى الاعتماد على استيراد النظريات بل واستيراد البرامج والمناهج

التي نعتمدها في تكويننا التربوي والعلمي[9] وغير خاف على أحد أنه عندما لا تتناسب الصادرات والواردات فيما بينها تكون النتيجة بين طرفي التبادل هي العجز في ميزان المبادلات لأحدهما والفائض لصالح الآخر، أما إذا كان أحدهما غير قادر أصلاً على التصدير كما هو حالنا في المجال العلمي والفكري،[10] فإن غطاء صادراتنا لوارداتنا يكون دائماً صفراً. وبهذه الطريقة تترسخ لدينا ما يمكن أن نسميه تجاوزاً «المديونية الفكرية» وهي في رأينا من أعتى مظاهر التخلف وأكبرها دعماً للتبعية، إذ أن آثارها لاتتوقف عند الحيز الملموس أو القابل للإدراك أي الحيز الذي يتعامل معه الذهن من أجل الاستيعاب بل يتعداه إلى الحيز الخفي الذي يمكن أن نعبر عنه بالمحتوى الحضاري ـ العقائدي لهذه الاستيرادات[11] وهو بمثابة الصخرة التي تتحطم عليها الآمال المعقودة على النهوض من التخلف والانعتاق من السيطرة، والتخلص من التبعية، وبالتالي تحطم آمال تحقيق الذات في إطار تنمية شاملة، وهذا المحتوى يقابله عندنا عطاءات علمائنا على مر العصور في شتى المجالات، هؤلاء الذين بنوا علومهم وفق الذهنية الإسلامية التي تختلف عن الذهنيات الوثنية والذهنية العلمانية المسيطرة حالياً على مناهجنا، والفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام مبني أصلاً على هذه الذهنية، ودراستنا له حري بها أن تنفعنا في حاضرنا لأنها ستعلمنا كيف نميز بين الجانب الموضوعي والجانب المذهبي الكامني في النظريات الاقتصادية المهيمنة، إلا أن هذه الاستفادة لاتحصل لدينا عن طريقة الاجترار أو عن طريقة المدح أو القدح بل بالدراسة الواعية التي نخلص منها إلى إرساء تطورنا للأشياء على المذهبية الإسلامية في الاقتصاد وفي غيره من العلوم، وهذا هو الدرع الحصين الذي يقينا من الذوبان الفكري، والذي يدفعنا إلى الإبداع في إطار أسس أصيلة ومتميزة. هذا الإبداع يمكننا من القدرة على مقابلة الواردات بالصادرات وهو الشرط الضروري للحوار بين الحضارات.

إن سر نجاحنا في تحقيق الأماني التي يتوق إليها كل واحد منا وهي أماني عزيزة على كل نفس أبية تأنف من المنبوذية وتعتز بالأناقة الحضارية يكمن في مقدرتنا على التعامل الذكي والواعي مع ينابيع تكويننا في حيز التصادم بين المذهبية الإسلامية والمذهبيات الوافدة كمحتوى ضمني لكل استيراد فكري.

إن الازدواجية التي يتسم بها فضاؤناالفكري الحالي ضمناً أو صراحةً يؤدي بنا إلى الطريق المسدود ما لم نقدر المسألة حق قدرها حتى يكون تكويننا مؤسساً على رؤيا واضحة للمسار الذي نختاره بين أمم العالم.

إن الغموض الذي يكتنف هذا الاختيار ينعكس يومياً في حياتنا الفكرية في شكل إفرازات تتمثل في عدم الثقة بالنفس أو غياب الشجاعة على اقتحام الميادين، ومركب النقص إزاء الأفكار المستوردة والعقدة النفسية إزاء المفكرين الأجانب.

ومؤدى هذا كله هو **أن انشغالنا في مؤسساتنا الثقافية ينصرف إلى التباري في حسن الاستهلاك الفكري، لا إلى التباري في حسن الإنتاج الفكري ولا في حسن التفاعل بين شخصيتنا الفكرية القائمة بذاتها والفضاء الفكري العالمي برمته.**

ج - الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام في تكوين شخصيتنا الحضارية وصيانتها.

إن الاعتماد على الذات هو الذي يمد الأمم بتوفير شروط بناء الشخصية الفكرية القائمة بذاتها، هذه الشخصية إنما هي تبلور الاعتزاز بالانتماء الحضاري أي تبلور الشخصية الحضارية التي يتوقف عليها بناء المجتمعات بناء سليماً قائماً على أسس متينة، إذ أن الارتباط بينهما ارتباط عضوي بمعنىأن ضعف وقوة المجتمعات تابعان لضعف وقوة هذه الشخصية.

وما من ريب في أن العناصر التي تدخل في تحديد شخصيتنا الإسلامية هي عقيدتنا أولاً وشريعتنا ثانياً والفكر الإسلامي لدى علماء الإسلام بما فيه الفكر الاقتصادي ثالثاً، إنها العناصر التي ينبغي أن تتكون منها ذهنيتنا وأن تتبلور بها مذهبيتنا فتظهر إلى الوجود من جديد تلك الشخصية الحضارية اللينة من غير ضعف والقوية من غير ظلم، وبهذا تكون جديرة بدخول حلبة الحوار مع غيرها من الشخصيات الحضارية خاصة وأن الحوار بين المجتمعات الإنسانية في مجال الثقافة والعلوم يأخذ مجريين حسب وجود هذه الشخصية الحضارية أو عدمها : المجرى الأول يتحدد في إطار النِّديَّة بينما يتحدد المجرى الثاني في إطار التبعية ولا مكان لحل ثالث بينهما لأن عهد الاكتفاء الذاتي والغربة عهد [illegible] ولى وانتهى، ولا مكان للأمم في عالم اليوم إلا على مستوى التفاعل أو التعامل فيما بينها أخذاً وعطاءإما في الإطار الأول أو في الإطار الثاني.[12]

(يتبع)

(انظر الهوامش في ص 26)

حول قضايا التنمية من منظور إسلامي

الدكتور حاتم القرنشاوي

لا خلاف على أن التنمية بمفهومها الشامل تمثل واحداً من التحديات الأساسية إن لم تكن هي التحدي الأكبر الذي يواجه أكثر من ثلثي دول العالم اليوم بما فيها معظم الدول الإسلامية المعاصرة إن لم يكن كلها والتي تنضوي جميعاً تحت لواء ما يعرف بالعالم المتخلف.

وانطلاقاً من هذا الواقع قد أصبحت العلاقة بين الإسلام والتنمية واحدة من العلاقات التي تثير الكثير من التساؤلات فقد تصور البعض صراحة أو ضمناً أن الإسلام باعتباره العامل المشترك بين الدول الإسلامية وراء تخلف تلك الدول بل وصل البعض إلى حد القول بأنه يقف في طريق تقدمها باعتباره يقدم أسلوب حياة ونظام علاقات يتحتم تغييره قبل تحقيق التقدم في حين يرى آخرون أن تخلف الدول الإسلامية اليوم إنما بدأ حين ابتعدت تلك الدول عن النظام الإسلامي منذ قرون وازداد هذا التخلف عمقاً حين حاولت تلك الدول الأخذ بنماذج مستوردة غريبة عن التصور الإسلامي في محاولتها لتحقيق التقدم الاقتصادي.

وعلى صعيد آخر فإن تجارب التنمية المعاصرة في كثير من البلدان قد أثارت بشكل حاد مشكلة سوء توزيع الدخل الذي صاحب النجاح المحدد الذي حققته تلك التجارب ووصل الأمر ببعد توزيع الدخل عما يعتبر توزيعاً عادلا.

مهما اختلفنا في تحديد معيار العدالة إلى الحد الذي يهدد جهود التنمية ذاتها ويثير التساؤلات حول المستفيد الحقيقي من جهود التنمية وتضحياتها، وعن إمكانية استمرارها. ولا شك أن قضية ملكية وسائل الإنتاج ومن ثم توزيع ناتج العملية الإنتاجية تكمن في قلب هذه التساؤلات.

ولعل من المثير حقاً أن نجد أن مفهوم الإسلام للتنمية والنمو في إطار نظامه الاقتصادي ككل يتضمن في تصور متكامل كل الأبعاد التي ذكرناها ويربط بصورة مباشرة بين قضايا الإنتاج ودور الملكية وتوزيع الناتج في آن واحد.

وفي الوقت ذاته فإن قضية تمويل التنمية تحتل مكانة هامة ليس فقط في الأدب الاقتصادي المعاصر بل وفي مجال الاهتمامات اليومية للدول النامية التي تكافح من أجل مستوى معيشي أفضل. وأصبحت اصطلاحات «عجز الموازنة» «وعجز الميزان التجاري» و«أعباء الديون الخارجية» و«معدلات تدفق المعونات» بل وشعارات مثل «التصدير أو الموت» جزءاً من لغة الحياة المتداولة في كثير من تلك الدول.

وفي مجال الحديث عن «الاقتصاد الإسلامي» فإن طرح قضية التنمية وتمويلها في ضوء معطيات هذا الاقتصاد يمثل - في رأينا - مدخلاً واجباً للتعرف ليس فقط على الإسهام النظري أو التحليلي

الذي يمكن أن يقدمه الفكر الإسلامي في هذا المجال بل على الآثار المترتبة على اختلاف غاية التحليل ومنهجه وأدوات السياسة الاقتصادية فيه على أساسيات قضية التنمية ذاتها.

وبعبارة أكثر وضوحاً فإن إسهام الإطار الإسلامي للتحليل الاقتصادي في مجال تمويل التنمية على سبيل المثال قد يتجه - في بعض الأحيان - إلى الدعوة إلى أعمال قيمة التكامل الإسلامي بين دول الفائض ودول العجز وإلى إعادة تدوير تدفقات الأموال من الدول النفطية تحديداً إلى الدول الإسلامية الأخرى بدلاً من تدفقها إلى أسواق المال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإلى إيجاد التكامل المفقود بين الدول الإسلامية وبعضها البعض. ودون ما إقلال من الأهداف الطيبة لمثل هذه الدعوة أو اعتراض على مرتكزاتها الإحصائية أو نتائجها التطبيقية لو تحققت فإننا من الناحية المنهجية نعتقد أنه - باستثناء إضافة البعد الأخلاقي والالتزام الإسلامي - يمكن معالجة الأمر تحليلياً بصورة مرضية دون ما لجوء إلى استعارة الإطار الإسلامي للتحليل وفي إطار الفكر الاقتصادي الوضعي المرتبط بأدبيات التنمية والاستثمار.

وعلى الجانب الآخر فإن هذا الإسهام يمكن أن يتجه إلى محاولة تقديم موقف الفكر الاقتصادي للمسلمين من مفهوم التنمية ذاته وأسلوبهم في توظيف أدوات السياسة المالية الإسلامية لمواجهة متطلبات التنمية وهو الأمر الذي ينتهي بتقديم منظور مختلف لقضايا تمويل التنمية وتعبئة الفائض بل وتعريف وقياس الفائض ذاته وهو ما سنحاوله في هذا البحث.

ولعله من الملائم هنا - وقبل بداية عرض موضوعنا - أن نعرض لقضيتين على صلة وثيقة وبتقديم ما قد يتم التوصل إليه من نتائج. وتتعلق القضية الأولى بالترابط الذي يبدو واضحاً في الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي بين القيم الأخلاقية ومعايير السلوك وبين التحليل الاقتصادي والذي قد يرى البعض فيه عودة بالتحليل الاقتصادي أو بعلم الاقتصاد ذاته خطوات إلى الوراء بعد ما سما بإرساء أسس التحليل الموضوعي لهذا العلم. ولا شك **أن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من مبدأ الارتباط الشامل بين القيم الدينية والمعايير الأخلاقية وبين قرارات الحياة اليومية على مستوى الفرد أو الدولة** ومن ثم فهو يرفض الفصل بين تلك القيم وبين التحليل النظري أو التطبيقي للمشكلات الاقتصادية. وما ينبغي تأكيده هنا هو أن **هذا الارتباط لا يعني** - كما يسارع البعض بحكم تصورات مسبقة - **تحول ذلك الاقتصاد إلى صورة من صور القصص الخيالي أو حكايا الأمنيات الطيبة وإنما يعني عدم انفصال التحليل عن الكيان الإنساني الذي هو غاية العمل الاقتصادي ووسيلته** وفي الوقت نفسه فهو لا يفعل أكثر من أن يخرج إلى النور التزاماته الأخلاقية التي - بحكم مشاكل تاريخية - أصبحت تشكل بعداً ضمنياً لا صريحاً في التحليل الاقتصادي الوضعي رغم ادعاءات الموضوعية والفصل التام بين قضايا الأخلاق والاقتصاد. وعلى سبيل المثال فهل يمكن القول بأن «قياس المنفعة» أو «تعظيم الربح» في التحليل الاقتصادي لا يتضمن مفهوماً أخلاقياً ؟ وهل استخدام معيار «متوسط الدخل الفردي» أو «مؤشرات النمو» السائدة في الفكر الموضعي لا يحتوي تسليماً ضمنياً بتبني مفهوم الحضارة «المتقدمة» وهو معيار ضمني آخر ؟ وهل لا يحتوي التحليل الماركسي على إطار مرجعي كامل لأخلاقيات تلك الفلسفة ؟ ولعل هذا هو ما انتهى إليه أحد كبار الباحثين في اقتصاديات التنمية حين ذكر أن «السبيل الوحيد إلى تحقيق الموضوعية في التحليل النظري هي أن نخرج إلى النور القيم الضمنية في التحليل وأن نجعلها محسوسة ومرئية وأن نمكنها من تحديد وجهات النظر والمداخل والمفاهيم المستخدمة وفي الأطوار العملية من الدراسة يجب أن تشكل المقدمات القيمية المعلنة هي والمعلومات الناشئة من التحليل النظري أساساً لنتائج السياسة.

وفي مجال قضية التنمية ذاتها فإن من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إنكار دور العامل النفسي والإقناع العقلي بقضية التنمية كأساس وحيد لتفسير إقدام البشر على التضحية - ربما لأجيال - من أجل تحقيق أهداف ربما لن يراها أو يتمتع بها أولئك الذين يحملون عبء تحقيقها - ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحاً في المجتمعات التي فقدت إيمانها بحياة آخرة - وتعمل على ما تقتنع بأنه «قضية عادلة» وإلا كيف يمكن على أساس منفعي أو مادي بحت تفسير قبول التضحية المطلقة دون عائد أخروي أو دنيوي ومن أجل تحقيق هدف قومي أو فلسفي أو نبوءة لمفكر دون أن نرجع ذلك للالتزام الأخلاقي والعقائدي وإلا تحول الأمر إلى عبث مطلق أو تصنيف للإنسان كقوة صماء مبرمجة وهو ما لا يمكن قبوله حتى في ضوء النظريات السائدة التي مهما كان تفسيرها لما يشكل وعي الإنسان وضميره إلا أنها لم تصل إلى إلغاء القول بهذا الوعي أو الضمير.

وفي كثير من الأحيان **فإن الإيمان العقدي بضرورة التنمية يصبح شرطاً لازماً للنجاح في الانتقال من مرحلة التخلف الشديد إلى مرحلة التقدم.**

وفي مجال الفكر الاقتصادي للمسلمين فإن الارتباط بين القيم الأخلاقية والبعد الروحي وبين المعطيات الاقتصادية لا يعني

إطلاقاً تفريغ تلك المعطيات من محتواها المادي أو من استخدام المؤشرات القابلة للقياس في دراستها وتحليلها وعلى سبيل المثال **فإن تحديد هدف الدولة الإسلامية في إقامة مجتمع المتقين - كما حدَّدَهُ الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خطابه لواليه على مصر - تمت ترجمته في نفس خطاب التكاليف إلى مؤشرات ملموسة في مجالات الإنتاج والتوزيع وجودة الحياة** - وهو ما يمكن أن يعتبر بحق نظرة أكثر تقدمية من كثير مما يتناوله الأدب الاقتصادي المعاصر في هذه المسائل.

أما القضية الثانية بالنسبة لمنهج البحث ونتائجه فتتعلق بتلك المقارنات الشائعة في مجال الكتابة في الاقتصاد الإسلامي - أو في التعقيب على ما يكتب - بين ذلك الفكر ونتائجه وبين النظريات الاقتصادية المعاصرة أو السابقة على اختلاف محتواها إما لإبراز أوجه التماثل أو للقول بأن كتاب الاقتصاد الإسلامي إنما يستعيرون أدوات التحليل أو مفاهيم من تلك الآراء أو النظريات الحديثة ومن ثم اعتبار كل ما هو جذاب وصالح للتطبيق في عالم اليوم «إسلامياً». ورغم أن ذلك وارد في إطار الفكر الإسلامي ذاته الذي يؤمه بقيمة الجهد الإنساني كله وبأن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها وبأنه «حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله» ما لم تتعارض تلك المصلحة مع نص صريح أو موقف فكري إسلامي مستقر أجمع عليه علماء الأمة - نقول رغم ذلك فإن منطق الأمور يقتضى أن نرد تلك «الاكتشافات النظرية» ونقارنها بالأصل الأسبق تاريخياً وهو الفكر الإسلامي والذي لا شك في أن الإنسان بتفكيره الحر ونموه العقلاني سيصل بعد طول التجارب والمعاناه إلى ما سبق أن قرره الإسلام في إطاره العام تصديقاً لقوله تعالى: **﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾** ومن هنا يمكن القول بأن كتاب الفكر الاقتصادي الإسلامي وإن كانوا مطالبين بدراسة نتائج العقل البشري في كل مجال إلا أنهم ليسوا في حاجة لإثبات تفوق الفكر الإسلامي بمقارنته بما توصل إليه الفكر الوضعي بمقدار اقترابه من الفكر الإسلامي أو بعده عنه وفي الوقت ذاته فإن تشابه النتائج في بعض جوانبها مع ما توصل إليه الفكر الوضعي ينبغي أن يدرس دائماً في إطاره التاريخي وإلا كان من الجائز القول بأن فلاسفة اليونان القدماء قد تأثروا بآراء ماركسية أو بأن آدم سميث تلميذ غير نجيب لكينز.

مفهوم التنمية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لا شك أن وضع تعريف للتنمية ليس بالأمر الهين كما تدلنا القراءات في اقتصاديات التنمية وذلك إلى الحد الذي يدفع البعض إلى القول بأن هناك من مفاهيم التنمية عدداً يماثل عدد البلاد المتخلفة واكتشف البعض الآخر أن من الأسهل الحديث عما لا يعتبر من خصائص التقدم بدلاً من الحديث عن ماهية التقدم ذاته.

والواقع أن صعوبة التعريف تنبع أساساً من الطبيعة الموضوعية والذاتية التي تتميز بها عملية التنمية ذاتها. فأي تعريف للتنمية يتضن بالضرورة مجموعة من الأهداف ووسائل تحقيقها أو نمطاً معيناً يأخذ صراحة أو ضمناً على أنه يمثل ما ينبغي أن يكون عليه التقدم. وهذا النمط يعكس نفسه بوضوح فيما يأخذ به الأدب الاقتصادي كمقاييس للتقدم أو كمعايير للتفرقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة.

وحتى لو حاولنا وضع تعريف «للتنمية الاقتصادية» كجانب من جوانب التنمية فإن الأمر ليس بالسهولة التي قد تتبادر للذهن فالتنمية الاقتصادية ليست بأقل من الحركة التقدمية للنظام الاجتماعي كله كلما عرفها بعض الكتاب وإذا كان الأمر كذلك فإننا نعود من حيث بدأنا ودون أن نمضي في سردمصاعب التعريف فإننا نعتقد أن ما ذكرناه كاف لإيضاح الترابط الذي لا يمكن تجنبه في الحديث عن عملية التنمية بين جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والساسية والذي انتهى إليه الفكر المعاصر في هذا المجال كمحصلة للعديد من التجارب والأفكار التي لم يكتب لها الاستمرار والنجاح والتي ركزت على جانب أو أكثر من الجوانب باعتباره المحرك الأساسي أو الأصيل في عملية التنمية.

ومفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من مسلمة أن الموارد كلها - في السماوات والأرض - مسخرة لخدمة الإنسان. والتزام الإنسان في ضوء تسخير الموارد له أن يعمل على أن يتحرر المجتمع الإسلامي كأفراد وكمجتمع من ضغط الحاجة، وأن يضمن الفرد في المجتمع المسلم وبغض النظر عن عقيدته - من خلال ناتج عمله أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إن لم تسعفه طاقة عمله ودخله - إشباع حاجاته الأساسية كلها ليس إشباع الكفاف بل إشباع الكفاية وبما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع المسلم. ويمتد هذا الالتزام إلى تأمين قدرة الدولة في الوقت ذاته على توفير الاستقرار والا من الداخلي والخارجي بالمفهوم الشامل أي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية **﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم﴾**.

والتنمية بهذا المعنى ذات مضون ديناميكي يعني استمرارها ليحقق الإنسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من

الدخل ومن عناصر القدرة الاقتصادية التي تحفظ للمجتمع الإسلامي مكانته داخليا وخارجيا كمجتمع القدوة والنموذج ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾.

والتوجه الرئيسي للمجتمع هنا لا يخرج عن إطار الهدف الديني - كما قد يفهم تقليديا - فالتزاوج كامل بين العائد الأخروي والعائد الدنيوي ما دام يتم في إطار العمل المشروع، ومن ثم فقد **استخدم الفكر الإسلامي تعبير «مجتمع المتقين» كمرادف لمجتمع الرفاهية الذي يحقق الاشباع المادي المتزايد في الوقت الذي لا يخل فيه بالمحتوى الروحي الذي يمثل سعادة الدنيا وتوازن الإنسان النفسي وسعادة الآخرة لتحقيق ما كلف الله به الإنسان.** والتعبير هنا ليس محدثا بل هو نص تعريف الإمام علي بن أبي طالب لمجتمع المتقين كهدف ينبغي العمل للوصول إليه وفي ترجمة ذلك الهدف إلى معطيات مادية - وليس إلى مسلمات روحية فحسب - والتأكيد على أن تحقيق تلك المعطيات المادية إنما يمثل سبيلا من سبل الوصول للقيمة الروحية. وبكلمات الإمام في خطاب تكليفه لواليه على مصر محمد بن أبي بكر الذي أمره أن يقرأه على أهل مصر ويعمل بما احتواه :

«يا عباد الله إن المتقين حازوا عاجل الخير وآجله، شاركوا أهل الدنيا في دنياهم ولم يشاركهم أهل الدنيا آخرتهم. - أباح لهم الله من الدنيا ما كفاهم به وأغناهم. قال الله عز وجل : ﴿**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون**﴾ - سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت وأكلوها بأفضل ما أكلت وشاركوا أهل الدنيا في دنياهم فأكلوا معهم من طيبات ما يأكلون وشربوا من طيبات ما يشربون ولبسوا من أفضل ما يلبسون وسكنوا من أفضل ما يسكنون وركبوا من أفضل ما يركبون أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا وهم غدا جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون لا ترد لهم دعوة ولا ينقص لهم نصيب من اللذة. فإلى هذا يا عباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله ولا حول ولا قوة إلا بالله».

والأمر في الخطاب هنا ليس أمر صورة بيانية وإنما هو تكليف أمر الوالي أن يعمل لتحقيق وتنفيذ ما جاء فيه. وفي الوقت الذي يطلب فيه من المجتمع الإسلامي العمل لتحقيق الرفاهية عن طريق العمارة - وهو التعبير السائد في كتاب الفقهاء كمرادف للتنمية - فإن مضمون العمارة ومفهومها لا يقتصر على زيادة الإنتاج أو رفع مستوى الدخل القومي فحسب وإنما تمثل عدالة التوزيع للدخل الناتج جزءا لا يتجزأ من هذا المفهوم وتحقيق هذه العدالة ليس متروكا للنوايا الطيبة للأفراد - مع أهميتها - ولكنه مسئولية الدولة «فلكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه» وينطبق ذلك على كل من يكون جزءا من نسيج المجتمع الإسلامي - وليس للمسلمين وحدهم - فالرعية صنفان «أما أخ لك في الدين وأما نظير لك في الخلق... فاعطهم من عفوك مثل الذي تحب أن يعطيه الله لك». وعبء تقدير المشاركة الواجبة متروك بعد استيفاء الواجبات المقررة نصا لولى الأمر ففي النهاية «ما جاع فقير إلا بما متع به غنى».

ودون أن نستطرد في أدلة تدعيم هذا المفهوم - وهي كثيرة - فإننا نستطيع أن نخلص إلى تحديد أهم معالم إطار العمل التنموي في الإسلام وهدفه فيما يلي :

- الوصول لمجتمع «القدوة» التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين ذلك المجتمع وتمكينه من نشر الدعوة الإسلامية.
- مجتمع القدوة هو مجتمع الرفاهية وهو ما يتضمن زيادة الإنتاج بمفهومه الواسع وعدالة التوزيع بمفهوم محدد يتطلب تحقيق الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي.
- تحقيق التوازن النفسي لأعضاء المجتمع كنتيجة منطقية للاشباع المادي والتوازن الاجتماعي وشعور الانتماء الذي تؤكده مسئولية المجتمع تجاه الفرد والمسئولية المجتمعية للفرد في المجتمع.
- فوق هذا كله وقبله الاحساس بالسعادة والرضا لتحقيق واجب ديني وإضافة العائد المتوقع في الحياة الباقية إلى العائد الحالي.
- توافر الحافز على التنمية واستمرارها باعتبارها تكليفا دينيا يلتزم به الفرد والمجتمع وتقوم الدولة على تحقيقه وليس باعتبارها رغبة اختيارية في حياة أفضل.

ولعل فيما سبق إجابة للعديد من التساؤلات التي شغلت ومازالت تشغل عديدا من كتاب التنمية حول تعريف التنمية والغاية منها ومؤشرات قياسها والتكاليف غير الاقتصادية التي يتحملها المجتمع للوصول إلى الرخاء المادي والتي وصلت مع غياب الخلفية الدينية إلى التساؤل عن هدف الحياة ذاته وعما إذا كانت السيطرة المتزايدة على المجال المحيط بالإنسان وهو أحد مقاييس التنمية أو التحضر بمفهومه المادي هو هدف الجهد التنموي - دون أن يكون هناك وسيلة للتأكد من أن ذلك سيؤدي لمزيد من سعادة الإنسان أو إحساسه بالاشباع والحقيقة أن هناك من المؤشرات

الكثير الذي يؤكد أن العلاقة ليست طردية دائما بين تزايد التقدم التكنولوجي والرفاهية المادية من ناحية وبين سعادة الإنسان من ناحية أخرى، ولاشك أن الإنسان سيتمكن بدرجات متزايدة من تحقيق سيطرته على الموارد وعلى المناخ وعلى مزيد من الترف المادي المحيط به تحقيقا لوعد الله تعالى : **﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا﴾.**

فإذا انتقلنا ـ بعد تحديد للإطار والأهداف ـ إلى استعراض آليات العمل وأسلوب تحقيق تلك الأهداف فإن أهم ما يعنينا إبرازه من حيث اتصاله بموضوع هذا البحث ما يلي :

أولا : أن الفكر الإسلامي من خلال الضوابط التي افترضها على نمط الاستهلاك وسلوك المستهلك يمارس تأثيرا مباشرا في تحديد نوعية الطلب وحجم واتجهات نموه من خلال مراحل تقدم المجتمع وذلك يؤثر بالتالي في حجم الموارد المطلوبة وتخصيصها لإنتاج التوليفة التي تشبع احتياجات المجتمع في إطار تلك الضوابط.

وعلى سبيل المثال فان فريضة الزكاة ـ التي تلتزم الدولة الإسلامية بمراقبة تنفيذها ـ تتضمن توجيه جانب متجدد بصوره دورية للفئات منخفضة الدخل ذات الميل الحدي المرتفع لاستهلاك الضروريات ومن ثم فإن ذلك يشكل طلبا متجددا على تلك السلع في الوقت الذي يحرم به الإسلام استخدام بعض المنتجات التي تدخل في مجال الترف البالغ ـ كأواني الذهب والفضة أو المحرمة بنص للضرر مثل الخمر ـ بمعنى عدم توجيه الموارد ابتداء لإنتاج تلك السلع. وفي نفس الوقت فإن ضوابط السلوك الاستهلاكي من حيث كراهية المباهاة والتظاهر وتفضيل المتوسط والبساطة تؤدي بصورة غير مباشرة إلى الحد من إنتاج السلع الكمالية أو السلع ذات المحتوى الترفي العالي حتى إذا لم تكن تلك السلع محرمة ابتداء. وخلاصة الأمر **أن أنماط الاستهلاك في المجتمع الإسلامي ستكون نابعة من أرض هذا المجتمع وأن استيراد أنماط الاستهلاك سيخضع لعملية انتقائية دقيقة تؤدي في النهاية إلى صعوبة ان لم يكن استحالة سيطرة الأنماط المستوردة على المستهلك المسلم.** وغنى عن القول إن درجة تغلغل الأنماط المستوردة سترتبط ارتباطا عكسيا مع درجة التزام المجتمع الإسلامي ـ فردا ودولة ـ بالضوابط والقيم الإسلامية في هذا المجال.

ثانيا : ان الأصل في علاقة الإنسان بالموارد هو التشغيل الشامل لها وهي مسئولية الفرد والدولة سواء كانت تلك الموارد مالا أو موردا طبيعيا أو قدرة عمل الإنسان نفسه كعنصر من عناصر الإنتاج. وفي ضوء ذلك الحرص على رفع درجة التشغيل والوصول بالموارد لا على إنتاجية ممكنة ـ تحقيقا لرفاهية المجتمع في ضوء إمكانياته ـ يمكن تفسير عديد من السياسات التي اتخذها الخلفاء أو الفقهاء المسلمون في عصور متتابعة أو متباعدة استنادا إلى التوجيهات المباشرة في آيات القرآن وسنة الرسول ﷺ.

ونذكر من ذلك على سبيل المثال :

- رفض عمر بن الخطاب الحاسم لعدم العمل بدعوى العبادة بمعناها الضيق أو ترك الأرض المملوكة ملكية خاصة بورا واصراره على زراعتها بمعرفة صاحبها أو غيره ـ رغم وفرة الإنتاج من غيرها.
- ما اتبع مع سواد العراق وإقرار أهل أرض الخراج عليها فهم أدرى الناس بها ـ والواضح أن الهدف هنا ليس توزيع غنائم بقدر ما هو بناء مجتمع القوة والقدوة.
- سياسات الخراج والقطائع التي صاغها الفقهاء بصورة عامة والتي كان هدف العمارة (التنمية) فيها واضحا بلا لبس كمعيار رئيسي أو كما عبر عنه أبو يوسف بقوله : «ولا أرى أن يترك ـ الوالي ـ أرضا لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد».
- كذلك التفضيل الواضح للعمارة على زيادة إيرادات الدولة «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج» كما جاء في تعليمات الإمام علي لولاته ـ في تكليف الدولة بالقيام بكل مستلزمات إنشاء البنية الأساسية وتطويرها كشرط أساسي لزيادة العمران ورفع الإنتاج وفي تفضيل بعض العلماء للمزارعة كوسيلة لحفز العامل والمالك على مزيد من الاستثمار الرأسي في الأرض ـ الأمر كذلك في أحكام الزكاة وفي استثناء ما من شأنه زيادة التوظيف أو رفع الإنتاجية من دفع الزكاة مثل «آلات المصانع أو كتب الدارس وفي عدم استحقاق القادر على العمل والممتنع عنه للزكاة.

ثالثا : ان الإنسان هو محور النشاط وهدفه وان العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو العنصر القائد وأن العناصر الأخرى كرأس المال أو الموارد الطبيعية إنما هي عناصر مكملة تستحق عائدا بقدر مساهمتها وأنها لا يجب أن تمثل عقبة في ذاتها امام رفع مستوى الدخل والمعيشة ومن ثم كان الاهتمام الأكبر بتنمية الإنسان ـ كقوة منتجة ـ إلى جانب الضوابط الخاصة بتوزيع العائد والتي تتخذ موقفا واضحا إلى جانب عنصر العمل في كل الحالات.

وعلى سبيل المثال فإن الفقه الإسلامي في إجازته المشاركة بين العمل كعنصر ورأس المال كعنصر آخر واقتسام الربح الناشئ من «المضاربة» بينهما قد اشترط أنه في حالة الخسارة يتحمل بها رأس المال وحده ما لم تكن قد ترتبت على إخلال أو سوء تصرف من المشارك بعمله. وكذلك في الرفض الواضح للسخرة أو اغتصاب جانب من حقوق العمال والذي يستوجب الخصومة مع الرسول ﷺ وكيف أن ذلك لن يؤدي إلا إلى انعدام القوة الابداعية لدى العامل مما يستلزم وقوف المجتمع ككل - ليس فقط كتكليف إسلامي لحماية حق العامل - بل كظلم لن يقف إثره عند حد المظلوم بل كما عبر عنه ابن خلدون في مقدمته بأن «من أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق... لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران... فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخريا في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم... وأن تكرر ذلك أفسد أمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي جملة».

وخلاصة ما نود أن نؤكده هنا - **ان العمل محوطا بكل الضمانات التي أوردها الفكر الإسلامي قادر بالحد الأدنى المتاح من الإمكانيات المادية أن يتفاعل مع تلك الإمكانيات من أجل احداث الزيادة المتدرجة في الإنتاج والتي تمكن من تراكمها من توليد الفائض الرأسمالي الذي يمكن أن يسهم في مزيد من الإنتاج والدخل.** وستبدو أهمية ذلك المفهوم لدور العناصر المختلفة في الإنتاج عند المقارنة بالنماذج التنموية التي تبنتها البلاد الإسلامية اليوم والتي تدور حول إعطاء رأس المال دور العنصر القائد في التنمية ومن ثم يمثل عدم توافره عقبة مانعة للقيام بتلك التنمية وهو ما سيناقشه القسم الثاني في البحث.

رابعا : ان تبنى الفكر الاقتصادي للمسلمين لقاعدة تدوير الموارد محليا أولا ثم نقل الفائض بعد ذلك إلى باقي بلاد المسلمين - والتي تعكسها الدراسات الفقهية المطولة حول جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد - وذلك في ضوء التوجيهات المحددة بأن «تؤخذ الأموال من أغنيائهم لترد على فقرائهم» وضرورة «تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله»، قد تبلور على سبيل المثال فيما اقترحه أبو يوسف من أن يكون نظام الخراج قائما على أن يكون «لأهل الخراج راحة وفضل» أي زيادة يتمكنون من استثمارها وذلك عندما كان هناك من الأرض «ما تعطل منذ مائة سنة أو أكثر أو أقل» - بل يجب توجيه إيراد بيت المال أو جانب منه لتوفير البنية الأساسية» ولا تحمل النفقة على أهل البلد - كإضافة - فانهم أن يعمروا خير من أن يخربوا «وكانت القاعدة دائما» إننا بعثناكم دعاة ولم نبعثكم جباة».

وبعبارة أخرى فإن الإسلام يضع الإطار التنظيمي لضمان استمرار عملية التنمية بالمفهوم السابق وبالحد المطلوب من القوة الدافعة الذاتية حيث يضع صياغات لملكية عوامل الإنتاج الطبيعية وضوابط لها ويجعل أصل الاكتساب العمل - ويضمن للعمل كما ذكرنا حقا في عائد يتلاءم مع مدى مساهمته في العملية الإنتاجية وبما لا يدع مجالا للشعور بالاحباط أو الاستغلال وذلك من خلال ضوابط التوزيع ونظم إعادة التوزيع للناتج تتكفل بالقضاء على أية اختلالات تكون قد نشأت في التوزيع الأولى لعائد العملية الإنتاجية أو لهيكل ملكية الثروة في المجتمع.

فيما يتعلق بعلاقة الإنسان كمنتج بعناصر الإنتاج المختلفة فإن الإسلام أوجب على الفرد المسلم حسن استغلال تلك العناصر وأباح للدولة التدخل في حالة اساءة استخدام الأفراد للموارد ووضع من الضوابط ما يكفل تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحرية الفرد. وفي نظرته للإنسان كطاقة منتجه جعله مسؤولا أمام الله والمجتمع عن الاستخدام الرشيد لطاقته على العمل حيث يحاسب على عمره فيم ضيعه وعن شبابه فيم أنفقه وأوجب عليه أن يحافظ على طاقته الإنتاجية وأن يعمل على تنميتها وعلى رفع مستوى معيشته بصورة دائمة وحرم القعود عن العمل حتى لأجل الانقطاع للعبادة وشرع للمجتمع أن يتيح الفرص لمن رغب في العمل وسعى له وقصرت موارده عن المساهمة في الإنتاج.

وفيما يتعلق برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج فقد أقر الإسلام العائد عليه شريطة أن يرتبط هذا العائد بمدى المساهمة الفعلية لهذا العنصر في العملية الإنتاجية وأن يتحمل كاملا نصيبه من المخاطرة - ومن ثم كان رفضه الحاسم للربا كمصدر يدر عائدا مضمونا لأصحاب رأس المال بغض النظر عن نتيجة تفاعله مع عناصر الإنتاج الأخرى وأهمها العمل في العملية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار فإننا نعتقد أنه من غير المقبول أن نتصور مجتمعا مسلما حقا يتفشى فيه الفقر الناتج عن قصور الإنسان والتنظيمات الاجتماعية عن استغلال الموارد المتاحة وعدالة توزيع عائد ذلك الاستغلال بعد أن علم أن الله سخر له ما في السموات والأرض والليل والنهار والشمس والقمر والانهار وكلف بعمارة الأرض وأخيرا إن العمل عبادة، وإن الإنسان مطالب بتنمية الموارد حتى قيام الساعة «وإذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة - أي نبته - فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر» كما

أخبر رسول الله ﷺ واعتبر إحياء الأرض الموات سندا لامتلاكها واعتبر التاجر الصدوق مع الصديقين والشهداء وأخبرنا أن الله يحب العبد المحترف ونهى المسلمين حتى وهم ذاهبون للقتال أن يقطعوا الشجر المثمر.

الملكية وضوابطها في الإسلام :

ينبع الموقف المبدئي للإسلام من أن الأصل في ملكية الأشياء هو لله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيها ليحقق مشيئة الله في تنميتها واستخدامها في طاعته وإقامة أحكامه وعبادته.

وقضية الاستخلاف هنا ليست مسألة فلسفية أو تعبدية فحسب وإنما لها بعدها التطبيقي الواضح فإقرار الإنسان بأنه مستخلف في ملكية الموارد يهيئه لقبول التزامات الاستخلاف ويعطى للمجتمع الحق في مراقبة تنفيذ تلك الالتزامات وينفى عن ملكية البشر أيا كانت صورتها صفة الملكية المطلقة.

وقد أقر الإسلام الملكية الفردية للموارد الطبيعية ولرأس المال ولما ينتج من تفاعلهما مع عمل الإنسان ويمتد ذلك إلى حق الإنسان في تملك طاقة عمله وفي الحصول على ناتج استخدام هذه الطاقة كما أقر في الوقت نفسه صورا عديدة للملكية العامة. ووضع لكل من صورتي الملكية إطارا يحدد مجالات حركتها بما يؤدى بها لأداء دورها في تحقيق الحافز على الاستثمار والتنمية دون ما إخلال بمفهوم العدالة الملزم لكل من الدولة والفرد في الإسلام.

فالملكية العامة تشمل الموارد الأساسية للطاقة والماء في المجتمع وغيرها مما يعامل كمرفق عام أو غيرها مما استحدثته الدولة من مال الجماعة أو مواردها المشتركة (وبما يكون من ورائه مصلحة عامة للمسلمين) والدولة هنا مسؤولة أمام المجتمع الإسلامي باعتبارها وكيلة عنه في إدارة المال العام عن صيانة المال العام وتيسير الاستفادة من المرافق العامة وتنميته وتثميره وإنفاقه على مصالح المجتمع الإسلامي ككل والذي يملك الحق في الرقابة على تصرف الدولة في هذا الشأن.

وأما بالنسبة للملكية الخاصة وهي ترد على كل ما لا يدخل في إطار الملكية العامة من موارد مادية للمجتمع أو من ناتج استخدام تلك الموارد كما ذكرنا فإن الضوابط الأساسية التي وضعها لها الإسلام تدور في جانب كبير منها حول محورين أساسيين متكاملين :

الأول : هو تأكيد الوظيفة المجتمعية للملكية الفردية.

الثاني : هو ضمان استخدام المورد الخاضع للملكية الفردية الاستخدام الذي يكفل نماءه وتثميره بما يحقق صالح الفرد والمجتمع.

فالأصل في اكتساب الملكية هو العمل وما يترتب بعد اكتساب الملكية من تصرفات مشروعة مثل الميراث أو الهبة ولكن المال المملوك عن طريق تلك السبل المشروعة لا يلغى حق المجتمع فيه لأنها ملكية مشتقة من الأصل وهو ملكية الله سبحانه ومن ثم فإنه ليس للمالك أن :

- يترك المورد بلا استخدام ولا تنمية سواء كان ذلك موردا طبيعيا مثل الأرض أو كان رأسا للمال نقدياً أو عينياً لأن ذلك يضيع على المجتمع فرصة الاستفادة من مساهمة هذا المورد في الإنتاج.
- يستخدم المورد فيما من شأنه أن يعود بالضرر على المجتمع الإسلامي أو على المالك نفسه لأن في ذلك إساءة لتخصيص الموارد سواء كان ذل عن طريق إنتاج سلع أو القيام بأنشطة محرمة أو استخدام المال كوسيلة للافساد السياسي أو أكل حقوق الآخرين أو ظلم العاملين.
- يجعل من ماله وسيلة للإثراء عن طريق الاحتكار أو الربا، لأن ذلك يمثل صورة مرفوضة لاكتساب الملكية التي لا تقترن بعمل أو جهد أو بتحمل للمخاطرة، ولأنها وسيلة لتكدس الثروة في أيدي قلة من الأثرياء.
- يمتنع عن أداء حقوق الآخرين من الفقراء التي رتبها الله سبحانه وتعالى لهم في المال.
- ان يستخدم ماله في الاستهلاك الترفي الذي يرفضه الإسلام باعتباره مضيعة للمال.

وفي ضوء تلك الضوابط والحدود فإن للمسلم أن يعمل في تنمية ماله وتثميره وأن ينفق منه بالاعتدال الواجب ثم عليه بعد ذلك التزام بالزكاة في ماله وتوجيه أشبه ما يكون بالإلزام في إنفاق ما يزيد عن حاجته في مصالح المجتمع واحتياجات أفراده الآخرين الأقل ثراء أو دخلا.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي للزكاة فإننا نجد أنها تعطي نموذجا واضحا بالإضافة إلى كل ما سبق في تكامل نظرة الإسلام إلى الملكية الخاصة كأداة لتحقيق النفع العام وكوسيلة لتنمية موارد المجتمع.

- فالزكاة تمثل ضريبة على الاكتناز وهو ما يمثل تسربا من الدورة الاقتصادية.

- ومن ثم فهي تمثل حافزا على الاستثمار «ثمروا أموالكم لئلا تأكلها الزكاة» ويتضح ذلك من إعفاء الأصول المنتجة من الزكاة حيث ترد على عائدها بينما تجب الزكاة على مجموع الأصول المكتنزة.

- انها في تفاوتها بين الأنشطة المختلفة من حيث الوعاء والسعر تعطي نوعا من الحافز الضريبي على الاستثمار في بعض الأنشطة ذات العائد المنخفض نسبيا بتخفيض الضريبة إن جاز التعبير على تلك الأنشطة.

- انها تمثل حقنا متكررا للطلب يتناسب مع مستوى ثراء المجتمع مما يبعد احتمالات الكساد الناشئ عن قصور الطلب.

- انها تساهم في توفير الأصول الإنتاجية لغير القادرين على تملك تلك الأصول بما ينقلهم إلى درجة أكبر من المساهمة في تنمية الناتج القومي.

ومن ناحية أخرى فإن نظام الميراث في الإسلام يضع حدا لتركز الثورات وتراكمها ويؤكد في نفس الوقت على أن أصل الملكية هو لله ثم للمجتمع، فالدولة وهي تنوب عن المجتمع - هي وارث من لا وريث له. ويضيف الإسلام إلى ذلك كله الحوافز الأخلاقية على الإنفاق في صالح الجماعة وفي سبيل الله من مال الله الذي آتاه الافراد وجعلهم مستخلفين فيه وهذه الحوافز لا تقل في ضمير الفرد المسلم عن الالتزامات المقررة مثل الزكاة. إن لم تكن أبعد أثرا في بعض الأحيان بما تولده من أنماط للسلوك في الإنتاج والاستهلاك والتداول.

وهكذا فإننا نجد أن الإسلام في تنظيمه للملكية الخاصة والعامة يضع الإطار الذي يكفل تحقيق التنمية المستمرة لموارد المجتمع ويعمل في نفس الوقت على تقليل التفاوت في توزيع الثروات بصورة دائمة عن طريق رفع الحد الأدنى ووضع الضوابط على الحد الأقصى في نفس الوقت وتحقيق التفاعل بين عنصر العمل وبين العناصر الأخرى التي قد تكون مملوكة ملكية خاصة في إطار من المشاركة يكفل تداول الثروة بدلا من تركزها ويضع الحوافز والضوابط التي تحقق انسياب الأموال وتمنع اكتنازها والتي ترفض ترك الموارد بلا استغلال وتصل إلى حد إسقاط صفة الملكية ممن يحتجز الأرض بدعوى إعمارها ثم لا يفعل ثلاث سنين وتنقل تلك الملكية للقادر على الاستفادة بتلك الأرض فلا مجال لملكية تعطل الموارد في الإسلام.

(يتبع)

هوامش الدراسة بعنوان : «الفكر الاقتصادي لدى علماء المسلمين»

1) محمد شوقي الفنجري «المفاهيم الاقتصادية كيف نبنيها على ضوء ما جاء في الكتاب والسنة والدراسات العلمية؟» العربي العدد 211 يونيو حزيران 1976 ص 20 والكليتان هما كلية التجارة وكلية الشريعة.
2) محمد عبد الحكيم زعير «اقتصادنا الإسلامي أولى بالتدريس» الاقتصاد الإسلامي العدد 31 مارس 1984.
3) محمد منذر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية المملكة العربية السعودية.
4) محمد عبد الحكيم زعير، نفس المصدر.
5) Programme d'enseignement licence ès sciences économiques Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Département des Sciences Economiques Fès 1984-1985.
6) تجدر الإشارة إلى أن شعبة الدراسات الإسلامية أوفر حظاً من غيرها، ذلك أن القانون المنظم لبرامجها ينص على تدريس مادة «مدخل إلى علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي «لطلبة السنة الرابعة من الإجازة»، وإن كانت المادة لا تنصرف كلها في اتجاه الاقتصاد الإسلامي.
7) الاستقلال الحقيقي هو الاستقلال الذي يوفر شروط الاعتماد على الذات أولا وقبل كل شيء من جهة ويؤسس علاقاتنا مع غيرنا من أمم الدنيا على أساس الاعتماد المتبادل لا على أساس التبعية.
8) المقصود هنا بالشرق. النظام الاشتراكي وبالغرب النظام الليبيرالي.
9) الفقرة الأُولى من هذا العرض.
10) نورد بعض التفصيل لهذه الفكرة في النقطة (ج) التالية.
11) هذا الجانب الخفي ماثل في كل إنتاج فكري أو مادي لأنه يمثل الإطار الحضاري لعملية الإنتاج بحيث إذا مثلنا الإنتاج وإطاره بكتلة جليد عائمة (iceberg) يكون الإنتاج هو الجزء فوق سطح الماء والإطار هو الجزء أسفله، وفي القاعدة العامة ننظر إلى الجزء الأول على أنه الكل ونهمل الجزء الثاني وهذا يجانب الصواب.
12) هذه العلاقات هي التي تسود عالم اليوم على كافة المستويات إلى درجة أن المواضيع التي تشغل بال الباحثين محلياً ودولياً لا يمكن لها أن تتجاهل النقاش الدائر حول العالمية، حوار الشمال - الجنوب، الشرق والغرب النظام العالمي الحالي والجديد...

أساليب تدريس الاقتصاد الإسلامي

للأستاذ محمد نجاة الله صديقي

قدم هذا البحث ضمن الحلقة الدراسية حول تدريس الاقتصاد الإسلامي لأساتذة الجامعات المنعقدة في أبو ظبي 3 ـ 14 صفر 1410 هـ / 3 ـ 14 شتنبر 1989م

من طرف ـ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ـ

والبنك الإسلامي للتنمية

لابد أن تنعكس طبيعة الاقتصاد الإسلامي في تدريسه، فلننظر أولاً في طبيعة هذا العلم :

أ ـ الاقتصاد الإسلامي محاولة لفهم ما جاءت به الهداية الربانية للبشر، فيما يخص حياتهم الاقتصادية.

ب ـ الاقتصاد الإسلامي محاولة لاكتشاف قوانين الكون، بما فيه الفرد البشري والمجتمع البشري، فيما يخص الاقتصاد، كما هو محاولة لتفسير الواقع الاقتصادي والتعبير عنه بمنظور المسلم، المؤمن بالله وباليوم الآخر وبما جاء من الله من الأخبار الغيبية، التي تمس الحياة الاقتصادية.

ج ـ الاقتصاد الإسلامي دراسة للأوضاع الاقتصادية في أوساط المسلمين المعاصرين، بما فيها السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات الاجتماعية والنظم الحكومية، دراسة مقارنة بالنموذج الاقتصادي، الأمثل، المستمد من الكتاب والسنة، لكي يخطط للتحول من الواقع إلى ما هو مطلوب. وذلك مع دراسة المعوقات والعراقيل، وكيفية إزالتها وحل هذه المشكلات.

د ـ الاقتصاد الإسلامي يدرس تاريخ الأمة الإسلامية : كيف كان العمل على المبادئ الاقتصادية الإسلامية، المستمدة من الكتاب والسنة، في شتى الأزمنة والأمكنة، وهل لنا دروس في تجارب أسلافنا ؟

وللاقتصاد الإسلامي نظرته الخاصة به في التاريخ الاقتصادي للبشر عامة، تركز على العقيدة والمبادئ الأخلاقية والروحية : تأثيرها على الأداء الاقتصادي وإسهاماتها في تحقيق العدالة والرفاهية.

هـ ـ وأخيراً، الاقتصاد الإسلامي يتابع تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي خلال العصور الماضية عن طريق دراسة إسهامات البارزين من الفقهاء والمتكلمين والزهاد.

وفيما يلي ندرس هذه المفاهيم ونبرز بعض متطلباتها للتدريس. إن مراعاة هذه الأبعاد ضرورية.

(1) الهداية الربانية :

إن الهداية الربانية للحياة البشرية محصورة في الكتاب والسنة، وطريقنا للرجوع إليهما هو العلوم الإسلامية المتعارفة، وخاصة الفقه مع أصوله وقواعده ـ والأُستاذ المسلم مهمته تربية التلميذ وترشيده إلى السلوك الإسلامي السليم في حياته اليومية ولكنها ليست مهمته الوحيدة في هذا المجال ـ فالذي يهمنا هو إنشاء جيل من الاقتصاديين المسلمين يكونون قادرين على الابتكار والإبداع في الأعمال والأفكار، مع الالتزام بالشريعة ـ فليس نقل ما استقر عليه رأي السلف الصالح من الأحكام الفقهية إلى الطالب يُنهي مهمة الأُستاذ، لأن الكثير من **المسائل المستجدة لم ينظر فيها** السلف ولم يستقر فيها الرأي عند الفقهاء المعاصرين ـ فلا بد من إعداد الطالب للرجوع إلى الكتاب

والسنة فيما يستجد من الأمور في النشاط الاقتصادي والتفكير الاجتماعي، لكي يساهم في سعي المجتمع للوصول إلى الرأي الصحيح.

والمعتمد عليه في مثل هذا الأسلوب للتدريس هو الأستاذ المتمكن من موضوعه ثم تشجيعه للطلاب على الحوار والمناقشة - كما يرجع الطالب والأستاذ إلى الكتابات الرصينة حول الاقتصاد الإسلامي التي تسمو بأصالتها «فالمنهج المطلوب أهم من المواد المقدمة».

(2) اكتشاف السنن الإلهية التي تحكم الحياة الاقتصادية للبشر :

قد أثبت العلماء قديماً وحديثاً أن هناك بعض العلاقات السببية بين العلل وآثارها في الحياة الاقتصادية، وقد تكون من أهم الوظائف لعلم الاقتصاد اكتشاف هذه القوانين - كما ثبت من الاستقراء أن للبيئة الاجتماعية والجو الخلقي والإطار العقائدي تأثير كبير على كيفية علاقة هذه القوانين وترابطها بعضها مع بعض - والطالب المسلم لا يستغني عن الاستفادة مما تراكم عند البشرية من الحكم والتجارب في هذا المجال.

ولكن الحقيقة أن علم الاقتصاد نشأ في الغرب في بيئة تأثرت بالصراع القائم بين المسيحية ممثلة بالكنيسة وبين العلم ورجاله، ذلك الصراع الذي يشجع أهل العلم على إبعاد الأفكار الدينية والمبادئ الأخلاقية المستمدة من الدين، عن علم الاقتصاد - كما تأثر علم الاقتصاد من الوضع السياسي والعسكري الراهن في القرون الماضية التي شهدت الغزو الأوربي للبلدان الشرقية في آسيا وإفريقيا والتسلط عليها - ولم تتغير هذه الأوضاع إلا في منتصف القرن العشرين بعد انحسار الاستعمار من كثير من البلدان.

ولكن هذه الحقيقة التي لايجوز أن نتجاهلها محاطة ببعض الإمكانيات التي أغفلها الباحث الاقتصادي الغربي لأسباب تاريخية أحدها تأثير الأهداف الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية على سلوك المنتج (العرض) والمستهلك (الطلب) - فالواقع يشهد أن الفرد الإنساني يمكن له أن يأخذ صالح أخيه الإنسان في الحسبان، جنباً إلى جنب مع صالح نفسه، والدين يشجع الفرد على مثل هذا السلوك - فليكن الباحث الاقتصادي المسلم على حذر حتى يستفيد من علم الاقتصاد الوضعي لكي لايفوته جانب من السنن الحاكمة في الاقتصاد التي لم يدركها العلماء في الغرب لسبب ما.

وقد أكد علم الاقتصاد قديماً وحديثاً أن التجارة الدولية الحرة ستكون في صالح البشر أجمع ولكنه لايمكن لنا أن ننسى أن هذه النظرية صارت مبرراً للعدوان على كثير من البلدان الشرقية في عهد الاستعمار وأن الذي سيكون في صالح البشر لايمكن أن يبتّ فيه إلا بعد دراسة شاملة للأوضاع القائمة ويكون القرار فيه مبنياً على التشاور والتعاون بين الشعوب والبلدان ولا مجال للتحكم باسم العلم.

أوردنا هذين المثالين كي نؤكد على ضرورة النظر الانتقادي حين الأخذ بعلم الاقتصاد الوضعي، الذي سبق أن قلنا أنه لايمكن أن نستغني عنه لما يوجد فيه من الحكم التي ساهمت البشرية كلها في الوصول إليها.

وهناك جانب آخر للقضية وهو إمكان الأخذ من الكتاب والسنة فيما يخص اكتشاف سنن الحياة وتفسير الواقع الاقتصادي،[1] فالباحث الاقتصادي المسلم حين يدرس الكون والحياة والواقع الاقتصادي ليكتشف القوانين الحاكمة فيه، يرجع في نفس الوقت إلى الكتاب والسنة لعله يجد فيه إشارات وأدلة على سنن الله في الحياة الاقتصادية للبشر، ولعل من أبرز الأمثلة الآية الكريمة :

﴿..يمحق الله الربا ويربي الصدقات...﴾

وأخيراً نضيف أنه لا غنى لنا عن الدراسات الميدانية، والاحصائيات المباشرة، والمقابلات... الخ، وذلك في مجتمعاتنا التي نأمل أن نفسر الواقع الاقتصادي فيها، استعداداً لإصلاحها وتحويلها إلى وضع أمثل. ولا شك أن مثل هذه الدراسات يكون ثقة في النفس ويمهد الطريق للأصالة والذاتية. فالذي نوصي به أساتذة الاقتصاد الإسلامي هو أن يعطوا الدراسات الميدانية والمقابلات وجمع الإحصائيات حقها، كي يشعر الطالب أن دراسته للاقتصاد الإسلامي أمر يتأثر بالواقع كما يؤثر فيه، فقد طال الزمن على الدين منعزلاً عن الحياة الاقتصادية ونخشى أن يبقى الاقتصاد الإسلامي بعيداً عنه إذا لم تُبن آراؤه ومقترحاته على دراسات واقعية معاصرة.

ولنأخذ قضية معاصرة يرجى من الاقتصاد الإسلامي أن يعالجها ويقدم حلالها، وهي ظاهرة العجز في الميزانية، واللجوء إلى الاستقراض، الداخلي والخارجي، لسد هذا العجز. فهذه مشكلة تعاني منها أكثر البلدان الإسلامية. فالذي يليق بنا كباحثين هو النظر في القضية، وجذورها : متى حدث العجز، ولماذا ؟ وهل لسلوك الأفراد، مستهلكين ومنتجين... الخ فيه أثر ؟ وماذا عن سياسات الدولة ومدى تأثير العوامل الخارجية...؟ الخ.

كما يجب أن ننظر في الاستقراض، هل هو أسلوب للتمويل ترضى به مبادئنا وتقاليدنا. وماذا عندنا من البدائل للاستقراض. وإذا كان لابد من القرض فكيف نستقرض وممن وعلى أي أساس نظراً

لحرمة الربا تحريماً قاطعاً. وبعد الاستقراض كيف التسديد. ومتى...؟ الخ.

لا نقول أن الأُستاذ أو الطالب سيأتي بحلول تنهي القضية وتصفي الأمور، بل الذي نقول هو أن مثل هذه الدراسات التطبيقية سوف تعطي تدريس الاقتصاد الإسلامي بعداً لايزال ينقصه حتى الآن وهو بعد العصرية والواقعية.

(3) الواقع الاقتصادي والنموذج الإسلامي واستراتيجية التحول :

يمكن تجزئة هذا البند إلى ثلاثة بنود وهي :

أ ـ دراسة الأوضاع الاقتصادية للمسلمين المعاصرين.

ب ـ وضع نموذج إسلامي للاقتصاد صالح للتطبيق المعاصر ومقارنة الواقع به.

ج ـ وضع استراتيجية لتحويل الواقع إلى ماهو مطلوب.

لا تُدرس اقتصاديات العالم الإسلامي وأوضاع المسلمين الاقتصادية في البلدان الأخرى كمادة تدريسية إلا في قليل من الجامعات والتي تدرس هي اقتصاديات البلد نفسه، وهذا لا شك أنه ضروري ومهم، ولكن ينقص هذا التدريس الأصالة والذاتية في كثير من الأحوال. والحقيقة أن مثل هذه الدراسة لا يمكن أن تتم في فراغ فكري فلابد أن نرجع إلى نموذج لنقيس أوضاعنا عليه ونقومها في ضوءه. وإذا كان الأدب الاقتصادي المعاصر لايقدم لنا إلا نماذج رأسمالية أو اشتراكية فليس من الغريب أن هذه النماذج هي التي يرجع الأُستاذ والطالب إليها حين يدرس اقتصاد بلد ما ـ أما عدم العناية بالبلدان الإسلامية الأُخرى وبالمسلمين الذي يسكنون البلدان الأُخرى فهي تعني أننا نقول للطالب أن الذي يهمه هو بلد معين فقط، وهو البلد الذي يعيش فيه، وتنتهي مسؤوليته إذا درس أوضاعه وقام بالواجب تجاهه، وهذا القول لايقبله الإسلام، الذي يرى أن المسلمين أُمة واحدة ويعلمهم أن يكونوا إخواناً متحابين، فلابد من إدخال مادة جديدة تدرس فيها اقتصاديات العالم الإسلامي والمشكلات التي تواجهها الأُمة في الاقتصاد.

وإذا كانت دراسة الواقع لا جدوى لها إذا لم يكن عند الدارس معيار «يرجع إليه، وإذا كانت المعايير الإسلامية في الكتاب والسنة تحتاج **إلى تعبير عصري كي**[2] يتم الأخذ بها في الحياة العملية، فالحاجة ماسة إلى إيجاد نموذج لنظام اقتصادي صالح للتطبيق في عصرنا الحاضر.

ولا شك أن مهمة الباحثين والمؤلفين هي أن يقوموا بهذا العمل والذي نرجو من الأُستاذ هو الأخذ بما هو ميسور، ولا شك أن الأدب الاقتصادي الإسلامي المعاصر يحتوي مثل هذه الدراسات ولو كانت غير شاملة، فالأُستاذ يشير إلى هذا النموذج ويمرن الطالب على مقارنة الواقع في بلده بغيره من البلدان الإسلامية والجاليات الإسلامية، ومع الوضع المثالي المطلوب ويطلب منه أن يلاحظ الفرق بين الواقع والمطلوب، سواء في سلوك الفرد أو المؤسسات الاجتماعية، أو سياسة الدولة... الخ، كما يمكن أن يناقش أسباب هذا الفرق، وهل كان حدوثه قديماً أو جديداً وهل يمكن تعميمه على كل البلدان الإسلامية أم يخص بعضها دون بعض... الخ.

إذا درسنا أوضاعنا الاقتصادية دراسة شاملة، ثم أجرينا مقارنة بينها وبين مانرى أنه الوضع الأمثل وسجلنا الفرق بينهما ونظرنا في أسباب هذا الفرق فيمكن بعد هذه الخطوات أن نتطلع إلى ما هو أهم وهو إيجاد خطة شاملة لتحويل الواقع إلى ماهو مطلوب. والذين يطالبون بالقيام بهذه المهمة هم الباحثون والعلماء والمجالس المعنية. وليكن لأساتذة الاقتصاد الإسلامي وطلبة هذا العلم دور فيها ـ فإذا وجدت اقتراحات وخطط فلابد أن تحظى بالعناية اللازمة من قبل الأُستاذ والطالب ـ ونذكر على سبيل المثال تقرير مجلس الفكر الإسلامي بشأن إلغاء الفائدة من اقتصاد الباكستان، الذي يقدم خطة لتحويل نظام مصرفي ربوي إلى نظام مصرفي خال من الربا الذي يعتمد على صيغ مقبولة شرعياً للاستثمار والتمويل.

(4) التاريخ الاقتصادي للأُمة الإسلامية :

إن الأغلبية الساحقة من طلاب الجامعة في أقسام الاقتصاد لا يعلم من تاريخ الأُمة طوال القرون إلا قدراً قليلاً يركز على الجانب السياسي والديني، أما الجانب الاقتصادي فهو لايكاد يعرف عنه شيئاً ـ هذا الفراغ يتحتم علينا أن نسده كي لا يقيس الطالب هذه الأُمة على غيرها ولا يغفل عن الدروس التي لاغنى عنها في إعادة بناء المجتمع المسلم في العصر الجديد على أسس إسلامية أصيلة.

والذي يهمنا من تاريخنا الاقتصادي هو مدى تأثير العقيدة الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف على سلوك البشر في النشاط الاقتصادي أفراداً وجماعات، وهل هناك مؤسسات أنشئت وأنظمة أوجدت لتحقيق مقاصد الشريعة في الاقتصاد، وكيف عالج المجتمع الإسلامي ظواهر الفقر والحرمان التي عانت منها البشرية خلال تاريخها، وكيف كانت العلاقة الدولية في ظل الإسلام في الحرب والسلم.

تدرس كل هذه الجوانب علماً بأن التاريخ عندنا ليس حاكماً بل هو محكوم بالكتاب والسنة - المعيار الوحيد الذي يقوم عليه الأعمال والأفكار، والسلوك والسياسات في شتى الأدوار - فالتاريخ يخبرنا بأسباب الفشل أو النجاح في تحقيق المُثل العليا في الحياة العملية، وهذا هو الابتلاء كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**لينظر كيف تعملون**﴾ وفي هذا السياق يعطى الأولوية لأمور زادت أهميتها في العصر الحاضر، فيرى على سبيل المثال كيف كان تمويل الدولة للإنفاق العام ومدى مراقبتها وكيفية إدارتها للقطاع الخاص، وكيف تم تمويل التجارات والصناعات نظراً لحرمة الربا وماذا كان مدى انتشار صيغ المشاركات: المضاربة، المزارعة... الخ.

كما تركز الأنظار على أسباب انحدار الأمة اقتصادياً في القرون الأخيرة وظهور ظاهرة التخلف فيها بما فيها من سوء إدارة النقود، وعدم استغلال الموارد المتاحة ومعاناة ظاهرة البطالة والفقر مع الترف بين أوساط الأغنياء... الخ التي أدت أخيراً إلى تسلط الأجانب وتبعية العالم الإسلامي للعالم الأجنبي.

وإذا كان الهدف دراسة تاريخ المسلمين فهذا لا يعني إهمال التاريخ البشري العام في جانبه الاقتصادي. فينظر في المكونات الأساسية للحضارة الغربية الحديثة، على سبيل المثال ويرى ماذا شجع الأفراد فيها على البحث العلمي، والابتكار، والجهود المستمرة في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، الأمر الذي كان يفقده الشرق الإسلامي في نفس الفترة.

والجانب التاريخي يلزم أن يراعى في سائر المواد التدريسية التي لها علاقة بالسياسات والأنظمة الاقتصادية، مثلاً الماليات العامة، والنقود والمصارف، والتجارة الدولية، والعلاقات الصناعية والعمالية، والاقتصاد الزراعي... الخ. فيربط الأستاذ الحاضر بالماضي مستهدفاً إلى رؤيا مستقبلية تستمد من الماضي ما أمكن من الدروس والعبر.

(5) تاريخ الفكر الاقتصادي عند المسلمين:

لكل حضارة نظام اقتصادي تمتاز بها عن غيرها، والنظام الاقتصادي لابد أن يكون له أسس وجذور فكرية، والفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية منبعها الكتاب والسنة ولكن الفكر الإنساني ينمو ويتشعب ويغطي جوانب جديدة حين يواجه الواقع المتغير من الحياة الاقتصادية، مستمداً من منبعه الأصيل ومستنداً إليه. والذي يهمنا هو دراسة تطور الفكر الاقتصادي في الإسلام من يوم نشوئه في عهد الصحابة وازدهاره في عصر الفقهاء والمتكلمين والزهاد الكبار إلى أن وقف المد الإسلامي وحدث التباطؤ والركود في التفكير ثم قام من حاول التجديد والإحياء وحظي بنجاح ما إلى أن نصل إلى القرن الرابع عشر الهجري الذي شاهد نشأة جديدة للتفكير الإسلامي ومحاولة تطبيقه.

والذي يزيد من أهمية تدريس الفكر الاقتصادي في جامعاتنا هو أن الطالب المسلم يعاني من شعور النقص في الذات إذ يدرس طوال السنين لا يسمع عن أي إسهام من قبل المسلمين قديماً وحديثاً، ومن البديهي أن النقص ليس في التاريخ ولكنه في المنهج، الذي ينظر إلى تاريخ البشرية كأنه تاريخ الغرب دون غيره. وإذا كان في الماضي شبه عذر في عدم القراءات الكافية لكي تقدم للطالب فهو لا يستقيم الآن نظراً لوجود عدة كتابات ورسالات جامعية حول الآراء الاقتصادية لأبي يوسف، ومحمد ابن الحسن الشيباني، والماوردي، والغزالي، وبن تيمية، وابن خلدون، والمقريزي، وشاه ولي الله الدهلوي وأمثالهم.

فإذا اطلع الطالب على الإسهامات القيمة لدى علمائنا في القديم ودرس نشأة علم جديد باسم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث، العلم الذي تولدت منه مؤسسات مالية كالمصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي، التي لم توجد أمثالها قبل، فسوف يتكون عنده ثقة في النفس والاستقلال الفكري وجرأة على النظر الانتقادي في دراسته للاقتصاد الوضعي الغربي.

الخاتمة:

علمنا الرسول عليه الصلاة والسلام التعوذ من علم لا ينفع، فما هو نفع الاقتصاد الإسلامي في الأوضاع التي نحن فيها؟ إني أرى أمرين، أولاً باستطاعة هذا العلم أن يؤهلنا لنظرة جديدة إلى ظاهرة التخلف واستراتيجية التنمية في بلادنا، وثانياً يعيننا في إعادة النظر في سائر المؤسسات المالية والاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

فالأسلوب المناسب لتدريس الاقتصاد الإسلامي أن يراعي الأستاذ هذين الأمرين فيما يقدم للطالب من مواد تدريسية، ولذلك يحتاج إلى تعبيرات معاصرة للمبادئ والقيم كما نحتاج أن نرد السياسات والمناهج المختارة حالياً إلى هذه القيم ووضعها على هذا المحك كما يحتاج أن يعتمد أسلوب التدريس على الحوار والمناقشة مع الطلاب أكثر مما يعتمد على نقل المعلومات وسرد الآراء.

والله يوفق الجميع !!

---

1) أنس الزرقاء.

2) مثل: «لا ضرر ولا ضرار» شرحه الفقهاء حسب مشاكلهم الزمانية، وهناك تجديد في المشاكل مثل «الثلوث» فكلما اكتشف العلم أموراً جديدة يسأل الفقه بصفة جديدة عن ضررها.

أهمية الحوار في الدرس الأدبي

للأستاذ محمد المعلمي

تمهيد : إن النظام التعليمي في سائر بلاد العالم. هو جزء من الواقع الاجتماعي بمكوناته المختلفة، لذلك ينظر - عادة - إلى المدرسة باعتبارها مؤسسة ذات طبيعة تربوية تنشيئية وعلمية، توجه مرتاديها نحو الاستفادة من بيئتهم والعمل على تطويرها ورقيها، وتعدهم للحياة مزودين بوسائل الاتزان المتكامل وقابليات الانسجام مع مجتمعاتهم، وفق الغايات والمرامي والأهداف التي تمليها الفلسفة التربوية العامة لكل بلد.

وهذا ما يدفع إلى طرح مدى انسجام برامجنا ومقرراتنا التعليمية، مع التوجهات العامة التي تتبناها بلادنا؛ ففي وقت ينص فيه الدستور المغربي على قضية التعددية السياسية، في ظل التعايش والحوار وحرية التعبير، عملا بالاختيار الديمقراطي، يبقى مشروعاً التساؤل عن مدى توظيف عنصر **الحوار** في مجال العملية التعليمية، وخاصة في نطاق درس الأدب[1] إذ استرعى الانتباه بفعل الممارسة الفعلية والاحتكاك الميداني، أن الأمر يقتضي وقفة تأمل ولحظة بحث ومعجالة، يتم فيها استحضار مفهوم الحوار وأنواعه وأهدافه ووظيفته في درس الأدب، وإلى أي حد يستثمر في تكوين الخبرات لدى التلاميذ وتطويرها بما يرضي طموحاتهم، ويُيسّر اندماجهم في الحياة العامة، باعتبار هذا الاندماج هدفا سلوكياً أساسياً معلماً على العملية التربوية - التعليمية.

مفهوم الحوار :

● **لغة :** أورد الفيروزابادي في قاموسه المحيط أن الحوار بفتح الحاء أو كسرها يعني «مراجعة النطق، النطق، وتحاوروا : تراجعوا الكلام... والتحاور هو التجاوب...».[2]

● **في مجال الأدب :** هو حديث ينساب بين الأديب ونفسه. أو بينه وبين غيره، إذا كان في مجال السيرة، ذاتية كانت أو غيرية؛ وقد يكون كلاماً موجهاً إلى طرف معين (الممدوح مثلاً)، أو نقطة تستقطب أكثر من رأي : وهو ما نجده سارياً في المسرحيات وشائعاً في الروايات والقصص، لأنه يبرز المواقف المختلفة ويكشف خبايا ونوايا نفوس الشخصيات الفنية.[3]

وجدير بالتذكير أن تراثنا الأدبي زاخر بنماذج نثرية فنية وشعرية، اعتمدت الحوار وسيلة لبث رسالتها الفنية، من ذلك على سبيل المثال قول امرئ القيس مخاطبا الليل في شكل مناجاة [الطويل] :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
بصُبح وما الإصباحَ منكَ بأمثلِ[4]

وقول عنترة بن شداد العبسي على لسان فرسه : [الكامل] :

فازورّ من وقع القنا بلبانه
وشكا إليَّ بعبرةٍ وتحمحُمِ
لو كان يدري ما المحاورة اشتكى
ولكان لوْ عِلم الكلامَ تكلّمي[5]

يضاف إلى هذا، ما نجده لدى الجاحظ في كتابه الموسوعي «الحيوان» ولدى ابن المقفع في «كليلة ودمنة» وعند أبي العلاء المعري في «رسالة الغفران» وكذا عند أبي حيان التوحيدي في «الإمتاع والمؤانسة» الذي اقتطف لك منه - أخي القارئ - هذه الفقرة الفنية الدلالة. الوثيقة الصلة بموضوعنا.

«... قال عمر بن عبد العزيز : والله إني لأشتري [المحادثة] من عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود بألف دينار من بيت مال المسلمين. فقيل : يا أمير المؤمنين، أتقول هذا مع تحرّيك وشدّة تحفّظك وتنزُّهك ؟ فقال : أين يَذهب بكم ؟ والله اني لأعود برأيه ونصحه وهدايته على بيت مال المسلمين بألوفِ وألوفِ دنانير. إن في

المحادثة تلقيحا للعقول وترويحا للقلب، وتسريحاً للهم، وتنقيحاً للأدب».(6)

● **في المجال التربوي :** تعود بنا الذاكرة، ونحن نتحدث عن الحوار إلى الفيلسوف سقراط، الذي اعتمد منذ القدم، في تعليمه وتثقيفه طلابه، أسلوب الحوار فكان يبادرهم بأسئلة ويرهف السمع إلى أجوبتهم، ويصحح أخطاءهم ثم يقوم باستدراجهم من مرحلة إلى أخرى، حتى يصل بهم إلى ماحدده من أهداف، وكان يحلو له تسمية طريقته الحوارية هذه بـ«فن توليد العقول»، وهي طريقة لا تزال إلى وقتنا الحاضر حية في الكتابات التربوية، في مقابل طريقة الإلقاء والتلقين التقيدية.

وفي القرآن الكريم نجد اهتماما ملحوظاً بالحوار، متخذاً إياه إحدى رسائل الدعوة الإيمانية ـ التوحيدية، التي باشرها كل الرسل والأنبياء مع قومهم في كل الحقب، كما نلقاه في كل القصص القرآني، كقصة يوسف عليه السلام، وقصة سليمان مع الهدهد، وقصة موسى مع الخضر وهلم جرا.

إضافة إلى ذلك، نزل القرآن الكريم على المصطفى المختار ﷺ، منجما على فترات رحمة للعالمين، وليكون رسالة الحق سبحانه التي خاطب بها عباده وحاور بها رسوله أمّته، ليخرجها من عبادة العباد والأوثان، إلى عبادة خالق الإنسان.

هذا، وإن مادة **«حوار»** لم ترد إلا في ثلاث آيات هي :(7)

● **﴿وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾** الكهف : 34.

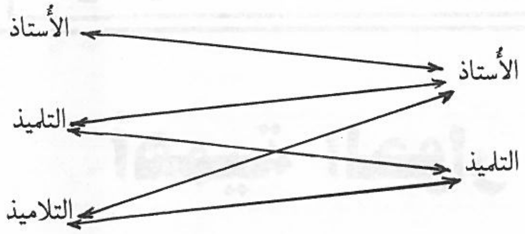
● **﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوّاك رجلاً﴾** (الكهوف : 37).

● **﴿بسم الله الرحمن الرحيم، قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله، والله يسمع تحاوركما، إن الله سميع بصير﴾** (المجادلة : 1).

وعليه فالحوار في المجال التربوي ـ التعليمي العام، يتمثل في علاقة التفاعل القائمة بين أطراف العملية التعليمية، في اتجاه تطوير الدرس نحو أهدافه المجددة..

أنواع الحوار :

امتداداً لما سبق فإن الحوار في نطاق العملية التعليمية ـ التعلمية، تتعدد أنواعه بتعدد أطرافه، فقد يكون ذاتياً أو ثنائياً أو متعدد الأطراف، وهو ما يمكنه اختزاله في الشكل التالي :



علاوة على ذلك، فإنه يتعدد بتعدد حالاته، فيكون تارة على مستوى العلاقة بين القارئ / التلميذ النص المكتوب / الكتاب المدرسي، وتارة على صعيد مناقشة ما تثيره مضامين الكتاب المدرسي، وتارة على نطاق سير الدرس بين الأستاذ وتلامذته، أو في ما بين أنفسهم.

وهذا ما يجعل الحوار معتمداً إلى حد بعيد على نوعية **السؤال** الموظف في عملية التعليم / التعلم، المنسجمة مع مراحل إنجاز الدرس، ومع حصول التجاوب أو عدمه داخل القسم، وهذه الأسئلة التي يقوم عليها الحوار بأنواعه، إما أن تكون استذكارية، أو اختبارية، أو خاصة بالفهم والتفكير والاستيعاب والبحث... وذلك حسب نوعية الهدف الذي تقترن به.

أهداف الحوار :

أصبحت عملية تحديد الأهداف، وصياغتها صياغة سلوكية، وإجرائية، تحتل صدارة اهتمامات التربويين والقائمين على شؤون التعليم، أكثر من أي وقت مضى لأن «التقويم لايمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الأهداف التي نريد تحقيقها مصوغة صوغا سلوكياً»،(8) خاصة وأن المدرس يكون في هذا الصدد مطالباً بالانطلاق من الأسئلة التالية التي تقوم عليها ـ مجتمعة ـ العملية التعليمية ـ التعلمية :

1 ـ ماذا أدرس ؟ (وهو سؤال مرتبط بمحتوى ومضمون موضوع مادة الدرس).

2 ـ لمن أدرس ؟ (وهو سؤال يحيلنا على المفئة المستهدفة).

3 ـ كيف أدرس ؟ وهو سؤال حول طريقة التدريس ومنهجية العمل).

4 ـ ما أثر ما درّست ؟ (وهو سؤال متعلق بالتقويم لمعرفة مدى تحقق الأهداف التي ينبني عليها الدرس).(9)

فلا غرو إذن، أن تكون هذه الأسئلة مدعاة للتدقيق في وضع الأهداف الواضحة، وصياغتها وفق شروط كل مادة تعليمية، وخصوصية موضوع كل درس، من حيث محتواه وطريقته ووسائل

تقديمه، وهذا ما يتطلب «أن تكون الأهداف غير متناقضة فيا بينها، وأن تكون شاملة جوانب الخبرة المعرفية والوجدانية والأدائية، وأن تكون مصوغة صوغاً سلوكياً»،[10] الأمر الذي يبرز الفوائد الجمة التي بإمكان المدرس أن يعزز بها جهوده، ويرق بعطائه التربوي ومردوده التعليمي، ذلك أنها تيسر له عملية تخطيط التدريس، وتساعده على وضع الأسئلة المناسبة للاختبارات المتنوعة، بتنوع المواد التعليمية وموضوعاتها، وبتنوع الصفوف الدراسية أيضاً، وتسهل له عملية التعليم، وتمكنه من تقويم مجموع العملية التعليمية ـ التعلمية، فيعزز ما هو جدير بذلك، ويعدّل ما هو في حاجة إلى التعديل، ويلغي ما لا طائل من ورائه : مما يعطيه فرصة اختيار طرائق التدريس الملائمة، والنشاطات المناسبة، والوسائل التعليمية الفاعلة.[11]

وعليه، فإن من أهداف استعمال المدرس للحوار الذي يرتبط بما ترمي إليه عملية التدريس، أنه يتيح له التعرف على معلومات التلاميذ والتأكد من فهمهم، ودعوتهم إلى التفكير والتحليل والاستنتاج... إضافة إلى أن المحتوى المدروس يصبح أكثر منطقية ووضوحاً في أذهان التلاميذ حينما يتحقق الحوار المثمر، فيسعى لذلك المدرس جاهداً إلى إشراك أكبر عدد ممكن من تلامذته، واختبار تدعيم ملائم لردودهم المحتملة، وتكييف إجاباتهم غير المتوقعة بما يغني الدرس، ويشيع الألفة بين التلاميذ وهم يتفاعلون مع أطوار وموضوع الدرس.

ولا يخفى الدور التربوي والنفسي والاجتماعي للحوار، بما يوفره للتلاميذ من مشاركة في إبداء الرأي، ومساهمة في تبادل وجهات النظر، وتنمية للقدرات، مع ما يتولد عن ذلك من شعور بالرضى أثناء التعلم.

إضافة إلى ذلك. فإن ممارسة الحوار تعتبر دفعة قوية نحو دائرة الاندماج في الجماعة، وقضاء على الخجل والتردد والعزلة والانطواء، وتفتح على ميادين وعوالم جديدة تساعد على اكتساب تكوين مستمر، وتربية حياتية تؤهل صاحبها للتكيف مع مستجدات الحياة، وتكييف معطياتها لصالحه.

إن اعتماد الحوار في عملنا التربوي والتعليمي، هو إعداد للتلميذ المغربي ليعيش فعلاً، إنساناً متحرراً من عقد الخوف والترهيب، يمارس باعتزاز ووعي ومسؤولية ما أقره دستور البلاد من حرية التعبير، في كنف التعايش القائم على احترام الرأي الآخر والإيمان بأن تعدد الآراء. لا ينبغي أن يكون شعلة التباغض والتنابز والخلاف، بقدر ما يجب أن يكون مجالاً لتلاقح الأفكار وتنوعها وتكاملها وتناغمها في نطاق الوحدة، بما يخدم المصالح العليا للأمة، ويحقق ما تسعى إليه من رقي وازدهار.

الحوار في الدرس الأدبي :

إذا كان «الحوار هو المظهر الحسي للمسرحية، والمظهر المعنوي لها هو الصراع».[12] فإن هذا الحوار ذاته يصبح المظهر الحسي للدرس الأدبي، في حين أن مظهره المعنوي هو التفاعل القائم بين أطرافه.

من هذا وجب الاهتمام الجدي بإعداد الأسئلة لأنها من أهم المهارات التربوية التي يستخدمها المدرس أثناء إنجاز دروسه، لإثارة الحوار ومشاركة التلاميذ المثمرة في تطوير مراحل الدرس، فالسؤال ـ في حد ذاته ـ أداة تربوية تساعد المدرس على إثارة معلومات التلاميذ والتثبت من فهمهم، أو حثهم على التفكير والتحليل والاستنتاج... كما سبق الذكر، وذلك لإثارة حوافز التواصل المستمر، حيث تشكل الأسئلة والأجوبة موجات المد والجزر المتحكمة في مناخ الدرس.

ونظراً لأهمية الحوار البالغة، سواء من الناحية التربوية أو النفسية، فإن قدرة المدرس على وضع الأسئلة والتعامل الملائم مع أجوبة التلاميذ ضرورية لنجاح درسه، وهو ما يجعل صياغتها واضحة وصحيحة، مطلباً تربوياً مهماً، علاوة على تكييفها وفق متوسط قدرات التلاميذ المستهدفين، بغية تجنب الأسئلة الغامضة، البالغة الصعوبة، من جهة، وتفادي السهل المباشر فيها من جهة ثانية.

وهكذا، فإن ارتباط الحوار بنوعية الأسئلة الموظفة في إنجاز الدرس، والتي تتنوع بتنوع أهداف المدرس من طرحها، ونوعية الأجوبة والعمليات التي تتطلبها من التلاميذ، يقتضي تحضيره بما ينسجم مع طبيعة الدرس، وتوزيعه بالكيفية التي ترتيه ذلك أن المدرس بإمكانه الاكتفاء بطرح بعض الأسئلة من حين لآخر ـ عملاً بأسلوب **التغذية الراجعة** Feed-Back للتثبت من تتبع التلاميذ لشروحه. وفهمهم مضمونها، وبمقدوره الجمع بين العرض والحوار بنسب متفاوتة، أو اتخاذ الحوار مرتكزاً من أجل خلق تواصل مستمر بين التلاميذ، مكتفياً بتنسيق الأجوبة وتوجيه النقاش نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

وما دام الأمر متعلقاً بالدرس الأدبي، فلا تثريب علينا، إذا استفدنا من تقنية الحوار في الأعمال الروائية المتطورة، وأشعرنا بعض نماذجها لدمجها في صلب الدرس الأدبي، فهذا ميخائيل باختين (1895 ـ 1975) يتحدث ضمن كتابه «جمالية الرواية ونظريتها» عن المتكلم في الرواية ضمن موضوع **الحوارية**، معتبراً أن المتكلم في الرواية ليس هو الكاتب، بل كل شخصية لها صوتها داخل الرواية، فيصبح الكاتب نفسه تبعاً لذلك مجرد صوت.[13]

بموجب ذلك، يتحول المدرس لحظة الحوار، في الدرس الأدبي إلى طرف مساهم، يثير الجوانب التي تغني موضوع الحوار، متحلياً بصفة الحياد الإيجابي، دون أن يفضي به إلى التزام موقف المتفرج المترفع، أو المنعزل، بقدر ما يحرر الدرس الأدبي من هيمنة أحادية الحوار، ويدخله

دائرة التعددية والتنوع، على غرار ما هو حاصل في مستويات الرؤية السردية عند تودوروف في دراسته القيمة ضمن كتاب «التحليل البنيوي للسرد»، حيث حصر نقلاً عن الناقد الفرنسي «جان پويون»، ثلاث رؤى أساسية في مختلف أنماط الكتابة الروائية.[14] وهي الرؤية من خلف «la vision «par derrière، والرؤية مع «la vision «avec، والرؤية من خارج ـ «la vision «du dehors، ففي الأولى يكون الراوي عارفاًنوايا شخصيات الرواية، وفي الثانية يكون عارفاً خلفيات الأحداث أكثر مما تعرفه شخصيات الرواية، وفي الثالثة يلتزم موقف الحياد التام، لأنه يبدو جاهلاً بدلالات وقائع الرواية، فيتحول إلى مجرد واصف.

بمعنى آخر، إذا كان الحوار في الرواية بشكل عام، يعبر «عن تناول مظهري للراوي / الكاتب ليوهمنا بصدق ما يحكيه، فالحوار ذاته، هو الوسيلة الفعالة لجعل القارئ يعتقد بأن الوقائع المحكية وكأنها قد حصلت بالفعل، لأن الأبطال يُقدّمون لنا باعتبارهم شاهدين على طبيعة العلاقات التي تربط بينهم».[15]

وهذا ما نتوق إلى حصوله في حوار الدرس الأدبي، حينما يتقمص الأستاذ أدوار الراوي، ويتخذ التلاميذ موقف القراء المفترضين، الذين يسايرون لعبة السرد الروائي، فينغمسون في أتون فنية الحوار ليخرجوا منه في نهاية المطاف، وقد اشتد مراسهم على الحوار والتحاور.

ولعل هذا التنوع في مستوى الحوار على الصعيد الروائي يلائم طبيعة الدرس الأدبي، فما يتطلبه درس المؤلفات، يختلف ضرورة عما يتطلبه درس البلاغة، أو النصوص الأدبية أو الإنشاء، ثم داخل نطاق المادة نفسها، فأن تحاور نصا تراثياً من العصور الإسلامية الأولى يغاير حوارك لنص معاصر، لأن نبش رفات الذين طواهم الردى أعسر وأخطر من محاورة نتاج أحياء يرزقون لبعد الهوة بيننا وبين أولئك، وقربها بيننا وبين هؤلاء، الشيء الذي يتطلب عملية ضبط دقيقة أثناء تحضير درس الأدب، حيث يجب أن يولي عنصر الحوار مكانة متميزة، لكونه محرك مراحل الدرس كلها، ولا يعقل بتاتاً أن يقدم درس الأدب بدون تحضير مكتوب، لما يسديه من خدمات جلى للعملية التربوية، فإذا كان الكتاب المدرسي يبلور البرنامج العام للمادة ويسد ثغراته، فإن التحضير ينظم الكتاب المدرسي، ويطور المادة التعليمية، ويغني موضوع الدرس؛ علماً بأن فعالية عنصر الحوار في درس الأدب، تعترضه حالياً صعوبات خارجة عن إرادة المدرس وتلامذته، خصوصاً ما يتعلق منها بالطاقة الاستيعابية في الأقسام، التي كلما كانت مكتظة إلا وشق على المدرس أن يعتمد الحوار المفتوح وسيلة لإنجاز درسه، إضافة إلى طول المقررات وعدم انسجامها مع ما خصص لها من حصص زمنية، في ظل النظام الجديد لامتحانات الباكالوريا، الذي اضطر ـ مبدئياً ـ إلى إجراء عدة تعديلات وعمليات حذف، بغية سد مثل هذه الثغرات، التي لا يمكن معرفة ضررها إلا بالاحتكاك الميداني الذي يباشره المدرسون داخل أقسامهم : وهو ما يدفع إلى إثارة جانب الحوار بين طاقم التدريس، للتنسيق والتعاون على ما يخفف من أعباء المسؤولية التربوية، ويساهم بالتالي في إعطاء صورة موضوعية عن واقع العملية التعليمية، تمكّن المشرفين التربويين والمسؤولين المركزيين من اتخاذ التدابير اللازمة، الكفيلة بتحسين المردودية التعليمية، وخلق أجواء الانسجام بين المدرسين والمتمدرسين، ولعل فرصة انعقاد المجالس التعليمية، قمينة بفتح حوار مثمر بين أساتذة كل مادة، لتدارس ما يرونه جديراً بالتمحيص، بروح تربوية، تختفي معها الأهواء، وتسودها فضيلة التعاون، المبني على التجاوب والتفاهم والتفاني في خدمة ورعاية ناشئتنا.

خاتمة : وصفوة القول، فإن توظيف عنصر الحوار في الدرس الأدبي خاصة، واستثماره في العملية التعليمية ـ التعلمية عامّة، ليعدُّ مكسباً هائلاً في زمن بلغت فيه وسائل الاتصال الإعلامي درجة عالية من التطور والدقة.[16] وفي وقت يراد من المؤسسة التعليمية، أن تساهم بفعالية في عملية التنمية الشاملة، التي ينشدها كل معتز بانتمائه إلى هذه الأمة، **وهو ما يرقى بحوار الأقسام إلى محاورة الواقع، بكل تموجاته، لفهمه والسيطرة عليه،** قصد مواجهة تحديات أخرى، تعتمد أنواعاً متطورة من الحوار، مثل : حوار العملاقين، وحوار الشمال والجنوب، وحوار الحضارات، في وقت أصبحت بقاع من أمتنا مسرحاً رهيباً لتحاور دموي، وَقُودُهُ الناس والحجارة، وصداه أزيز ودوي انفجارات وسائل الخراب والدمار، ونحن الأمة الوسط التي حباها خالقها، بأن جعل فاتحة الحوار لديها كلمة **«السلام»** بما تعنيه من صفاء، وتفيده من طمأنينة، وتبشّر به من خير، وتبعثُهُ من ودٍّ ومحبة.

والسلام لأهل السلام

محمد المعلمي

(انظر الهوامش في ص 11)

المنهج في استشراف المستقبل

- 2 -

عودة إلى المفهوم

للأستاذ محمد بريش

«إن المتخصصين في الدراسات المستقبلية لا يتوفقون دائماً في استعمال خطاب في متناول الفهم، إذ غالباً مايستترون وراء منهجيات تُفضي صعوبة تقنياتها إلى حجب الغايات في نهاية المطاف، كما أنهم باستخدامهم مفاهيم مغلقة وعبارات غريبة ينفرون المنقبين عن المستقبليات».(1)

الدكتور المهدي المنجرة
أُستاذ بجامعة محمد الخامس
ورئيس الجمعية الدولة للمستقبلية

1 - توضيحات

تطرقنا في الحلقة الأُولى من دراستنا حول «**المنهج في استشراف المستقبل**» إلى توضيح مفهوم «**الاستشراف**» لغة واصطلاحاً(2)، وما نريد أن ننبه إليه في هذه الحلقة قبل التطرق لتاريخ علوم المستقبل، هو أننا خلال تحديدنا لذلك المفهوم، ركزنا على تعاريف وشروح هي من صميم استيعابنا للدراسات المتعلقة بهذا الفن، واستخلاصنا لسنوات من الدراسة في ميدان علوم المستقبل. لانبوح بذلك استعراضاً للمخيلات الذهنية، أو مرحاً في الساحة العلمية، وإنما لنوضح أن المفاهيم قد تحمل أكثر من معنى، والكلمة قد تخضع لأكثر من تفسير، ويجدر بنا في هذه الحلقة أن نعود بمزيد من الشرح والتفسير لمفهوم «**استشراف المستقبل**»، أو «**علوم المستقبل**» أو «**المستقبلية**»، حتى تكتمل الصورة ويتضح المعنى لدى القارئ، ويتحدد بيانه لديه.

وكنا قد انتهينا في شرحنا وتحديدنا السابق لمفهوم «**استشراف المستقبل**» إلى التعريف التالي : «**استشراف المستقبل هو النظر إلى الزمن القادم ببصر حديد، ونظر ثاقب، بغية تصور الواقع المقبل، انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعبر الواقع الراحل**».(3)

والمتمعن في تعريفنا هذا يلاحظ أننا استعملنا كلمة «**الواقع**» في مراحل الزمن الثلاث : الماضي والحاضر والمستقبل، حتى نعكس الغاية المرجوة من دراسة المستقبل، والمتمثلة في تغيير مجرى نهر الواقع الدافق نحو الأفضل، وتوجيه وجهته ومصبه نحو الأمثل. ففي كلٍّ من المراحل الثلاث، يُهتم بالواقع ليس لذاته، وإنما لدفع عجلته نحو السبيل الأقوم والصراط المستقيم، **فالماضي** يُدرس ويُستوعب ليس حبّاً في الاحتماء به أو اللجوء إليه، وإنما لتوظيفه في عمليات التغيير للحاضر والتوجيه له، **والحاضر** لايهتم به لتسجيل الشكل وتأبيد الصورة، وإنما يستكشف لإعمال الوعي فيه نحو إزالة المعوقات ومواجهة التحديات، **والمستقبل** يُهتم به ليس للحلم والتمني، وإنما لتمطي جواد كسب المعارف وتحسين الواقع بتحليل ودراسة صورمتأزمة له محتملة الوقوع.

والوعي إدراكاً وتحليلاً لازم في كل ذلك، ومن تم كان للنظر إلى الزمن القادم بالبصر الحديد والنظر الثاقب حظه داخل

التعريف، وكان فيه لكلمات التصور والانطلاق والاستيعاب مكانتها الواضحة والهامة، وهو ما سنجليه بتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة إن شاء الله، والمتعلق بالعناصر.[4]

ورغم حاجتنا إلى توضيح الترابط العضوي بين مراحل الزمن الثلاث : الماضي والحاضر والمستقبل كي نُبرز أهمية دراسة المستقبل في تغيير شكل وسير الواقع، فإننا ننبه القارئ إلى عدم الميل إلى الاعتقاد بالتطور الخطي للزمن. فلقد لاحظنا أن عديداً من الدراسات - سنشير إلى بعضها في الفصل المتعلق بالحصيلة - توحي نصوصها حول المستقبل بأن كل مرحلة من المراحل المذكورة تحتل خانة مستقلة مشدودة مع أُختها حسب الترتيب الزمني، كما يكتفي أحسنها عرضاً بإبراز وجود علاقة عضوية بين الخانات الثلاث مع تأثير تصاعدي في اتجاه الزمن، بحيث يؤثر الماضي في الحاضر والحاضر في المستقبل!!..

ولإن كان هذا التأثير موجوداً بالفعل، فالخطأ في القول السابق حصرُ وجوده في الاتجاه التصاعدي للزمن فقط، بيد أن التأثير متبادل بين المراحل الثلاث، بل ليس هناك في الحياة الدنيا بالنسبة للإنسان إلا خانة الحاضر، أي خانة الواقع، والتي من شرفتيها الخلفية والأمامية، وعبر ذاتها ومكوناتها، ينظر إلى كل من الماضي والمستقبل !

فلو شبّهنا الزمن بقطار يسير قدماً نحو الأمام، قاطرته الحاضر، وهدفه المستقبل، وعرباته حقب التاريخ المشكلة للماضي، لكنا مصيبين في تشبيه حركة السير، مخطئين في إبراز التفاعل والتأثير. والأقرب للصواب من وجهة نظر الباحث المستقبلي أن نشبه القطار المذكور بقاطرة واحدة دون عربات، وسكة دون محطات، سكة تنشأ مع الحاضر، غير ممتدة سلفاً نحو المستقبل ولا مسقطة عليه. والقاطرة تتغير سرعتها ويتحدد سيرها حسب التغلب على المعوقات، ومواجهة التحديات وتجنب العقبات، يساعد على ذلك مجموعة من الصور تأخذها العدسات الموضوعة في ظهر ومقدمة القاطرة، الأُولى تجلي صوراً للماضي، والثانية تمد بمشاهد محتملة للمستقبل.

والأهم في مثالنا هذا أن العدسات وآلات التصوير تتغير وتتطور حسب المعرفة المكتسبة لأصحاب القاطرة حول محيطهم وحركة سيرهم، وتتسع حسب إحاطتهم بوضوح نهجهم ووجهة سبيلهم.

فالماضي لم يعد زمناً تركوه وراء ظهورهم، بل هو صور لتقلبات حقب التاريخ الراحلة تتجدد أنباء أحداثها وتتغير بتغير المعلومات المتعلقة بها وتحسين شكل الصورة المقتطفة عنها.

والمستقبل مراحل زمنية مقبلة، يُختصر مشاهد ليس لرسم شكل نهائي لسير القاطرة، أو لوضع سكة ثابتة لها ممتدة مع الزمن لا تحيد عنها، وإنما لتصور العقبات المحتملة والمواجهات الصعبة التي قد تحول دون ذلك السير. أمّا الطريق، فدون العقبات والمعوقات الفسحة في اختيار الوجهات المتعددة. ولهذا حين يُتكلم عن المستقبل يتكلم عن بدائل للمستقبل، ويهتم بتمحيص أزمات المستقبل المحتملة، بعيداً عن الغوص في أحلام رغد العيش المرجوة ! وهذا لوحده كاف للدلالة الواضحة على التطور الدينامكي للزمن عند دارس المستقبل.

فعثورنا مثلاً على مخطوط لكتاب «**المُغْني**» للقاضي عبد الجبار،[5] مكّننا من تحسين وتطوير معرفتنا للمعتزلة. واكتشافنا الآيات الكونية في السماء والأرض، مكّننا من ترسيخ إيماننا بعظمة الخالق سبحانه، وزاد من معارفنا لسنن الكون وتوظيفها في تطوير فهمنا لآيات الوحي. والكشوفات الأثرية والأركيولوجية في أهرام الفراعنة أو المدن والقرى الغابرة أو الآثار التاريخية مكّنتنا من إجلاء معالم الحضارات القديمة. والعلوم الاجتماعية والسلوكية المعاصرة، مكّنتنا حين إعمال الوعي فيها من فهم العديد من القضايا النفسية والاجتماعية والإنسانية والسلوكية، سواء بالنسبة لعصرنا أو العصور الماضية. أي بعبارة أُخرى أن تطور المعارف والعلوم غيّر من صورة الماضي لدينا وجعل له حركة دينامكية، هي غير الحركة الخطية أو السكونية التي يُوحي بها دخول اللحظة من المستقبل إلى الماضي عبر بوابة الحاضر.

نفس الشيء يقال عن المستقبل وعلاقته بالماضي والحاضر، ولا نرى ضرورة في مزيد من الشرح، فلقد عمدنا إلى المثل دون البيان لنجنب أنفسنا الإطالة، ونحجب عن القارئ عواصف الكلمات وغبار المفردات.

إبراز هذه الدينامكية لمراحل الزمن بين الماضي والمستقبل مروراً بالحاضر هو ما أملى علينا التركيز على كلمة **الواقع في** التعريف الذي ذكرناه لمفهوم «**الاستشراف**». وكان الهدف من ذلك التركيز، علاوة على إبراز الدينامكية، تنبيه الراغب في تحسين الواقع وتجنب أزمات مستقبله إلى العدول عن الفرار جهة الماضي احتماء وإدباراً عن مواجهة الواقع، ودعوته إلى اجتناب الميل المطلق جهة المستقبل تمنياً وحلماً، ونصحه بالحذر من رفع العين عن الواقع أماناً واطمئناناً.

وليعذرنا القارئ في تكرار بعض المقولات، فإننا نهدف أساساً من نشرنا لهذه الدراسة إلى جعل الفرد المسلم المعاصر - الذي أثبت تاريخه من خلال جهاده وكفاحه، ومن خلال عدم جنيه مراراً لثمار ذلك الجهاد والكفاح، أنه إن كان يتقن ويتحمل عملية الفداء، فإنه

لا يحسن ولا يطيق عملية البناء ! - نهدف إلى أن نشده لواقعه بغية دفعه إلى تغييره والعمل على تطويره، وليس بتجريمه أهله، أو الهجرة من دياره، أو سبّه لزمانه، أو الاستقالة من مسؤولياته.

هدفنا الأساسي تجنيب الفرد المسلم المعاصر ثلاث عمليات قاتلة في تعامله مع الواقع الذي يعيشه ويحياه :

- **الأولى :** أن يُولّي الدبر نحو الماضي، فينتحل شكلاً من آثار السلف في العيش والحياة لايجانس عصره، يجد فيه لذته ومأواه، ناعتاً لمخالفيه بالضلال، ومقصياً عمل من هم على غير نهجه من دائرة الحلال !
- **الثانية :** أن يختلس كرسياً في مجالس غير مجتمعه، يتصنع لسانهم وينتحل عقيدتهم، يستظل بقوتهم، ويدعو - لضمان الانتماء - إلى نصرتهم، ضانا أنه قد حل مشاكل واقعه بمجرد التنكر له أو التبرإ منه، ولو على حساب أصله ودينه ومجتمعه !
- **الثالثة :** أن يفر كرّاً نحو المستقبل، يتمنى على الله الأماني، ضارباً أخماساً في أسداس، بين تفاؤل مغرق في الكسل، ونبرة عالية في التمني مقعدة عن العمل !

بل نريده ممتطياً على بصيرة صهوة جواد الواقع الحاضر، مشدوداً إليه بثقة وحزم، مستنيراً بتعاليم الوحي، مستلهماً لسنن الكون، مقلباً صفحات الماضي يستوعبه، وملقياً للضوء على كثبان المستقبل يستكشفه ويسائله.

من أجل ذلك كان كلامنا موجهاً أولاً للمربين، ولأصحاب القرار الفاعلين، وللوعاظ والمرشدين، ثم بعدهم عامة المسلمين، والشباب منهم خاصة، أبناء المستقبل ورجاله.

والتزاما منا بالمنهج العلمي، والعرض المنهجي، كان اهتمامنا أولاً بتحديد المفهوم، وتوضيح تعاريفه، خاصة عندما نعلم أن أهل الاختصاص في ميدان دراسة المستقبل، لايتوفقون - كما قال الدكتور المهدي المنجرة في الفقرة التي صدّرنا بها هذه الحلقة من الدراسة - في استعمال خطاب في متناول الفهم، بل غالباً ما يكون ميلهم إلى استعمال المفاهيم المغلقة والعبارات الغريبة منفراً للقراء والراغبين في الاطلاع على دراسات المستقبل، وهذا ما نريد تجنبه والحيد عنه، حتى نبلغ الأهداف التي وضحناها فوقه، ونصل إلى جمهور واسع من المتتبعين والمهتمين.

وعودتنا إلى المفهوم في هذا المقال تمليها الرغبة في ترسيخ فهم واضح ناصع لدراسة المستقبل، في وقت أصبحت فيه الحاجة إلى علم المستقبل ملحة وضرورية من جهة، وأضحت إزالة الغموض الذي علق بالمفهوم بفعل سيادة الفهم السكوني للزمن من العمليات اللازمة للدفع أماماً بهذا الفن أو العلم نحو الانتشار والتطور داخل الساحة الفكرية الإسلامية.

والغموض الذي نتحدث عنه نشأ وقت مخاض العلوم الاجتماعية لإفراز علوم المستقبل الحديثة بعيداً عن مدرجات الجامعة ومختبرات مكاتب الدراسة. ذلك أن هذه العلوم صُهرت وترعرعت بين أحضان رجال القرار ومساعديهم من خبراء ومحللين ومبرمجين ومخططين ودارسي مشاريع وواضعي استراتيجيات واقتصاديين وغيرهم. ولهذا جاءت الدلالات على التطلع للمستقبل متعددة، يرمز إليها بمصطلحات كثيرة مثل تنبؤ، وتخمين، وتكهن، وحدس، وتوقع، وتقدير، وإسقاط، وتخطيط، وتصميم، ورجم، ومستقبلية، واستكشاف، وتبصر، وترقب، وتطلع، وتحسب، واحتراس، وغيرها من المصطلحات التي يجمع بينها رغم التعدد خيط رابط واحد هو مجال موضوعها : المستقبل. وطبعاً سادت عند العامة منذ القدم مصطلحات أُخرى مثل كشف الطالع، وقراءة البخث، والإخبار بالغيب، وغير ذلك من المسميات التي تتعلق بمحاولات شتى لرصد المستقبل، تحمل في طياتها رواسب أُسطورية من عصور الجاهلية والانحطاط للاعتقاد بإمكانية الإحاطة بالغيب، والتأثير على مجريات المقادير بشطحات أو بخور أو قراءة طلاسم مبهمة !

ونحن لا نستغرب هذا التعدد في المصطلحات، فلقد سبق القول منا في الحلقة السابقة من هذه الدراسة أن تعدد المصطلحات العربية الدالة على فن دراسة المستقبل نابع من تعددها عند أهلها بالغرب.

ولإن كنا نسلم بأصل هذا التعدد لدى الغربيين فاستناداً منا إلى ما يلاحظه كل قارئ لكتب الاقتصاد والتخطيط والاستراتيجية واستشراف المستقبل في العالم العربي، حيث يجد أن أغلب التعابير والمسميات لمختلف دروب المعارف في التخصصات موضوع تلك الكتب هي في الواقع ترجمات لمثيلاتها في اللغات الغربية، صاحبة الأصل في الإبداع والابتكار في ذلك التخصص أو ذاك.

ففي اللغة الفرنسية، سادت عند المخططين وواضعي الاستراتيجيات والاقتصاديين ودارسي المستقبل مصطلحات ثلاثة : Prospective و Prévision، و Planification، قد تعني نفس الدلالة عند ناطق اللغة الفرنسية العادي، إلا أنها عند صاحب الاختصاص تختلف اختلافاً واسعاً من مصطلح لآخر.

وإذا رجعنا إلى المعاجم المتداولة وجدنا المقابلات التالية :

أ - معجم «المنهل»(6)

- **Prospective** : استقبالية (علم يدرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العلم

العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب).

- Prévision : تنبؤ، تكهن، تبصر، ترقب، توقع، تقدير، حدس، تخمين،.
- Planification : تخطيط، تصميم.

ب ـ معجم «المنجد»(7)

- Prospective : تخطيط للمستقبل.
- Prévision : تنبؤ، تبصر، توقع، تخمين، تقدير، احتياط، تحسب، احتراس.
- Planification : تخطيط.

ولو أتينا على مختلف المعاجم نبسطها على أنظار القارئ، لوجدنا أن هنالك إجماعاً على مقابلة مصطلح **«مستقبلية»** لكلمة «prospective»، وعلى مقابلة مصطلح **«تخطيط»** لكلمة «Planification»، ولكن هناك وفرة من المصطلحات في مقابل كلمة «prévision»، ومن هنا جاء التعدد في المصطلحات.

ثم إن الأزمة التي عمت فن وأساليب التوقع «prévision» حين فشل معظم الاقتصاديين في توقعاتهم وتقديراتهم للأزمات والتقلبات الاقتصادية المعاصرة، كانت من أهم العناصر التي دفعت بالمستقبلية إلى الأمام، وجعلتها سائدة كمنهج سليم للتوقع والترقب، باسط لمستقبلات شتى، وصور للزمن القادم متعددة حسب المعطيات والاختيارات.

وفي اللغة الإنجليزية، كان تعدد المصطلحات لدى الخبراء في ميدان الدراسات المستقبلية مثيلاً لما عند أصحاب اللغة الفرنسية، وقد كفتنا مجلة «Futurist» التي تصدرها **«الجمعية الدولية للمستقبل»** بواشنطن ترتيب هذه المصطلحات حسب استعمالها وتداولها من خلال استطلاع أجرته سنة 1976، ونشرت نتائجه في عددها لشهر فبراير 1977، حيث جاءت كالآتي :(8)

المصطلح	المؤيدون	المعارضون	المحايدون
Future Studies	٪ 29	٪ 6	٪ 65
Future Researches	٪ 25	٪ 11	٪ 64
Futuristics	٪ 21	٪ 36	٪ 43
Futurology	٪ 14	٪ 44	٪ 42
Futures Ansiysis	٪ 12	٪ 15	٪ 73
Futurics	٪ 7	٪ 53	٪ 40
Forecasting	٪ 6	٪ 26	٪ 68
Prognostics	٪ 4	٪ 46	٪ 50
Futuribles	٪ 2	٪ 60	٪ 38

ولا نستبعد أن ينكر علينا بعض الأفاضل استعمالنا لكلمة **«صور المستقبل»** أو **«المستقبلات»**، مذكراً إيانا بأن المستقبل والحاضر والماضي كلمات كان عاماً عند أهل اللغة العربية استعمالها بالمفرد لاستحالة وجود تعدد حقيقي لها. ومنبّهاً إيانا أن الماضي واحد، والحاضر واحد، والمستقبل واحد كذلك، كل منهم سُطِّرَ وَقُدِّرَ من طرف الله عز وجل، فلماذا استعمال الجمع ؟ وجوابنا أن المستقبل الآتي الذي لا يعلم كنهه وشكله إلا الله واحد لا تعدد له، والصور التي يشكلها الإنسان في ذهنه، تحميساً لذاته وتحفيزاً لها، واحتياطاً وترقباً وإعداداً لهذا المستقبل، هي متعددة.

وحتى لا نظهر أنفسنا في مظهر التناقض نقول : مصيرك أخي القارئ في الدار الآخرة يوم الحساب واحد : إما الجنة نحن وإياك إن شاء الله، وإما النار أعاذنا الله وإياك. لكن عملك كي تكون من أهل الجنة يدفعك إلى الإيمان بأنك قد تدخل الجنة، وقد تدخل النار. وبهذا فأنت ترى لمصيرك يوم القيامة مستقبلين : مستقبل في الجنة ترجوه، يدعوك للتزود بما يوصلك لها، ومستقبل في النار تستعيذ منه، يحثك على الابتعاد عن كل ما يساهم في احتمال وقوعه. وإيمانك بهذين المستقبلين لا يؤثر على وحدانية المستقبل الذي سيحصل بالفعل، ولا يلغي إيمانك بها بقدر ما يحفزك للعمل على الإمساك بسبيل أزهى وأطيب صورتيه المحتملتين.

هذا عن الآخرة التي لا صورة ثالثة فيها للمستقبل، ففريق في الجنة وفريق في السعير. أما الحياة الدنيا، فالتصورات متعددة حسب أشكال الترقب والتوقع، ولهذا كان استعمال دارسي المستقبل كثيراً لصيغة الجمع، وهم على صواب في ذلك.

2 ـ تعاريف

لقد عرّفنا في فصلنا هذا بالمفهوم المتعلق باستشراف المستقبل مصطلحاً ومضوناً، وقبل أن نتبعه بحديث حول حاجتنا إلى علوم المستقبل، ونختمه بالتركيز على حاجتنا إلى بلورة هذا الفن وغرس جذوره في حقل الثقافة الإسلامية حتى تكون ثماره مادة لبلورة المخططات، وزاداً لصياغة الاستراتجيات، وتكون شجرته الممتدة إلى الأعلى ظلالا يستظل في فيئها الاجتهاد المعاصر من شمس الواقع المحرقة، ولهيب قضايا العصر المتشعبة، نقدم مجموعة من التعاريف لفريق من خبراء المستقبلية المشهورين حتى نكون قد وفينا المفهوم حقه من التعريف.

ونقدم التعاريف المقتبسة حسب الترتيبات التالية :

1 ـ تعاريف الخبراء العرب :

1.1 ـ تعريف لرئيس الجمعية الدولية للمستقبلية، وعميد الخبراء المستقبليين العرب، الدكتور المهدي المنجرة، مقتبس من نص سلمنا إياه ومحاضرة شهيرة له، نشرت غير ما مرة تحت عنوان «**المغرب العربي سنة 2000**»[9].

2.1 ـ تعريف مقتبس من أول كتاب جامع حول دراسات المستقبل بالعربية، أصدره «**منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط**» في إطار دراسته لصالح «**جامعة الأمم المتحدة**» والمتعلقة بـ «**مشروع المستقبلات العربية البديلة**»[10].

3.1 ـ تعريف مقتبس من أوسع دراسة استشراف شهدها العالم العربي، وهي الدراسة المنجزة من طرف «**مركز دراسات الوحدة العربية**» تحت عنوان «**مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**»[11].

2 ـ تعريف للخبراء الأمريكيين :

تعريف مقتبس من مجلة Futurist الأمريكية التي تصدرها «**الجمعية الدولية للمستقبل**» بواشنطن[12].

3 ـ تعريف للخبراء الفرنسيين :

تعريف مقتبس من مجلة Futuribles الفرنسية التي تصدرها «**الجمعية الدولية للمستقبلية**» بباريس.[13]

وإليك عزيزي القارئ، هذه التعاريف :

1.1 ـ تعريف الدكتور المهدي المنجرة :

ماهي المستقبلية (prospective) ؟

ـ أصل المصطلح في الفرنسية من كلمة « prospect »، أي كيفية النظر إلى الشيء. وبذلك، فالمستقبلية هي مجموعة من الأبحاث حول التطور المستقبلي للإنسانية تمكّن من استخلاص عناصر التوقع.

ولا يتعلق الأمر بتقمص نبوة زائفة، أو إصدار تكهنات أو أحلام حول المصير المقبل للإنسانية. كما لا يتعلق الأمر كذلك بعلم حقيقي، ومن هنا جاء الرفض لمصطلح « futurologie ». فالمستقبلية منهج يسمح بدراسة التطورات المختلفة المحتملة لوضع معين في وقت محدد، وتطويق نتائج هذا القرار أو ذاك على هذه التطورات.

ودراسة المستقبل تسلك دوما سبيلا مفتوحا يعتمد التفكيرُ فيه على دراسة خيارات وبدائل. كما أنها شاملة، ومنهجها متعدد التخصص.

أما الكلمة المفتاح فيها فهي «**الإشكالية**»، تلك التي تنتج عن الروابط بين مختلف أنواع المشاكل. فمثلا، من السهل تصور العلاقة الموجودة بين المشاكل، مثل مشكل السكان، أو الصحة، أو التربية، أو الغذاء، أو الطاقة، أو التلوث وهكذا. هذه العلاقة تبرز بشكل أكثر ديناميكية عندما نقوم بإسقاطها ودراسة توقعاتها على مدى العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة.

ومهمة الدراسات المستقبلية هي قبل كل شيء مهمة بيداغوجية لتحميس الجمهور والمسؤولين لموضوع اختيارات المستقبل، ويتعلق الأمر أولا بدراسة المشاكل البارزة حينما نكون عاجزين عن مواجهة التغيير والتأقلم مع عالم الغد.

وتخطيط مندفع في مرحلة زمنية محدودة (من ثلاث إلى خمس سنوات) دون تبصر بالاتجاهات التطورية الكبيرة والخيارات المستقبلية يوشك أن يزيّف تحليل المشاكل. ولهذا وجب أن يرتكز التخطيط على توقعات طويلة المدى (من 15 إلى 30 سنة).

وللمجتمع الإنساني نظام لدق ناقوس الخطر، يندلع كلما باشر الخوض في منعطف صعب، لكن قلما ينتبه لتحذيراته !

أ ـ لماذا دراسات المستقبل ؟

الاهتمام بالمستقبل طبيعة إنسانية، وهي ما يميزه عن الحيوان. وهذا الاهتمام موجود في جميع ديانات وثقافات الإنسانية. أما الجديد فهو :

1 ـ سرعة حركة التاريخ واشتداد وثيرة التغيير.

2 ـ انفجار المعارف.

3 ـ تعقد تطور المشاكل التي تزداد تداخلا بينها شيئا فشيئا.

4 ـ تقلص الزمان والمكان.

ثم إن دور المستقبلية لا يكمن في إصدار نبوءات، إذ يتجلى هدفها في تحديد الاتجاهات وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات لتحويله إلى مستقبل ممكن. وهكذا فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف الطويلة المدى، مع إطلاعهم على التدابير الواجب اتخاذها في الحين قصد الوصول إليها.

والمستقبلية لا تدعي عصمة في توقعاتها ونجاحها، بل على العكس من ذلك، الشيء الوحيد المؤكد هو أن أيا من هذه التوقعات لا يبدو صحيحاً على الإطلاق.

والنظرة المستقبلية متعددة بطبيعة الحال، إذ بالإمكان تصور عدة أوجه ممكنة للمستقبل، وذلك لكون الإنسان البشري يتوفر على وسائل لصنع مستقبله.

ثم إن المستقبلية لا تبرز من العدم الظرفي، بل إن مقاربتها مع التاريخ أمر حيوي جداً، فكثيراً ما اتجهت بلدان العالم الثالث

إلى جعل التاريخ غاية في حد ذاته أو الرجوع إليه لتبرير الجهود وخيبات الحاضر بدل أن تواكبه وتتوقع مآله.

(ولطالما أشرت) بكيفية ملحة إلى أهمية البعد الثقافي وأنظمة القيم في التنمية، وبديهي أن الإسلام كقوة للتغيير والإبداع سيلعب دوراً طليعياً في هذا التطور. إذ هناك عودة إلى الروحانيات خاصة عند الشباب الذي أصابه اليأس من جراء سلوك من هم أكبر منه سناً والذين لم يكونوا في مستوى إعطاء نموذج أو على الأقل قدوة ملائمة في السلوك منسجمة ومحترمة، وطبيعي أن يرجع الشباب إلى الينابيع للعثور على الأنماط التي تقود خطواته.

إن المستقبل الممكن والمنشود (للعالم العربي والإسلامي) يرتكز أساساً على تجديد الإسلام - إسلام الاجتهاد وليس إسلام التقليد - الذي كان وراء سقوط حضارة ابتعدت تدريجياً عن مهمة الخلق والإبداع اللذين واصلهما المسلمون إلى يوم أعلن فيه بعض الفقهاء جزافاً إغلاق باب الاجتهاد. إن الإسلام دين متفتح يترك للفرد مبادرة كبرى وحرية في التكييف والتغيير وتوقع التحولات. فلو أن الرسول ﷺ وصحابته لم يتوقعوا المستقبلية في فجر الإسلام، ما كان هناك اليوم مليار من المسلمين.

2.1 - تعريف خبراء «مشروع المستقبلات العربية البديلة» :

نحاول هنا فتح باب المناقشة حول العناصر الواجب الاتفاق عليها عند استشراف المستقبل، ونحتاج في البدء إلى مزيد من مناقشة مفهوم «الاستشراف» في حد ذاته.

أ - الاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر، أي فهم تأثير العوامل التي شكلت معالم الماضي والحاضر معاً. وجودة هذا الاستشراف هي رهن بحالة أدوات المعرفة العلمية المتوافرة. وبالتالي فإن عملية «الاستشراف» يجب أن تكون عملية مستمرة عبر الزمن، إذ أن تفاصيل وأبعاد المستقبل سوف تتأثر بتراكم معرفتنا العلمية للواقع.

ب - والاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل لا يقدم نبوءات ولا تفاصيل مؤكدة، من كان يتنبأ في بدء القرن العشرين بكل أحداثه الجسام ؟ فمن يستطيع اليوم الادعاء بتقديم صورة لأحوال قطر، أو أحوال العالم في غضون الخمسين سنة المقبلة ؟ خصوصاً في ارتباطها بالأحداث والتصرفات والرغبات البشرية، أي أنه يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل.

ج - وأدوات الاستشراف تبدأ أولاً بالبحث عن نظرية تحليلية نشتقها من فهمنا للماضي والحاضر، وأي أدوات أخرى ما هي إلا صيغة أدق لهذه النظرة - وليست بديلاً لها - وتساعد على الحديث عن توقعات المستقبل بالأرقام فقط. فالمنظور الإيديولوجي الواضح هو ضمان للنظرة الشاملة واهتمام بدرجة وعي الإنسان لديناميكيات التقدم إلى الأمام، وقد تساعد الأدوات الكمية المكملة في مزيد من الفهم للنظرية وعملها في الواقع، ولكن مرة أخرى فإنها لا تكفي في حد ذاتها لكي تنهض عليها نظرية.

د - ولذا فهناك فائدة حقيقية تعود للمجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي، فالاستشراف العلمي يضاف إلى إذكاء الوعي حول المستقبل، وهذا الوعي يضاف بدوره إلى التشكيل الواعي للمستقبل لتزداد مقدرتنا على استشرافه، وهكذا. لذلك يجب تفهم الاستشراف العلمي في حدود ما يمكن أن يقدمه، وضمن هذه الحدود فقط.

هـ - ولاستشراف أبعاد المستقبل، أهمية فائقة بالنسبة لدول العالم الثالث، فقد أصبح هناك اعتراف متزايد بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي - اقتصادي - هيكلي عميق، وهي بذلك يمكن أن تستغرق مدى زمنياً أطول من المدى الطويل المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي. كذلك يركز استشراف أبعاد المستقبل على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي - الاقتصادي في إطار فلسفة الأنساق الكلية لذلك التفاعل الذي يكثر الحديث عنه في فلسفة التنمية ولكنه سرعان ما يختفي.

و - ومن الأسباب المؤكدة لأهمية استشراف أبعاد المستقبل كون الاحداث والتطورات الاجماعية - الاقتصادية مترتبة على بعضها البعض زمنياً، بحيث أن التأخير في اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الغايات النهائية المنشودة لا يعني تأخيراً متماثلاً من الناحية الزمنية في تحقيق النتائج، وإنما قد يعني تأخيرها لفترة أطول، أو عدم إمكان التوصل إليها على الإطلاق.

3.1 - تعريف خبراء «مشروع استشراف مستقبل العالم العربي»

يعني الاستشراف التبصر في الشؤون المستقبلية لمجتمع معين، من حيث موقعه من المجتمع الدولي، وبالتالي ما يؤول إليه حال البشر في ذلك المجتمع...

وإذا كان هذا المجتمع هو عضو من ذلك العالم المتغير، فإن مستقبله لن يكون ناتجاً حتمياً لما تمليه مسيرة التغيرات العالمية المستقبلة. مثل هذا القول مرفوض أساساً من منطلقين :

- الأول، هو أن المستقبل لن يكون تجسيداً لتنبؤ يجتهد بعض الباحثين في إجرائه حول مستقبل البشرية، على النحو الذي ذهبت إليه بعض دراسات المستقبل التي أجريت في الدول الغربية. إن مثل هذا التنبؤ يهمل ضمنا الطبيعة الإنسانية وخياراتها وقدراتها الإبداعية. وحتى في الظروف التي تتسم بالاستقرار وتتصف بتواصل

العلاقات التي تحكم حركة المتغيرات، يسعى الإنسان إلى رسم تصورات بديلة لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع المستقبلية، ليتخير في ضوئها أدوات لإحداث نوع من التغيير يتفق مع طموحاته وآماله في مستقبل أفضل.

ـ **الثاني**، هو أن التسليم بمثل هذا المنطق يعني افتراض انعدام الإرادة العربية، ونفي إمكان قيامها بدور مؤثر ـ إيجاباً وسلباً ـ في رسم معالم مستقبل العالم في مجموعه، وفي اختيار مسار لمستقبل الوطن العربي على وجه الخصوص على أن تلك الإرادة وذلك الدور سوف يتشكلان وفق وزن الفعل وطبيعة كل منهما، وهذه بدورها تتوقف إلى حد كبير على مقدار الإعداد المسبق لكل منهما، وهو ما يتأثر بمدى التعرف سلفاً على المواقف المستقبلة الممكنة، أي بما يجريه العرب من استطلاع لاحتمالات المستقبل واستشراف له.

فالاستشراف إذاً ليس مجرد رسم تخيلات مستقبلية يضيفها الإنسان العربي إلى معارفه ويرضي بها النزعة البشرية التوّاقة إلى كشف ستر الغيب، وهو لا يقف عند حد إعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه كافة وبلورة نقاط الالتقاء التي تميز بين الأساسي والثانوي، والتي تنتشل ما هو علمي مما هو دون ذلك، والتي تغلّب نظرات تتسم بالشمول والإحاطة على تلك التي تتصف بالجزئية ويشوبها القصور... إن الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا، وإلى إعادة قراءة الواقع العربي بكل جوانبه الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي يخدم إمكانية التعرف على ما يقدر أنه «وضع مرغوب» في أوائل القرن المقبل، وعلى آليات الوصول إلى ذلك. إنه الحاجة إلى إتاحة القاعدة المعرفية التي تمكن المواطن «المنتظر» من المشاركة في صياغة «المشروع الحضاري للنهضة العربية»... نهضة تضعنا على خريطة العالم، وتكفل لنا أن ننضم إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية، وتهيىء لنا القدرة على تحقيق الأمن والاستقلال والتنمية لوطننا.

2 ـ من تعاريف الخبراء الأمريكيين :

ليس للبحث حول المستقبل في حالته المعاصرة إلا عشرون سنة من العمر، وهي مدة غير كافية لإصدار حكم نهائي على هذا النشاط. لكن عشرون سنة كافية على كل حال للقيام بحصيلة لهذا البحث، وتقويم منظومته ومنجزاته، وعند الاقتضاء، تحديد توجيه جديد له.

أ ـ تعريف صعب التحديد :

ليس للبحث حول المستقبل تعريف مقبول لدى الجميع. ذلك أننا نصطدم في هذا الأمر بالعديد من التفسيرات الممكنة التي تتأكد مع الزمن. هل على البحث العلمي أن يفسَّر في الاتجاه الواسع لكلمة «مستقبل» أم بالتركيز أكثر فأكثر على كلمة «بحث» ؟ إذا اخترنا الحل الأول، فإنه يصبح من المستحيل الإحاطة بهذا الاختصاص، فتشكيلة أنشطته جد ضخمة، أما حين القبول بالثاني فإنه يمكننا تحديد تعريف أكثر حصراً لأن الجانب التحليلي فيه هو الغالب.

وفي كِلاَ الأمرين، وكاتب هذه الكلمات ميال إلى التعريف الأكثر تقييداً، فإن البحث حول المستقبل أثر تأثيراً قليلاً ما في المجتمعات. وهذه ثلاثة نقط توضح الدور الحالي لهذا البحث :

1 ـ في القطاع العام يلعب البحث حول المستقبل دوراً أصغر، حتى في الحالات القليلة التي يعترف فيها لهذا البحث بأنه نشاط كامل (مثل التوقع، أو التقدير التكنولوجي).

2 ـ في كل ميادين القطاع العام تقريباً، يفقد البحث حول المستقبل من سرعته في ميدان التوقع والتخطيط، خاصة عند المقاولات.

3 ـ بغض النظر عن استثناءات نادرة، فإن هذا الاختصاص ليس مادة تدرَّس، إلا أن يكون الأب التعيس لبعض الكليات كمدارس التدبير.

وبالفعل، إذا كان البحث حول المستقبل يجتاز مرحلة الركود، فلأنه لم يحدد دوراً فريداً أو لم يعط صورة واضحة عن نشاطاته. ويبدو أن الضعف الكبير آت من الرغبة في الشمولية، بحيث أنه يتوخى الاهتمام بكل ما يتعلق بالمستقبل. ولذا فإن حياة هذا البحث يمكن أن تكون مشتبهة، حتى وإن كان دوره في التوقع والتخطيط لا يقبل الجدل كما سنرى فيما بعد.

ب ـ المنجزات :

خلال العشرين سنة الماضية، استطاع البحث حول المستقبل أن :

ـ ينبه المجتمع إلى التحولات البنيوية (أو الانقطاعات الكبرى) لإطار الحياة (التزود بالطاقة، بنية التشغيل، الأخطار التي تهدد البيئة، التقدم التقني).

ـ يشكّل ويضبط مناهج التقدير الكيفي لشخيص التحولات الكبرى البنيوية والبيئية.

ـ يصف الشك الملازم لكل تقدير أو افتراض للمستقبل بدل إلغائه.

- يشجّع على إعادة التقدير للخيارات والأهداف المفروضة من طرف نطاق الحياة.

وبالتالي فإن أهم إنجاز لهذا البحث هو بوضوح الدور الخلاق الذي لعبه في تشجيع إعادة النظر في الأهداف المجتمعية والتنظيمية وولادة مساعي جديدة لإبراز المشاكل والفرص.

ج - تحديد الميادين :

يمكن استعمال البحث المستقبلي بذكاء في عديد من الميادين، وخاصة في القطاع العام. وبالفعل، فإننا نلاحظ أن التقدم التقني قد ساهم في تحولات بنيوية قياسية : ندرة الموارد، التبعية الاقتصادية المتبادلة، عدم الاستقرار السياسي.

يُمكن أن تكون ميادين العمل كالآتي في القطاع العام :

- التغييرات في بنية التشغيل والناتجة عن التكيفات المسببة من طرف التكنولوجيات الحديثة ومن طرف منافسة دولية حامية أكثر فأكثر.

- مناهج جديدة لتحديث التعليم حتى يمكن ضمان المرونة اللازمة لليد العاملة.

- معاهد جديدة لضمان مصالح للصحة فعالة وبتكاليف قليلة.

- توجهات جديدة تهدف إلى مواجهة أحسن لنقص الماء، ولتآكل الأرض والأمطار الخامضة.

- اتحادات اقتصادية بين الدول المصنعة والدول النامية، والتي ستحسّن الموارد الطبيعية والتكاملات الجغرافية.

وفي القطاع الخاص، يتعلق الأمر بتمليص نتائج التحولات الاقتصادية الجمعية للبيئة أكثر من وصف هذه التحولات. وفي غضون العشر سنوات المقبلة والتي ستتميز بسرعة التطورات التكنولوجية وبالمنافسة المتزايدة، سيكون لازماً تحديد منافذ جديدة للمنتجات، وخاصة المتولدة عن التحولات البنيوية للمجتمع.

ولذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات الحاصلة في التطور الاقتصادي، ولنسب الفائدة والصرف، وللتغييرات الديموغرافية ولأثرها على الطلب لبعض المنتجات، وعلى الأسعار، وعلى خصوصيات المنافسة، وعلى التنظيم والبنية العامة للأسواق.

وبديهي أن تحليل التحولات الاقتصادية - الجمعية مع الاعتبار بخصوصيات السوق ونوافذه تتطلب إيضاح التقنيات الجديدة المستعملة بإسهاب لآراء الخبراء وبناء السيناريوهات (المشاهد) والنمذجة البنيوية..

ولا شك أن البحث حول المستقبل يجتاز مرحلة حرجة، لكن مع ذلك، فإن حظوظه في البقاء كاختصاص متكامل يمكن أن تتزايد شريطة اتباع التوجهات التالية :

- ضرورة التحديد الواضح لدوره ومهمته مع الاعتراف بأنه ليس إلا مجرد عنصر - وإن كان فريداً من نوعه - للتوقع والتخطيط.

- واهتماماً بالمنهج، على البحث حول المستقبل أن يلعب دوراً هاماً في الصياغة والتركيب للعوامل الكبرى لعلم محتمل لدراسة التعقيد والتغيير.

- إن منجزات هذا البحث التي أشرنا إليها فوقه، ينبغي أن تستعمل كواسطة لتوطيد وتوسيع دوره.

- ودون أن ننقص من مجهودات هذا البحث حول المستقبل في القطاع الخاص، فإنه ينبغي التركيز في العشر سنوات المقبلة على القطاع العام حيث الحاجة جد ملحة، وحيث المواضيع جد معقدة وإمكانيات التدخل غير مشغلة كما يجب.

- على البحث حول المستقبل أن يسهر على إبقاء فرق واضح قدر الإمكان بين مهمته المعيارية ومهمته التحليلية. وفي حالة مخالفة ذلك، فإن معناه سيُحجَب، وإن مصداقيته وفعاليته وقابليته للحياة على المدى البعيد ستكون مشبوهة.

3 - من تعاريف الخبراء الفرنسيين :

Prospective (المستقبلية)، Prévision (التوقع) Planification (التخطيط)، مصطلحات ثلاثة تشير عند غير الملم بعلم المستقبل إلى نفس المعنى والمتعلق بابتسار تاريخ مستقبلنا.[14] إلا أنها عند صاحب الاختصاص، تشير بالعكس إلى ممارسات مختلفة قدمت أحيانا بأنها متنافسة.

- فمصطلح «Prévision» نشأ وترعرع في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية، التي حصرت تحليله في المسائل القابلة للوصف، وتطور من خلال أدوات أكثر فأكثر علمية.

من هنا كان وضع المتوقعين (أو المقدرين) لنماذج اقتصادية ورياضية شديد السفسطة والمغالطة، وكان لومهم موجها للمستقبليين على رغبتهم احتواء كل شيء، وبالتالي فقدان الصرامة... لكن هيهات، فمبالغة في تقييد التحليل، وجد المتوقعون أنفسهم غالبا في تكذيب، اكتفاء بالإشارة فقط إلى إغفالهم للقطيعات الجيوسياسية أو الاجتماعية أو الثقافية.

- أما التخطيط الاستراتيجي فقد عانى من ضعف ناتج عن مبالغة في قيمة الأهداف والمشاريع التي يمكن أن تتبناها دولة أو شركة دون تقدير عادل لتطور محيطها البيئي، وللضغوط الجديدة والفرص التي يمكن أن يوفرها لها ذلك التطور، ودون إعطاء العوامل الداخلية للإمساك أو الدفع الاهتمام اللازم.

أمام هذا الفشل للتوقع كحدس حول المستقبل، مدرك كتمديد سهل لبعض الاتجاهات الماضية، وأمام ذلك الضعف لدى التخطيط المتجاوز بشدة للتحولات الداخلية والخارجية للمقاولة، فإن المستقبلية لا تقدم حلاً.

إنها تذكر بأن المستقبل لم يصنع بعد، وبالتالي لا يمكن معرفته، وأنه سينتج ليس عن اتجاهات متعددة مشاهدة نوعاً ما وقابلة للوصف، ولكن عن تصرفات ومشاريع فاعليات اجتماعية فقط.

انطلاقاً من هذه الحالة، فإن المستقبلي والمتوقع والمخطط يجدون أنفسهم في مواجهة نفس التحدي، ألا وهو السبق أو الابتسار (Anticipation) من أجل العمل، ولو أدى ذلك إلى تخلي البعض عن جزء من قوته ونشدانه العلمي والفلسفي من أجل التفكير جميعاً في الاستعمال المتكامل لأدواتهم.

لهذا نرى وباستمرار تطور خلايا للتفكير داخل الإدارات أو المقاولات مهما تعددت نعوتها الرسمية، وتطبيقاتها تتلاقى في تخوم تلك الطرائق الثلاث، البديهية التكامل.

وكل تخطيط استراتيجي محدد لأهدافه ووسائل عمله الضرورية يفترض - بادئ ذي بدء - حدا أدنى من التأمل المستقبلي الاستكشافي حول بدائل المستقبل الممكنة، المحتملة والمرجوة.

ومن ناحية أخرى، لاقيمة لمنوذج موصوف للمستقبلية إلا بفرضياته. وتحديداً، فإن مشاهد المستقبلية لها الفضل في تجلية مجموعة الفرضيات المتماسكة والمحتملة في الإطار الذي يمكننا تشغيل النماذج فيه كما ينبغي.

وعلى نفس الشاكلة، فإن المشهد الموصوف لانفع له إذا لم يترجم في وقت أو آخر إلى عينة من النتائج الملموسة (استمارات، عقود، نتائج مالية، فرص للشغل،...).

وللتقليص من غياب التأكد السائد في مختلف الميادين الجيوسياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ينبغي تعزيز التكاملات والتوافقات بين العائلات الثلاث : المستقبلية والتوقع والتخطيط الاستراتيجي، والعمل على إنهاء الصراعات بين الكتل المتبقية هنا وهناك.

فالسفينة المنطلقة في بحر هائج، تحت ضباب كثيف وعاصفة عارمة، هي في أمس الحاجة في نفس الوقت إلى الراصد (vigie) والدفّة (gouvernail). هذه الجدلية بين الابتسار والفعل هي من الأهمية بحيث لسنا فقط لا نخشى بفضلها الضلال، ولكن نتمكن من خلالها للوصول إلى هدف محدد، بيد أن قائمة الامكانيات ما زالت مفتوحة بكفاية لتمكن من اختيار المستحبات.

3 ـ حاجتنا إلى علوم المستقبل

إن المتفحص لما يصدر في الغرب من دراسات وبحوث عن المستقبل في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والعلاقات الدولية والبيئة والديموغرافية وغيرها يلاحظ أن هناك تقدماً ملحوظاً في الكم والكيف انطلاقاً من القرن الحالي مع ازدهار متنام منذ الخمسينات، وإنتاج مكثف ومتعدد في العشرين سنة الأخيرة.

والمتتبع لما صدر في العالم العربي في هذا الباب، يجد أن دراسات المستقبل ما زالت في المهد، وأنها لم تر النور في أغلبها إلا في العشر سنوات الأخيرة، كان الغرب وراء انطلاق عديد منها، خاصة بعد أن هزت مضاجعه الصحوة الإسلامية، وصدمه قبلها إدراك الدول العربية قيمة الثروة البترولية، وحيرته مختلف المفاجآت التي كان العالم العربي والإسلامي مسرحاً لها.

وإن التقلبات التي عاشها العالم شرقا وغرباً في الثمانينات، ومن أبرزها سقوط الشيوعية كمذهب ونظرية، وانعكاسات هذه التقلبات، وخاصة تقلبات أوروبا وآسيا الشرقية، لتنبئ باهتزازات ضخمة وموجات قعر مهولة في أواخر هذا القرن، ستهز عديداً من الدول التي تئن شعوبها تحت وطأة الديكتاتورية الحزبية أو الفردية، والتي تصدعت عراها بفعل التخلف التربوي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والمالي وتفشي مختلف أنواع الاستبداد والارتجال، لغياب العلم والعدل، وانعدام الحريات، واستحالة تطور النقد.

ومما يزيد في حاجتنا الملحة إلى الدراسات المستقبلية ونحن على مشارف الألف الثالثة من الميلاد، هو أن العلاقة العضوية بين التوقعات والقرارات والأعمال لم تعد سهلة.

ففي زمن كانت فيه عوامل الفعل قليلة العدد سهلة التحديد، كانت الاستراتيجيات واضحة، والأهداف بينة، والنتائج المرجوة خالية الغموض أو قريباً من ذلك، وكانت العلاقات مباشرة بين التوقع والفعل مساهمة في تقليص دور العوامل المحتملة،[14] ولنا خير المثل في بعض وقائع الحروب القديمة ومجرياتها الموصوفة في كتب التاريخ.

لكن مع تعدد المتدخلين والفاعلين في ساحة الواقع، وتداخل العوامل المؤثرة في حركة أو سكون هذا الواقع، ومع سرعة التقلبات وغليان التطورات الذي أحدثته الاكتشافات العلمية، والتغيرات البيئية، والتدافع الاستراتيجي، والجدال السياسي، وثقل النمو الديموغرافي وتصدع موازينه بين القارات، كل ذلك وغيره جعل العلاقات بين التوقعات والفعل في غاية من التعقيد، ومجال الاحتمالات من اتساع إلى مزيد.

فمن كان منا يتنبأ بما وقع بأروبا الشرقية سنة 1989 ؟ من كان يمكنه التنبؤ بسقوط الديكتاتور تشاوسيسكو مثلاً، والذي صادق الحزب الشيوعي على تجديد انتخابه على رأس الحزب والدولة بالإجماع في شهر نونبر، وقاده الشعب من الرئاسة إلى الإعدام في دجنبر التالي ؟

بل وقعت كارثة دبلوماسية في إحدى الدول الإسلامية لاستقبالها الديكتاتور ساعات قبل الإطاحة به - ثورة لا انقلاباً - وهي صاحبة الثورة المدوية قبل عقد من الزمن ! هل كان سياسيوها غافلون عن الأحداث ؟ (وإن كان من تشفى من الأقطار في هذا التصرف في موقفه من الأمر غير بعيد)، فلا عذر لهم في عدم توقع المفاجآت بتحليل المعطيات ! لكن من كان يستطيع الجزم بالحدث أو التنبؤ بسرعة التقلبات ؟... وحدهم الدارسون للوضع، والمالكون للمعلومات، والمنفذون للاستراتيجيات، كانوا يحسنون وقتها اتخاذ القرارات، في مناصرة المظاهرات وتقديم المعونات، ورصد التطورات !...

سيقول بسطاء الفكر من الناس ما حاجتنا إلى بذل الجهد، وتصديع الدماغ بالخوض في مجال قدره الله وحدده ؟ ونحن الضعفاء أمام قدرته لا نملك حولاً للتأثير في ما سبق به القلم، ولا جهداً لتغيير ما خطه القدر ؟ وجوابنا أن القول بالضعف أمام قوة الله وقدرته قول حق أريد به فرار من المسؤولية وتملص من الواجب ! فلو سألنا أمثلهم طريقة لم نشاطك اليومي وسعيك الذاتي للحصول على القوت، سداً للرمق وكسباً للرزق، وأنت تعلم أن رزقك محدود سلفاً، وقوتك مقدر مسبقاً ؟... لعجز عن الجواب، ولأسرع إلى تدليل حركته وسعيه بالتمسك بالأسباب ؟

نقول ذلك ليس حباً في إدخال القارئ لدهاليز جدل الجبرية والمعتزلة، ولا إحياء لشطحات بعض الفرق الإسلامية، ولكن تذكيراً منا بأنه **أمر من السنة والكتاب : الكد والجد والأخذ بالأسباب !**

ونحن نعلم أن القضاء والقدر من المواضيع الخطيرة التي لا يحسن فهمها إلا ذوو البصيرة من الناس، وكم خاض فيها من السابقين واللاحقين، ممن تعسّفوا على نصوص الآيات وأحكام الأحاديث، وتأولوا فيها بغير علم ولا منهج.[16] ونرى أن الجدال بين الفرق الإسلامية من معتزلة وجبرية وغيرها غير خال من الخلفيات السياسية والمضاربات الحزبية، وحسبنا في هذه الدراسة، دعوة القارئ المتبصر إلى فهم ما يراد من التوكل، وعدم خلطه بين التوكل والتواكل.[17]

ولو عكفنا نقلب صفحات التاريخ ونسائل أحداثه، لاكتشفنا أنه بزغ بين صفوف المسلمين الجدل، حين القعود عن العمل، فمنذ ذلك الحين والأزمة الفكرية في استفحال، ومن يومها والعمل والعلم والعدل في إدبار، والجهل والاستبداد والتعسف في إقبال، حتى وصل الأمر إلى تمزيق الأمة وشل حركتها وانقطاعها عن قيادة الركب الحضاري، فعجزها مع تراكم الصدع وتفشي الجهل والظلم عن مواصلة السير فيه، ثم وقوفها بعد الغفوة حائرة منقسمة أمام السبل الممكنة للحاق به.

وليس الخلف عن خطى السلف بحائد في هذا الباب، فلو حللت شكل واقعنا المعطوب وتناولت بالدراسة والتحليل حركته المتأرجحة، لصفعتك الدلالة الساطعة على غياب الحس المستقبلي والحدس الإعدادي لمواجهة كوارث الطبيعة، وأزمات الأوضاع، وتقلبات الزمن، مع تناقض بارز بين القول والفعل، وغفلة عن الإنجاز طيلة زمنه المبرمج، ثم استنفار للطاقات وجمع للقوات في آخر اللحظات !!... يدل على ذلك الارتجال الملاحظ حين عقد المؤتمرات، أو ارتفاع نشاط الأوراش حين قرب موعد التدشينات، أو التعجيل بدراسة تتطلب شهوراً في آخر الأوقات، وهكذا ذواليك... وأحسن ما نراه معبراً عن هذا التناقض، المثل الفرنسي الذي معناه : **«أحرص الناس على السرعة، أضيعهم للوقت !»**،[18] وأفصح ما نراه ساخراً من هذا الصنف من الناس، المثل المغربي الذي فحواه : **«وقت ما اسيقظت، فذلك تبكيرك !»**[19]

ولو انكببنا على الخطاب الإعلامي المعاصر في العالم المتخلف نحلله، لوجدنا من خلال تشريح خطابات الأماني للمستقبل الراغد، وأحلام التقدم «الآتي الذي لا يأتي»، والازدهار «القادم المتولي»، أن أغلب من يلوك كلمة الديمقراطية أفقدهم لها، وأكثر من يتكلم عن إحراز التقدم السائرون في غير ركبه. ولهذا فإننا لن نعدم في هذا العالم المتناقض من يجادل في منفعة المستقبلية محتجاً مثلاً بأن ما تصور المستقبليون وقوعه في الثمانينات لم يقع برمته، ناسياً أو متناسياً أن نتاج المستقبلية ليس تنبؤات لأحداث حتمية الوقوع، بل هو تصور لأزمات محتملة الوقوع، تُتجنب باتخاذ التدابير اللازمة والقرارات الحكيمة، ومن الساذج مواجهتها بالموقف السلبي إلى حين الاصطدام معها حيث لا ينفع الإيمان بها حينذاك في موضوع المستقبلية في شيء، كما لا يلغي عدم وقوعها ضرورة الرصد والإعداد الذي أملته الدراسات المستقبلية.

وبالتالي فمن الغفلة الاعتقاد بأن في مستطاع المستقبلي التنبؤ بدقة فائقة وضبط محكم بجميع التوقعات المقبلة، ومن الشطط مطالبته بالقيام بجرد شامل مضبوط زمنيا لمختلف مصائر

تطورات الأوضاع الحالية، بل من البله انتظار إصداره لكتاب مسطور لتاريخ المستقبل !!

والمجتمع الذي تقع فيه الأزمات على نفس الوتيرة التي ترصّدها المستقبلي، وتصدق عليه التوقعات التي ظن من خلال دراسته للواقع وتطور آلياته الفاعلة احتمال وقوعها، مجتمع أليق بالمستقبلي أن يغادره ويرحل عنه !

فالمستقبلي ليس عرّافاً يدعي علم الغيب، يكسب من خلال توافق تكهناته مع سير الأحداث مزيدا من زبناء مصيّدته، ولا وليّاً» معاصراً مدعيا للتمتع بالكرامات يسعى لضمان مشيخته، بل هو للمجتمع كالطبيب للمريض، يصف له بعد الفحص ما يلزمه تجنبه وما عليه أن يعمله أو يتّبعه لشفائه أو الحيلولة دون استفحال مرضه وتعرضه للهلاك.

أما مريض لا يمتثل أوامر طبيبه ولا يعمل بنصيحته، ويهلك بما توقعه له في حالة مخالفته لما طبّبه له، فلا حاجة في أن يقال لطبيبه صدقت في تطبيبك، فقد هلك فلان بما حذّرته منه، ولو عمل بما وصفت ونصحت لظل سليما معافى، لأن ذلك لن يزيده إلا همّاً ونكداً، ولن يضيف لمكانته كطبيب أو علمه بالطب فتيلا !...

بل ما أفرحه لو قيل له أخطأت في تشخيصك للمرض، وفلان رغم عدم عمله بوصاياك ما زال يتمتع بكامل الصحة ووافر العافية ! إذن لأسعده أن تكون ذات مريضه مخالفة لسنن الطب، ولما نقصت سلامة المريض شيئاً من قيمة الطب ولا من علم الطبيب ! ولهذا كثيرا ما ترددت على ألسنة المستقبليين «القاعدة المستقبلية» القائلة : **«الشيء الوحيد الذي لا ريب فيه في الدراسات المستقبلية، هو حومان الريب حول توقعاتها جميعا».**

فحملك مثلاً لمظلتك حين خروجك من المنزل والسماء غائمة، والجو محتمل أن يكون ممطراً لا يدل على أنك ستستعمل مظلتك لا محالة، لكن كفاه طمأنتك على عدم الخوف من البلل حين المطر ! كما أن عدم حملك لها ـ في نفس الظروف وفي غيرها ـ لا ينقص من منفعة حملها في شيء..!! فالمنفعة حاصلة منها ولا شك حين سقوط المطر، علماً بأن المثل الذي قدمناه لا يجلي أهمية الإعداد والاستعداد بشكل شامل، لأن استعدادك بحملك المظلة غير مانع للمطر من السقوط، فما بالك لو أن استعدادك كان من موانعه ؟!

ولقد أضحى من البديهي الكلام عن تطور العلوم والتكنولوجيا في الزمن الحاضر، أو الإعلان بأن عجلة التاريخ في هذا الميدان تعرف حركة سيرٍ متزايدة السرعة، أو التصريح بأن انفجار المعارف والأفكار قد عم عديداً من القطاعات محدثاً فيها تغييراً مدوياً، وناقلاً إياها من حال إلى حال أشد قطيعة مع الأحوال السالفة من حيث الأداة والأسلوب والمنهج.

فحتى الذين أبوا الانخراط في ركب التقدم العلمي صفعتهم الاكتشافات وزعزت كيانهم أنباء العلوم والمعارف، وغزت ديارهم التقنيات المتقدمة وتطبيقاتها في شتى الميادين، فأضحت حياتهم اليومية تتطلب مزيداً من الحاجة إلى استعمال منتجات التكنولوجيا الحديثة، بشكل زلزل عديداً من الأفكار لديهم ولدى جماعاتهم.

انظر مثلاً للذين لا يزالون متمسكين بتحريم الصور كيف ما كان نوعها، تراهم كيف يتعاملون مع الناس في تجارتهم وقضاء مآربهم ؟ هل يرفضون النقود وحيازة الأوراق البنكية لوجود الصور عليها ؟ وإذا استطاعوا أن يجدوا حلاً محلياً، فكيف بهم وهم خارج البلد، وفي البلدان الغربية خاصة ؟

طبعاً، لا نعدم في هذا الركب الحثيث نحو الكشوفات المصارعة للطبيعة، والمنقبة في غياهب الكون المفتوح، من يركن إلى نكران وصول البشر إلى القمر، أو غيره من الكشوفات العلمية، والدراسات المستقبلية منزهة عن مخاطبة مثل هؤلاء ! فهي منهج فكر، وأُسلوب تحليل قبل أن تكون منظومة من البحوث والمعلومات، لا يستوعبها إلا العالمون !

إن دراسة بدائل المستقبل من خلال مشاهد أو تحاليل لأزمات أو توقعات محتملة انطلاقاً من دراسة تطورات الأوضاع الحاضرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والديموغرافية والبيئية تمكن من إجلاء الفعل اللازم والحركة الواجبة استعداداً لمواجهة هذا القابل المتأزم أو المتفجر، وبالتالي تجنب الصدام معه، أو احتوائه وحسن استخدامه، أو التخفيف من حدته ووقعه لتغيير حاصل في شكل وتطور تلك الأوضاع الحاضرة بفضل التأهب والاستعداد في الأزمنة والظروف المناسبة.

ودراسة المستقبل لا تنوب ولا تغني عن التخطيط، فالدراسات المستقبلية لا تضع نفسها عوضاً ولا بديلاً عن المسطرت التقنية والمناهج الفنية للتخطيط، بل على العكس، تعتبر أداة متممة ومكملة لها، مضيفة لها قيمة علمية وفنية لا يستهان بها من خلال التساؤل الذي تفجره حول الغايات والأهداف المرجوة من التخطيط، في شكل أسئلة بديهية : لماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

فالدراسات المستقبلية إذن ليست مصيدة جديدة ولا لعبة مستوردة، بل هي علم يحتاج إلى مجهود واع ومتزن لتحرير المستقبل أو استرداد المستقبل. ذلك أن المستقبل ببلداننا ما زال كابحاً تحت نير الاستعمار،[18] يخططه ويحدده، يجلي صوره

المحتملة، ويملي على عملائه من خلال قنواته ومؤسساته الحلول التي يراها مناسبة لمصالحه، ويقدم الاقتراحات من خلال مراكزه وأندية إعلامه، لضمان سير بلداننا نحو الوجهة التي يرتضيها، والتقدم نحو الجهة التي أعدها وأشرف على تحديدها. لهذا فنحن نحتاج إلى الاستعداد لمواجهة كفاح لا نملك له بعد القدر الكافي من الزاد والعدة، بشرياً ومادياً، لكسب المعارك فيه، خاصة وأن الساحة قد تغيرت معالمها عنّا بعد هجرنا لها دهراً طويلاً.

ولقد عمدنا إلى أن نتكلم في صدر المقال السابق عن مصدري الفكر الإسلامي : كتاب الوحي وكتاب الكون، وأن نسطر ضرورة وجود مناخ من الحرية والنقد في المجتمع الإسلامي الذي يتطور فيه ذلك الفكر، لأن الدراسات المستقبلية لا تبيض تحت نير الاستعمار، ولا تفرخ في مجتمع منغلق على نفسه، كابت للحريات، مستبد بالسلطة، محتكر للقرارات. بل إن ازدهارها مشروط بوجود جو من الحرية والنقد، مع توفر معاهد للتحليل ومراكز للاجتهاد في مختلف الميادين.

نقول توفير مراكز للاجتهاد لأننا نعتقد أن من شروط الاجتهاد المعاصر، امتلاك الحس المستقبلي، والإدراك بفعاليات الأحوال الراهنة وتقلباتها المقبلة انطلاقاً من عوامل التغيير التي يمليها الإصلاح في وجه إفرازات المجتمع المتعددة الشكل والاتجاه. وإحاطة المجتهد بنظرية المقاصد وعلم الأصول تجعل منه حتماً رجلاً مستقبلياً، لعدة أسباب نذكر منها :

- تحرره من التقليد وهو الجرثومة القاتلة للإبداع والابتكار.

- إحاطته بعلم الأُصول، وهي الضمان للاستيعاب الواعي للماضي وفهم حركة الواقع.

- معرفته بمقاصد الشرع، وهي التأمين من مخاطر الانزلاق في ضلالات الفكر المعاصر وإيديولوجياته.

- استيعابه لقضايا الواقع ومشاكل المجتمع الذي يعيش فيه، وهي المحرك للبحث عن صور التغيير المحتملة وتقديم الحلول المقترحة لعلاج القضايا والأزمات التي أفرزُها المجتمع سعياً إلى تحقيق المصلحة العامة لأفراده على ضوء الأُصول والمقاصد.

- إدراكه للقيم الثقافية المحركة للمجتمع.

- علمه بالتفاعلات الاجتماعية وتدافع الفئات التي تُكوِّن المجتمع، فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المجتمعات الأُخرى من جهة ثانية.

- إحاطته ببواعث الأزمات وانعكاساتها على حياة الأفراد وسلوكهم، والحلول المقترحة من مختلف الهيئات والفئات السياسية لحلها أو التخفيف من حدتها.

ولو كان لنا أن نصوغ برامج التعليم، لجعلنا مادة علم الأُصول ونظرية المقاصد ضمن المواد الإجبارية في مختلف مراحل التمدرس وفي جميع الشعب والتخصصات شأنها شأن الرياضيات. لأن الرياضيات مادة تمكن الذهن من التدرب على سبل التفكير لإيجاد الحل انطلاقاً من معطيات محددة، تماشياً مع قوانين أو مسلمات معروفة سلفاً.

وعلى نفس الدرب تسير الأُصول والمقاصد، إلا أنها تنسلخ من الفكر المجرد لتفرع جذورها في معالجة الواقع انطلاقاً من الأُصول الثابتة للإسلام ومقاصد شريعته السمحة.

ثم إن المتفحص لما وصلت إليه الرياضيات أو الفيزياء اليوم، يدرك أنها أصبحت تخوض في دروب تعتمد على تحرير كبير في الأذهان من حيث تصور المادة وشكلها، ضاربة عرض الحائط بالإيمان بالمادة كعامل فريد لتفسير الكون، واعية بأن هنالك عوامل متعددة غير مادية، روحية وميتافزيقية، تلعب دورها في صيرورة عديد من سنن الكون وظواهره.

ولقد أضحى من الضروري أن نبلور علماً جديداً مجانساً لعلم المقاصد وموازيا لعلم الأُصول، يحتوي على نظرية المقاصد كما حددها الشاطبي رحمه الله، أو من سبقه أو عاصره أو تلاه من الأُصوليين، ضاماً إليها علوم المستقبل الحديثة بشكل يخدم النظرية ويهدف إلى بلوغ المقاصد الشرعية، واضعاً أركانه على علم الأُصول، مفصلاً لبرامج بحث واجتهاد في مختلف الفروع، وموجهاً لأبحاث ودراسات تسعى إلى دفع عجلة المعرفة نحو الأمام على درب الابتكار والإبداع الهادف والنافع للإنسان وللإنسانية جمعاء.

ونحن بشهادتنا هذه لم نصغ جديداً ولا أتينا ببدع في القول ! فمعلوم عند دارسي الأصول أن علم أصول الفقه هو علم الأدلة، وعلم الاستدلال، أي أنه علم التحليل والبرهان. ذلك أن تحديد الأدلة وتثبيت الحجة يشترط تشريح الشيء المدروس وفك تركيبه لفهم آلياته ونظام حركته وشكل تطوره. ووضع الأدلة حيث ينبغي أن توضع مع تمييز جلي للمظنون والقاطع أمر يحتاج إلى إدراك شامل لشكل ومضمون الموضوع الخاضع للدرس والتحليل، ومعرفة دقيقة بالجنينات السابقة التي أفرزته والدوافع الكامنة التي أبرزته. أما علم المقاصد فيمكن من تحليل مقاصده وغاياته، ومدى تجانسها أو تنافرها مع مقاصد الشرع ونظام الفطرة الإنسانية.

ثم إن علم أصول الفقه لا يقف عند الأدلة السمعية والاستدلال النقلي كما يتبادر للذهن، ولا هو أمر خاص باستنباط الشريعة وتفصيل أمور الفقه، بل هو صالح للتطبيق في جميع الميادين الفقهية والسياسية والاجتماعية وغيرها، «فقواعد القبول والرد في مجال الأخبار صالحة للتطبيق على جميع الأخبار. والقياس الذي

يقوم على بديهيات عقلية كقولهم : ما ثبت للشيء ثبت لمثله، والتماثل يوجب الاشتراك في الحكم، وقولهم لا يفرق بين المتماثلات، ولا يجمع بين المختلفات، وقولهم لا قياس مع الفارق، هذا القياس صالح للاسخدام في أي مجال من مجالات الحياة اليومية».(21)

ولعل أشد أبواب أصول الفقه ومقاصد الشرع ارتباطاً بالدراسات المستقبلية : باب التعارض والترجيح، «وهو باب يمكن الاستفادة منه في الحياة العملية بأكثر مما يفيد في الحياة العلمية والنظرية، لأن الاعتماد على الترجيح مقبول عمليا أكثر مما هو مقبول علميا. والإنسان في حياته - العلمية أو العملية - قد يجد نفسه أمام اختيارين أو أكثر. وقد يجد لكل واحد من الاختيارين دليلا وسندا، ووجها من الصواب يدعو إليه. وقد يطول التفكير - أولا يطول - فلا يظهر له أن أحد الاختيارين صواب، وأن الآخر خطأ. فلا يبقى أمامه - والحالة هذه - إلا أن ينظر في رجحان أحد الأمرين على الآخر، فيأخذ بالراجح، ويترك المرجوح.

وها هنا تظل أفهام، وتزول أقدام، ويلتبس الحق بالباطل، والصواب بالخطأ. فعلى أي أساس يقع الأخذ والترك ؟ وبأي مقياس يكون الاعتبار والإهمال ؟ وبأي موجب يتم التقديم والتأخير ؟ والترجيح بغير مرجح تعسف. وبقدر ما تكثر وتتنوع الحالات المعروضة أمام الإنسان، بقدر ما تكثر المرجحات. وما يصلح مرجحا هنا لا يلزم أن يكون مرجحا هناك...»(22)

هذا الباب إن كان ألصق الأبواب بالدراسات المستقبلية، خاصة في مجال اتخاذ القرارات كما سنبين ذلك إن شاء الله في الفصول القادمة، فإنه أخصب أبواب أصول الفقه وأشدها مطالبة بتثبيت القواعد وإمعاناً في توضيح المقاصد. وإضافة العمل بمناهج المستقبلية لهذا الباب ستمكن حين تعارض التحاليل وترجيح البدائل من المزيد من توضيح الخيارات والمساعدة على اتخاذ القرارات، ضمانا لسلامة الاجتهاد وحرصا على رفاهية الإنسان وخدمة الإنسانية جمعاء.

وتجانس علوم المستقبل مع علم الأُصول ونظرية المقاصد واضح وجلي لا غبار عليه، والمقارنة بين منهج الدراسات المستقبلية، ومناهج علم المقاصد على بساط قواعد الأُصول تدعم هذا الرأي، بل تنتهي إليه. ونكتفي للدلالة على ذلك بضرب مثال واحد، وإلا ففي جعبتنا في هذا الباب أكثر من مثال :

من القواعد المسلمة عند الأُصوليين، القاعدة الذهبية القائلة : «**درء المفاسد مقدم على جلب المصالح**». هذه القاعدة توضح البرنامج الذي على الفرد أن يلتزم به في حياته ويضعه صوب عينيه لصياغة مستقبله، وهو اهتمامه بالأُمور التي يلزمه اجتنابها أكثر من اهتمامه بالأُمور التي عليه أن يفعلها. أي أنه مطالب بالبحث عن السلبيات لاجتنابها ودوافع الأزمات لكبتها والتخلص منها أكثر من بحثه عن الإيجابيات ووصف أشكالها. ذلك أن التخلص من السلبيات، هو تلقائياً عمل بالإيجابيات.

وإذا طبقنا هذه القاعدة على ميادين معاصرة، أمكننا من خلالها القول في الاقتصاد مثلاً بأن «**تجنب الأزمات مقدم على التوسع في التجارات**»، وفي التربية «**محو الأُمية مقدم على تعلم اللغة الأجنبية**»، وفي الهندسة «**رفاهية الإنسان مقدمة على التفنن في البنيان**»، وفي مجال السياسة والقضاء «**ضمان الحريات مقدم على إجراء التحريات**»، وهكذا يصاغ سلم الأولويات، وعلى مثل هذه القواعد يبنى المستقبل، وإلا فالفوضى بمفهومها العام والمطلق، حاضراً ومستقبلاً.

(يتبع)

الهوامش

1) «من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية»، الدكتور المهدي المنجرة، «عالم الفكر»، المجلد 18، العدد 4، يناير - مارس 1988، ص 5.

2) «المنهج في استشراف المستقبل / 1 - المفهوم»، محمد بريش، مجلة «الهدى»، العدد 21، دجنبر 1989، ص ص : 37 - 45.

3) المرجع السابق، ص 41.

4) ذكرنا في مدخل هذه الدراسة في العدد السابق من المجلة (العدد 21 المذكور فوقه) الفصول الثمانية التي يتكون منها البحث وهي :
1 - المفهوم، 2 - التاريخ، 3 - المنهج، 4 - العناصر، 5 - النماذج، 6 - الحصيلة، 7 - الواجب، 8 - البيبليوغرافيا والخاتمة.

5) هو كتاب «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي (توفي سنة 415 هـ). كان شيخ المعتزلة في عصره، ولقب بقاضي القضاة، ولي القضاء في الريّ ومات فيها، له تصانيف كثيرة أشهرها «المغني» المذكور، و«شرح الأصول الخمسة»، و«تريه القرآن عن المطاعن»، و«فرق وطبقات المعتزلة»، و«تثبيت دلائل النبوة». انظر ترجمته في موسوعة «الأعلام» لخير الدين الزركلي، جزء 3، ص 273 و274، دار العلم للملايين، بيروت، 1979. وكتاب «المغني» لم يظهر للوجود بعد أفول التيار المعتزلي إلا بعد أواسط القرن الحالي حيث عثرت بعثة مصرية أوفدت إلى اليمن على بعض الأجزاء، طبعت في القاهر ذ ما بين 1960 و1965.

6) «المنهل» للدكتور جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس، دار العلم للملايين ودار الآداب، بيروت، الطبعة التاسعة : شتنبر 1986.

7) «المنجد»، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثالثة، غشت 1984.

8) «المستقبلية والمجتمع المصري»، هاني عبد المنعم خلاف، كتاب الهلال، العدد 414، أبريل 1986، ص 15.

9) الجزء الأول مقتبس من بحث غير منشور بالفرنسية تسلمناه شخصيا من الباحث، هو عبارة عن موجز لمحاضرة ألقيت سنة 1977، وقمنا بترجمته إلى العربية، والثاني من محاضرة موضوعها «المغرب العربي سنة 2000» ألقيت بتونس وصفاقس يومي 11 و12 يونيو 1982 تحت إشراف الجمعية المغربية للقاءات المغربية ونشرت بنصها الفرنسي وترجمتها العربية في إصدار مشترك بين الجمعية المغربية للمستقبلية وجمعية اللقاءات المغربية سنة 1982، ونشرت في غير واحدة من المجلات العربية، منها مجلة «المستقبل العربي»، عدد 53، يوليوز 1983، ص ص 4 - 17.

10) «صور المستقبل العربي»، د. ابراهيم سعد الدين، ود. اسماعيل صبري عبد الله،

ود. علي نصار، ود. محمود عبد الفضيل، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، يناير 1985، ص 24 و25.

11) «مستقبل الأمة العربية : التحديات.. والخيارات»، التقرير النهائي لـ «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، د. خير الدين حسيب، ود. سعد الدين ابراهيم، ود. ابراهيم سعد الدين، ود. علي نصار، ود. علي الدين هلال، «مركز دراسات الوحدة العربية»، بيروت، الطبعة الأولى، اكتوبر 1988، ص 40 و41.

12) وهو تعريف للأستاذ روي أمارا « Roy Amara »، مقتبس عن ترجمة لمقال له إلى الفرنسية الفرنسية منشورة في مجلة « Futuribles »، العدد 96، فبراير 1986، ص ص 87 ـ 91.

13) « Futuribles »، عدد 71، نونبر 1983. والتعريف لخبيرين كبيرين من خبراء المستقبلية الفرنسيين وهما هوك دوجوفنيل (Hugues de Jouvenel)، مدير مجلة « Futuribles »، وميشيل غودي (Michèl Godet)، أستاذ مشارك بالمعهد الوطني للفنون والمهن بباريس، ومستشار علمي لدى مركز المستقبلية والتقدير (Centre de Prospective et d'Evaluation) للصناعة والبحث بفرنسا، ومستشار أوروبي لمعهد «غاما» بمونريبال بكندا. ولكل من الخبيرين كتب وأبحاث هامة في ميدان دراسة المستقبل.

14) الابتسار كلمة عربية أصيلة تعني القيام بالشيء قبل أوانه، وهو المراد بكلمة « anticipation » الفرنسية، ولقد كان ميلنا إلى كلمة «الابتسار» بدل كلمات «تقديم» و«تسبيق» و«سبق» و«توقع» التي تقترحها المعاجم لأنها أقرب إلى الدلالة على المراد بالكلمة المرادفة لها بالفرنسية. جاء في «لسان العرب» لابن منظور : «والبُسْر الإعْجَالُ، وبسرت الدمّل إذا عصرته قبل أن يتقيح (وهذا هو الهدف من ابتسار الزمن القادم، أي التفكير في أزماته المحتملة قبل أن تقع، والمبادرة بعلاج أسبابها قبل أن تستفحل)، وبسر حاجته يبسُرها بسراً وبساراً، وابتسرها، وتبسرها : طلبها في غير أوانها (والمراد فعلا في علوم = المستقبل والإعداد للغد، التفكير في مشاكل للمستقبل محتملة الوقوع قبل وقوعها بالفعل). وتبسّر طلب النبات أي حفر عنه قبل أن يخرج، وبسر النخلة لقحها قبل أوان التلقيح». ومما يزيد من تمسكنا بهذه المقابلة للكلمة الغربية « anticipation » أن علوم المستقبل تريد نورا في ظلمات الزمن القادم، وتبحث عن ضمانات الارتواء وسُبُل ذلك في أودية الغد المحتملة الجفاف، والابتسار يترجم تلك الإرادة وذلك البحث. يضيف ابن منظور : «وبسر النهر إذا حفر فيه بئرا وهو جاف، وأبسر إذا حفر في أرض مظلومة، وابتسر الشيء أخذه غضا طريا، وفي الحديث عن أنس قال : «لم يخرج رسول الله ﷺ في سفر قط إلا قال حين ينهض من جلوسه : اللهم بك ابتسرت، وإليك توجهت، وبك اعتصمت، أنت ربي ورجائي، اللهم اكفني ما أهمني، وما لم اهتم به، وما أنت أعلم به مني، وزودني بالتقوى، واغفر لي ذنبي ووجهني للخير أين توجهت»، (انظر «لسان العرب» لابن منظور، دار صادر، بيروت، المجلد 4، ص ص : 57 ـ 59). وبما أن البسر والبسار والابتسار والتبسر كلمات مترادفة، وبما أن من معاني البسر معنى آخر مخالف للابتسار، وهو النظر بكراهة شديدة، فإننا نفضل استعمال كلمة «ابتسار» لكونها علاوة على ما تقدم، توحي بمجيئها على وزن «افتعال» بإرادة ذاتية مقصودة للفعل من طرف الفاعل، والابتسار في البعد الزماني إرادي ومقصود كذلك.

15) لمزيد من التفصيل في هذه النقطة، راجع المستقبلية» (La Prospective) لأندري كليمون ديكوفلي (André – Clément Decouflé)، سلسلة «ماذا أعرف ؟» (Que sais-je)، المطابع الجامعية لفرنسا (PUF)، الطبعة الثانية، 1980، وخاصة الفصل الرابع : المستقبلية والقرار، ص ص : 102 ـ 118.

16) أصدر الدكتور فاروق أحمد الدسوقي دراسة هامة في ثلاثة أجزاء بعنوان «القضاء والقدر في الإسلام» أحرزت على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لعام 1985، المكتب الإسلامي ببيروت ومكتبة الخافي بالرياض، الطبعة الثانية 1406 هـ / 1986 م، نعتبرها من أشمل ما كتب في هذا الباب.

17) أدعو القارئ لمراجعة دراسة قيمة لأستاذنا محيي الدين عطية، قدمت لندوة «من أجل استراتيجية ثقافية إسلامية» المنظمة من طرف الإيسيسكو في الرباط ما بين 18 و20 ذي الحجة 1408 هـ (2 ـ 4 غشت 1988)، ونشرت في مجلة «الهدى»، العدد 21، جمادى الأولى 1410 / دجنبر 1989، بعنوان «نحو إصلاح ثقافي شامل»، ص ص 46 ـ 49.

18) نص المثل الفرنسي هو :

« Ce sont toujours ceux qui n'ont rien à foutre qui sont les plus pressés »

والترجمة القريبة من النص هي : «الذين لا شغل لهم، هم المستعجلون»، ولكن الترجمة الأقرب للمعنى هي التي ذكرناها.

19) نص المثل المغربي يقول : «وقتْ ما فقْتِي، هاذاك هُوَ بَكْري دْيَالكْ».

20) حول موضوع تحرير المستقبل ندعو القارئ لمراجعة الكتاب القيام الذي أصدره «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» تحت عنوان «استرجاع المستقبل»، بإنجاز كبار المؤسسات المستقبلية الدولية وهي : الفديرالية العالمية لدراسات المستقبل، والجمعية الدولية للمستقبلية والجمعية العالمية للمستقبلية الاجتماعية، وقد صدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولا زال ينتظر من يترجمه إلى العربية، خاصة وأنه أنجز من طرف «البرنامج» ليكون دليلا للمخططين الأفارقة، في مجال الدراسات المستقبلية، وبالتالي فهو دليل لمجموع العالم الثالث في هذا الباب.

« Reconquérir le Futur », Manuel d'études prospectives à l'usage des planificateurs africains, PNUD, 1987.

21) «حاجتنا إلى علم أصول الفقه»، الأستاذ أحمد الريسوني، «الهدى»، العدد 18، رجب 1408 / فبراير 1988.

22) نفس المرجع، ص 29.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1) كثيرا ما تفد على المجلة عدة رسائل يطلب أصحابها الاشتراك المجاني، وهذا لانقدر عليه حاليا لظروف مادية حرجة، فمعذة لهؤلاء الإخوة إذا كنا لم نستطع تلبية طلبهم.

2) والبعض يستفسر عن كيفية الاشتراك، ولهؤلاء نقول : إن الاشتراك يتم إما :

أ ـ بإرسال قيمة الاشتراك إلى الحساب البريدي للمجلة المثبت فيها.

ب ـ وإما أن الحوالة باسم المدير ـ لا باسم المجلة ـ إلى عنوان المجلة، تجنبا لكل تعقيد.

3) يلومنا بعض الإخوة على عدم نشر مساهماتهم، وهذا راجع إلى تأخر صدور المجلة ـ الذي نعمل جادين على تلافيه مستقبلا بحول الله تعالى، أو إلى أن المساهمة لا تستحق النشر لأسباب كثيرة، مثل الذين يرسلون إلينا بعض القصائد الشعرية، فليس لها من حظ الشعر إلا الاسم، فعلى هؤلاء أن ينمو معارفهم ليكتبوا ما يمكن أن يسمى بالشعر، فالشعر صعب وطويل سلمه.

4) نعتذر كذلك لبعض الأساتذة المحترمين الذين واعدناهم كتابة بنشر ما يصل إلينا من منتوجهم، ووفوا فأرسلوا، ولكن بعد قراءة المقالات المرسلة رئي أنها تخالف منهج المجلة، أو أن نشرها سيثير عدة قضايا نحن في غنى عنها، أما الجيد فإنه ينتظر المحور الذي يمكن أن يدرج فيه، فليس عدم النشر تهاوناً أو ترفعاً، ولكن للمجلة مقاييسها الخاصة بها.

1) والآن ندخل إلى مساهمات بعض القراء الأفاضل، ونستهلها بهذه الصرخة الهادفة، وإن كان صاحبها الأخ أحمد ب عنونها بـ «همسة في آذان المحسنين ورجال الإعلام» يقول فيها :

في سنة 1951 دعا وزير المالية الإسرائيلي ألف ثري من أثرياء اليهود في العالم إلى تل أبيب، وقال لهم : «أنا لم أدعكم لكي أطلب منكم مساعدة حالية لإسرائيل، بل بالعكس، أنا أقدم لكم نصيحة إذا عملتم بها فسوف تتضاعف ثرواتكم، وبدأ يقدم لهم أسماء شركات إعلامية، تقوم بنشر الأفلام والصحف والكتب والمسلسلات الإذاعية..» ومنذ ذلك الحين انطلق هؤلاء الأثرياء في مسيرتهم الإعلامية المنظمة، حتى أصبحوا في الجسم الإعلامي كالسرطان...

واليوم ينطلق من الغرب رجل معروف مشهور، يدعو كافة حكام ومحسني العالم الإسلامي إلى شراء صحيفة يومية دولية مثل لوموند، أو الفيكارو... لتكون منبراً دولياً للمسلمين يعبرون منه عتبة القرن الواحد والعشرين.

هذا الرجل هو رجاء غارودي ـ العضو في أكاديمية المملكة المغربية ـ فهل يقوم رجل مغربي ليرفع معه أعلى مئذنة في العالم، تبلغ نداء «الله أكبر» بأساليب العصر ؟؟؟

وفي أرض الكنانة ينطلق الإعداد لمسلسل ضخم اسمه «فارس الأندلس» يحكي قصة يوسف بن تاشفين. وقد وضع سيناريو المسلسل، وتم إعداد مراحله، ووضعت فكرة بيعه لمحطات التلفزيون العالمية، وتوقف الأمر على تمويل المشروع الذي تبلغ قيمته حوالي ثلاثة ملايين دولار. والمشروع كما هو واضح تعريف بالمغرب وتاريخه الإسلامي الكبير...

ولا شك أن منظمة الإيسيسكو، ومقرها بالمغرب، ووزارة الأوقاف، والتلفزة المغربية، ورجال المسرح والسينما في البلاد (المغاربية كلها) قادرون على تبني هذا المشروع الحضاري التاريخي التربوي، وتمويله وتسويقه وتقديمه للمواطنين المتعطشين إلى معرفة تاريخهم، وقيم دينهم... فهل تبشرنا إحدى هذه الجهات بقبول هذه النصيحة، وسن أول سنة حسنة ببلادنا في هذا البلد العظيم ؟؟

بقي أن أشير إلى أن دار الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة هي صاحبة المشروع، وعنوانها ص ب : 102 ـ مدينة نصر ـ القاهرة.

2) وأرسلت إلينا الأخت عائشة ساشة تقول في مقالها المعنون : بـ«وصايا»

أخت الإسلام : شاء الله أن تكوني ابنة القرن العشرين، حيث تفرقت وحدة العرب، وتشتت شملهم بإهمالهم للدين الإسلامي، بعد أن كانوا ذوي عزة وأنفة، شاء الله أن تعيشي في مجتمع تخلف عن تطبيق المبادئ الإسلامية السمحة، واختار طريق التقليد الأعمى، قد يسوؤك ما آل إليه هذا المجتمع المسلم من انحراف وتضليل، وحتما قد تشعرين فيه بالغربة، وهذا حال كل ملتزم بالإسلام، فصبراً صبراً **﴿إن الله مع الصابرين﴾**.

أخت الإسلام : تفقهي في دينك جيداً لتعرفي كم كرمك ربك عز وجل، ولتطلعي على أسرار هذا الكون العجيب وتسلحي بأعظم سلاح وأمتنه، ألا وهو سلاح الإيمان، به يا أختاه فتح المسلمون أعظم الأمبراطوريات، وبه صمد المجاهدون الأفغان في وجه أعتى قوة الإلحاد في العالم !، فلا تعبئي بكلام الهازئين، أو تتأثري بأقوال الحاقدين.

وقد أرسلت الأخت الكريمة (عائشة) أيضاً قطعتين شعريتين، لم ننشرهما خوف الإطالة من جهة، ومن جهة أخرى، لوحظ عليهما عدم استقامة الوزن في بعض الأبيات، وتنقصهما التحليقات الشعرية الخيالية والرمزية ولهذا نلح على الأخت أن تراسلنا باستمرار مع تعميق المعارف أكثر، فقد رزقها الله قلماً سيالاًيغترف من بحر الإيمان العميق نسأل الله تعالى أن يسخر قلمها للمساهمة في رفع راية الإسلام.

3) وأرسل إلينا الأخ سراج الدين عبد اللطيف يقول في مقاله «إشكالية الفلسفة» :

آن الأوان بأن نعرف بأنه ليس كل من تكلم بلغة الإسلام مسلماً، وليس من المسلمين من ينكر شيئاً يومن الإسلام به وإن آمن بالباقي.

لهذا فتسمية من عادامم الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة» بالمسلمين يعد خطأ له أبعاد خطيرة لأنها اتهام لقدرتنا على التمييز بين الحق والباطل... اهـ.

من هذه البداية فقط تعرف أن الأخ يسرع في الحكم بالكفر على غيره بدون تأمل وروية، وبدون دراسة متأنية ولا تعمق كبير في مقالات المحكوم عليهم، ثم أكثر من ذلك تخطئة من درسوا مقالات الفلاسفة بعمق في عصورهم وأدت بهم هذه الدراسة إلى تسجيل الحكم في كتبهم عن اطلاع، وكان يجدر بالأخ تكميلاً للحيثيات من جميع جوانبها أن يقرأ أيضاً «تهافت التهافت» لابن رشد، على أن الاشتغال بتكفير الأموات والأحياء مضيعة لوقت الدعوة ولعلم الأخ نقول له : إن بأيدينا بعض المقالات تكفر حتى الغزالي نفسه، بل وسمعنا تكفيره على بعض المنابر. فما الفائدة من هذا، خصوصا وأن الله تعالى يقول : **﴿كل امرىء بما كسب رهين﴾** فالأحسن يا أخي أن تحول المسار، وترسل إلينا منتوجك الذي يلوح عليه التعمق والتأمل، والتوجه الهادف، فلا خير في اندفاع آني. فلك قدرة.. إن شاء الله ـ على الإبداع.

ردود خاصة

1) الأخ عبد الهواب موطاء : لم نستطع قراءة قصيدتك لنحكم عليها لانطماس معالم حروفها، فالمرجو توضيح الخط.

2) الأستاذ عبد محمد (أوجيد) فتح الله ـ باب احمر ـ درب أكدال ـ رقم 70 مراكش : سنرسل لك ما تطلب إن أرسلت إلينا العنوان واضحاً.

3) الأخ سعيد بن الغائب سننشر في الأعداد القادمة إن شاء الله بعضاً من مقاطع قصائدك.

4) الأخ الكريم أبو عزة العتيق : نرجو إرسال كل الحلقات المتعلقة بـ«أسس في ميدان الإصلاح» حتى نفتح هذا الركن خوفاً من التعثر.

وهوى ما كان يدعى بالأمس القريب منهجاً علمياً فريداً، وخلاصاً للإنسانية وحيداً، وظل للإسلام عدوا لدودا !...
واجتثت الأصنام من مواقعها وخرت هاوية تحت هتافات الشعوب التواقة للحرية.... وصفي الحساب مع الأنظمة الديكتاتوية وتكتلاتها الحزبية الناهبة....





وبدت ليبرالية الغرب تزهو في نشوة على الساحة طامعة في التتويج لانتصار لم تساهم فيه، وإنما عجّل بموت خصمها حين استباق المصالح، وعضدها حين الإجهاز على الإسلام جنود أفغانستان البواسل،...
والبلدان الإسلامية تتأوه إيذاناً بغفوة قادمة، إذا لم يتعجّل بتلقيحها بحقن اليقظة الإسلامية، والعزم الحثيث نحو الصحوة الإسلامية المنشودة...
فيا أيها الدعاة تأهبوا...